



PROVISIONAL
4/35/PV.17
30 September
ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة عشرة

المعقودة بالمقر، في نيويورك،

يوم الثلاثاء ٣٠، ٣٠ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠، الساعة ١٥ / ٠٠

الرئيس : السيد فون فيشمار (جمهورية ألمانيا الاتحادية)
نائب الرئيس : السيد آل خليفة (البحرين)
السيد مونغوي (بوتسوانا)
السيدة دي آموريم (سان تومي وبرينسيبي)
السيد إنغ ساري (كمبوتشيا الديمقراطية)
السيد روجاس غالداس (شيلي)
السيد لينهان (أيرلندا)
السيد سافتيلا (تايلند)

المناقشة العامة / ٩ - (تابع)

الكلمات التي ألقاها كل من :

السيد مونغوي (بوتسوانا)

السيدة دي آموريم (سان تومي وبرينسيبي)

السيد إنغ ساري (كمبوتشيا الديمقراطية)

السيد روجاس غالداس (شيلي)

السيد لينهان (أيرلندا)

السيد سافتيلا (تايلند)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, Room 6-3520, 966 United Nations Plaza
واحدة من المحضر . مع الحرص على إدخالها على نسخة

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥ / ١٥مواصلة نظر البند ٩ من جدول الأعمالالمناقشة العامة

السيد موفى (بوتسوانا) (الكلمة بالانكليزية) : سيدى الرئيس ، ان بلدكم جمهورية المانيا الاتحادية وبلدى بوتسوانا ، تتمتعان بعلاقات ودية للغاية . ومن خلال علاقاتنا الدبلوماسية وغيرها ، ومعاملاتنا مع المؤسسات الالمانية والشعب الالمانى اكتسبنا معرفة وثقافة بالقدرات والكفاءات الالمانية . وفي تهنيتكم كرئيس للدورة الخامسة والثلاثين العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة ، فاننا نعتزف وندرك أن هذا الخليط من الصفات القومية مع خبرتكم ومهاراتكم الدبلوماسية سوف يوفر القيادة التي تحتاج اليها هذه المنظمة . ويحدونا الأمل أنه تحت قيادتكم لن تتوج مداولاتنا بالنجاح فقط، ولكن قراراتنا أيضا سوف تلقى تنفيذا سريعا .

أهنيء كذلك كل أعضاء المكتب على انتخابهم بحق لمناصبهم المختلفة . اننا جميعا ندرك ثقل المسؤولية المطلقة على عاتقهم . ونحن واثقون مع ذلك بأنهم جديرون بالقيام بها .

وبالنسبة للسفير سليم أحمد سليم ، الممثل الدائم لجمهورية تنزانيا المتحدة ، والرئيس السابق للدورة الرابعة والثلاثين العادية والدورة الاستثنائية الحادية عشرة ، ولأعضاء مكتبه نود أن نعبر لهم عن عميق شكرنا للطريقة الممتازة التي أدوا بها المهمة التي عهدت اليهم خلال العام الماضي .

وكذلك يجب أن نشني على التعاون والتأييد الذى يقدمه لنا الأمين العام الموقر بصفة دائمة . ويكون من التطاول أن نحاول أن نقيس ونقيم مدى ودرجة اخلاصه والتزامه بأهداف وأغراض الأمم المتحدة كما وردت في الميثاق . ويكفينا أن نشكره بحرارة .

وقبل أن أقوم بجولة سياسية في الآفاق العالمية كما أفعل دائما ، اسمحوا لى أن أعبر باختصار عن شعور وطني في قاعة الجمعية هذه وأمام أعضاء الوفود الموقرين المجتمعين هنا ، بأن أقدر بكل امتنان رسائل التعازى وكل عبارات التعاطف والنية الحسنة والتضامن المستمر التي وجهت لبلدى بعد وفاة رئيسنا الراحل ، سيراتس خاما . لم يكن هباء أن يعبر وطني عن حزنه العميق لفقدان مؤسسه ، كما فعل كل من عرفه من الأصدقاء . فلتستقر روحه في سلم وأمان .

ان الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة التي انتهت ، كانت واحدا من اجتماعات كثيرة ومختلفة ، ومؤتمرات ، وندوات ، وفرق عمل وغيرها ، وجميعها تعمل من أجل الهدف السائد ألا وهو تصحيح عدم المساواة في الانماء والاقتصاد ، وكذلك تصحيح الظلم المتفشي وتضييق الهوة التي تتزايد يوما بعد يوم بين ظروف الحياة في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية .

وبما أن بلدى ، بوتسوانا ، قد شاركت بالكامل في مداوات تلك الدورة ، فانه من قبيل التكرار الممل أن يقوم وفد بلادى بشرح موقفه مرة أخرى أمام هذه الجمعية . انني مع ذلك أسجل خيبة أمل بلدى الشديدة أنه حتى في نهاية الاستراتيجية الانمائية الدولية للعقد الانمائي الثاني للأمم المتحدة ، فان المناقشات العامة كانت لاتزال مكرسة لتحديد المشاكل ، وتبرير تنمية العلاقات الاقتصادية الدولية المطورة ، ومناشدة الجميع لاقامة استراتيجية مقبولة عالميا وبرنامج عمل للعقد القادم .

لقد أصبنا بخيبة أمل كبيرة لأن فشل البلدان المتقدمة في تطبيق قرارات الدورة الاستثنائية السادسة للأمم المتحدة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والاقتصاد ، قد نتج عنه تدهو شديد في الظروف الحقيقية الخاصة بتجارة البلدان النامية ، وبسبب التكلفة المتزايدة للطاقة فان الاستقلال السياسي لتلك البلدان أيضا معرض للخطر . ومن الواضح لنا أنه على الرغم من اعتماد قرار في الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة بشأن بدء مفاوضات عالمية ، فان الهدف من هذا القرار قد واجه الاحباط بسبب تعنت وعناد بعض البلدان المتقدمة في التفاوض بجدية حول العلاقة بين السلطة المركزية والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة .

ورغم كل هذه النكسات الخطيرة وخيبة الأمل والاحباط خلال العقدين الماضيين ، فإن البلدان النامية تعتمد على النجاح في ادراك البلدان المتقدمة ، أن السلام والعدل سوف يسودان في العالم عندما تتمتع كل دولة بالاكثفاء الذاتي .

ولذلك ، فاننا نأمل في ألا ندخر أى جهد بغية التوصل الى استراتيجية دولية للعقد الثالث للأمم المتحدة للانماء حتي نحقق تقدما حقيقيا في التنمية . وكخطوة أولى في هذا الاتجاه ، فإنه من الحيوى بالنسبة للمجتمع الدولي أن يحاول أن يضمن نجاح مؤتمر الأمم المتحدة للدول الأقل نموا الذى سينعقد في أراثل العام القادم .

اننا لا نستطيع أن نبالغ في التركيز على أهمية التعاون الاقتصادى الاقليمي بين البلدان النامية . وادراكا منا لهذه الحقيقة ، فان رؤساء الدول والحكومات التي تحكمها الأغلبية في الجنوب الافريقي ، قد أصدروا اعلانا في نيسان /ابريل من هذا العام طالبوا فيه باقامة جهاز اقليمي لتنسيق وتنمية الشؤون الاقتصادية والتنمية ، ولتقليل اعتمادهم الاقتصادى على الخارج وخاصة على جنوب افريقيا . ولقد قمنا ببعض الدراسات في المجالات المختلفة ومن بينها الانتاج الغذائى ، والأمن ، وأمراض الحيوان ، والموارد الطبيعية ، والنقل والاتصالات ، وسوف تكون هناك حاجة الى اعتمادات مالية لنجاح هذه الجهود . وسوف نستمر في الاعتماد على المساعدات من كل من يشاركنا في اهتماماتنا ويؤيدون أهدافنا .

اننا نحتفل في هذا العام بالذكرى العشرين لاعتماد القرار ١٤١٥ (د-١٥) لعام ١٩٦٠ ، المتعلق باعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ان هذا القرار يبلى آمال وتطلعات جميع الشعوب المستعمرة في كل مكان . ان فترة احتفالنا يجب أن تكون فرصة للتأمل ولتقييم انجازاتنا .

ان سجل تاريخ هذا القرار ، من شأنه أن يدخل السرور على نفوسنا ، لأن العديد من الآمال والتطلعات قد تم التوصل اليها ، بينما تم احباط عدد آخر منها . وفي الاحتفال بهذه الذكرى ينبغى علينا ، من خلال رؤية دينية أن نعطي قيمة أكبر لكل ما أنجزناه ، وذلك بعد أن نعيد التزامنا ونقوم بعمل دؤوب لوضع نهاية لهذا العهد ونعطى للانسان حريته واحترامه وكرامته .

ان الاهتمام العالمي مرّكز أيضا على اتجاه الدول الى انتهاك الاتفاقيات الخاصة بحقوق وامتيازات وأمن الموظفين الدبلوماسيين وموظفي البعثات الأجنبية في أراضي البلدان الأعضاء لهذه المنظمة . ومثل هذه الممارسات تزداد عددا وتزداد قسوة . ان منظماتنا لم تعبر عن رأيها ، ويبدو أنها لم تظهر أى اهتمام بالنسبة لمعاناة الضحايا والمعاناة النفسية لأسرهم . ان هذه المشكلة تحتاج الى اهتمامنا السريع بغية اعادة الأمن والسلام الى العلاقات الدبلوماسية الدولية .

ان المشكلة السياسية الخاصة بالصحراء الغربية ، تتمثل في اعادة استعمار دولة افريقية من قبل دولة افريقية أخرى .

ان الفقرة الاستهلالية الأولى لميثاق منظمة الوحدة الافريقية ، تعبر عن قناعة رؤساء الدول والحكومات الموقعة بأن : " كل الشعوب لها حق ثابت في أن تقرر مصيرها " .

ان المملكة المغربية ليست فقط عنوا كاملا في منظمة الوحدة الافريقية ، ولكنها تتمتع أيضا بمكانة خاصة توافرت لعدد قليل جدا من أعضاء المنظمة ، حيث أنها من الدول المؤسسة لها . ولذلك ، فانه عندما تقوم المملكة المغربية - ولها هذه المكانة - بانتهاك الميثاق وذلك بأن تحرم الشعب الصحراوي من الحرية الكاملة في أرائيه وحرية في البقاء والاستقلال والسيادة ووحدة أرائيه ، وعندما تقوم المملكة المغربية بعرقلة هذه الجهود الرامية الى حل المشكلة بينها وبين الصحراء الغربية سلميا عن طريق التفاوض ، فان بوتسوانا تعترف بالصحراء الغربية كدولة ذات سيادة وتؤيد انضمامها كعضو الى المنظمات الدولية .

قد يقول البعض ان الصحراء الغربية لا تتوافر فيها المعايير المعتادة بالنسبة للاعتراف بالدول . ولكن السؤال هو : هل من حق المملكة المغربية أن تمنع ذلك ؟ أو هل المملكة المغربية مستثناة من تنفيذ القرار البعيد النظر والمحترم ، قدم الزمن ، الصادر من منظمة الوحدة الافريقية باحترام الحدود التي وضعها المستعمر والسارية في وقت التوصل الى الاستقلال ؟ وانا كان الرد على ذلك بالنفي - وأنا متأكد من أنه سيكون كذلك - فانه يتعين على المملكة المغربية أن تسحب قواتها من الصحراء الغربية ، وأن تسمح لشعب هذه البلاد بأن يحدد مصيره بنفسه دون أي عائق . وانا كان قراره ، بعد اجراء الانتخابات ، أن ينضم الى المملكة المغربية ، فان دولتي سوف تحترم هذا القرار . ان افريقيا ترفض تطلعات المملكة المغربية المتعلقة بهذا الاقليم ، وينبغي على المملكة المغربية أن تضع نهاية لاعتدائها الاستعماري ضد شعب الصحراء الغربية .

وفي تموز/ يولييه الماضي فان الدورة الاستثنائية الطارئة التي اجتمعت لمناقشة مشكلة فلسطين، قد صوتت بالأغلبية مؤيدة لقرار يطلب من اسرائيل أن تنسحب من الأراضي العربية المحتلة في فترة تنتهي في ١٥ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٠ . ان هذا القرار كان واحدا من العديد من القرارات التي صدرت دون أية فائدة منذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ الذى اعتمد في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٦٧ . ان مطالبة اسرائيل بالانسحاب ، تعتبر تأكيداً دولياً بعدم السماح بالحصول على الأراضي عن طريق الحرب ، والاعراب عن عدم الرضا عن ضم اسرائيل للأراضي الفلسطينية والمصرية . ان اسرائيل ، خلال تلك الأعوام ، قد انتهكت جميع القرارات المتعلقة بالانسحاب ، ولن يكون الأمر بمثابة دهشة لأحد ، وخاصة بالنسبة للأمم المتحدة ، عندما يحل الخامس عشر من تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٠ ، ونرى أن اسرائيل لن تنتهك فقط هذا القرار كعادتها ، ولكنها أيضاً ستقرر إقامة بعض المستوطنات اليهودية الأخرى في الأراضي المعنية مع تدمير عدد أكبر من منازل العرب العزل في الضفة الغربية ، كانتقام منهم لتجنيد أبنائهم في منظمة التحرير الفلسطينية . ان مثل هذا العمل استفزازي للغاية ، ولكنه مطابق للأعمال المتصاعدة التي قامت بها اسرائيل خلال السنوات القليلة الماضية .

ان بوتسوانا تعتبر مشكلة فلسطين هي لب النزاع في الشرق الأوسط ، وأنه فقط عن طريق إعادة الحقوق الشرعية لشعب فلسطين في أراضيهم وفي تقرير المصير ، نستطيع أن نأمل في الحصول على تسوية شاملة . ان مثل هذه التسوية الشاملة لا يمكن التوصل اليها دون اشتراك الفلسطينيين أو الممثلين الشرعيين لهم ، أى منظمة التحرير الفلسطينية . اننا نعترف بحق كل دولة في المنطقة في أن تعيش داخل حدود آمنة . اننا نندد بالاعلان الخاص بأن القدس هي العاصمة الأبدية لاسرائيل وتدنيس الأماكن المقدسة بالنسبة للديانات الأخرى .

ونحن نناشد اسرائيل أن تعبر عن نفس الالتزام للتوصل الى حل مقبول لمشكلة الشرق الأوسط كما أظهرت ذلك الأطراف أخرى وأن تعمل دون كلل وبأمانة عتي نستطيع أن نتوصل الى ذلك الهدف .

وبما ان شعب فييت نام لم يعرف السلام خلال عقود طويلة وبعد انتهاء كفاحه اللويل من أجل التحرير وبعد عروبه الثورية ، فانه يعتبر ان السلام مقدس ليس بالنسبة اليه فقل ولكن بالنسبة لأراضي الآخرين كذلك . ومع هذا فان مفاوضات في كمبوتشيا لا يمكن ان تؤكد قيمة مثل هذه الافتراضات ، فان الحصانة من الآلام والمعاناة لا يمكن ان تمثل سببا كافيا لمثل هذه الاجراءات ، وانما يمكن السبب في سعيه الى الهيمنة .

ان بوتسوانا تلتزم في سياستها الخارجية باحترامها للحق الأساسي للشعوب في تقرير مصيرها . ولهذا السبب فاننا نجد أن تدخل فييت نام في شؤون كمبوتشيا بحجة التدخل الانساني لا يمكن أن يقبل كعذر وقد يكون ظاهرة معدية خطيرة ، فان دولاً أخرى قد تكون لها نفس الأطماع قد تصاب بعدوى تلك الحمى . ان بوتسوانا لا تقرر تجاوزات نظام بول بوت ، مع ذلك فان بلادى لا يمكن لها لهذا السبب وحده أن تقرر العدوان الخارجي . ان مشكلة كمبوتشيا ينبغي أن تحل من جانب الكمبوتشيين أنفسهم ويجب على فييت نام أن تمنحهم الفرصة وذلك عن طريق سحب قواتها المحتلة من ذلك البلد .

وفي رأى وفد بلادى ان ما ينطبق على كمبوتشيا ينطبق أيضا على افغانستان وبنفس المقياس . ان بوتسوانا تطالب بسحب جميع القوات الأجنبية من افغانستان ووقف جميع المعونات العسكرية لأيئة مجموعة وطنية في ذلك البلد . ان الاقرار بالاخلال بالاستقرار أو بقلب الحكومات من جانب حكومة أجنبية بسبب اختلاف النظم الاجتماعية والاقتصادية ، سوف يكون من شأنه ان يخلق سابقة خطيرة . ان البلدان الصغيرتين الضعيفتين ، مثل بلادى ، التي تعيش جنبا الى جنب مع جيران أقوى سوف تفقد حقها في تقرير مصيرها وفي تحقيق هويتها . ان منظمة الأمم المتحدة ينبغي عليها أن تزيد من يفتلتها لضمان تحريم مثل تلك الأعمال العدوانية الخارجية على القانون .

اننا نحث شعب افغانستان لكي يسعى الى حل لخلافاته بأية وسيلة من الوسائل السلمية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة .

وعند انعقاد الدورة الحادية عشرة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة ، فإنه قد تم قبول جمهورية زيمبابوي في عضوية منظمة الأمم المتحدة بحيث أصبحت العضو ١٥٣ . ان استقلال ذلك البلد وانضمامه كعضو كامل في هذه المنظمة انما يعلن انتصار قوى التغيير والتقدم على القوى المحافظة والاستعمارية .

وبعد سنوات عديدة من القتال والتعرض الى المؤس والمعاناة البشرية ، فان شعب زيمبابوي ينبغي عليه الآن ان ينعم بحياة من السلام والبناء والتعمير الوطني ، وان هذه المهمة لن تكون سهلة ، لأن الشعب سوف يتعرض الى ضغوط ، وسوف يتم دفعه وجذبه في اتجاهات سياسية مختلفة من جانب قوى خارجية مدفوعة بالرغبة في مد نفوذها الامبريالي وحماية مصالحها . ان بوتسوانا ترحو شعب زيمبابوي أن تكون المثل العليا رائدة في زمن السلم فيما يتعلق بالوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية التي جعلته موضع احترام وجعلته يحقق انتصارات في زمن الحرب . اننا نحث المجتمع الدولي على أن يمنع التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لزيمبابوي ، ولكن عليه أيضا أن يساعد شعب ذلك البلد في سعيه الحالي .

اننا على ثقة من ان زيمبابوي سوف تضيف قوة الى المنظمة العالمية ، وسوف تحد من الاستعمار ومن اتباع طريق المغامرين في أجزاء أخرى من العالم . ان قوة وضعف الشعوب المضلهدة لا يمكن ان تحسب عن طريق النوع أو الكم لأسلحتها ، ولكن عن طريق السبب في قدرتها على التضحية بحياتها من أجل الحرية ، واننا نرحو ان يكون نجاح زيمبابوي الهاما للآخرين .

لقد وصل رد آخر من جنوب افريقيا فيما يتعلق بمسألة ناميبيا ، وهناك محاولة أخرى لابعاد منظمة الأمم المتحدة عن هدفها لتحقيق تحرير ناميبيا . وهناك وثيقة أخرى تضيف الاحباط الى نفاذ الصبر ، وتضيف درجة الحاح الى الأهمية التي تدعي جنوب افريقيا انها تعلقها على حل مشكلة ناميبيا . وبينما تولى الأمين العام الرد بسرعة على بيانات جنوب افريقيا في الماضي ، فإن جنوب افريقيا التزمت الصمت العقيم لمدة ثلاثة شهور بين كل رد وآخر من ردها الرسمية ، وان هذا لا يمكن الا ان يثير الشكوك فيما يتعلق بجدية جنوب افريقيا في هذا الصدد . ويمكن للمرء أن يتساءل لأي غرض هذا الجدل ؟ . هل هذا يرجع الى تشجيع الأمل في أن شعب ناميبيا قد يكلل

من الاصرار عن ممارسة حقه الأساسي في تقرير المصير وأن يعترف ويقبل بذلك وجود جهاز تابع لسيطرة الأقلية ؟ . هل هذا أمر لتعزيز الفرص للاندماج في تحالف تورنهال الديمقراطي ؟ . هل هناك أمل في ان منظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سوابو) قد تزول في يوم من الأيام مثلاً ؟ . اذا لم يوجد سبب من هذه الأسباب ، فماذا اذن ؟ .

في ست عشرة فقرة من الأربع والعشرين فقرة الواردة في خطاب جنوب افريقيا ، فانها تتهم منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها وأدواتها بالانحياز لمنظمة سوابو عن طريق معاملتها معاملة تفضيلية وبحيث تصبح أكثر تأييداً لها . انها تعتف الأمين العام فيما يتخذه من اجراءات وبيانات وتعليقات عندما يؤدي واجبه . انها تتوقع من الأمين العام أن يدين منظمة سوابو بسبب كفاحتها لاسترداد أرض ناميبيا ، والذي تقر شرعيته هذه المنظمة الدولية . وتراجع عند ادانة انتهاكها لسلامة أراضي جمهورية أنغولا الشعبية وجمهورية زامبيا وما تقوم به من قتل وابادة لشعبي هاتين الجمهوريتين . ان مطالبة الأمين العام بالالتزام بمختلف وجهات نظر الدول على افراد ، من شأنها أن تقضي على مفهوم وممارسة الحياد . ان بوتسوانا لا يمكنها إلا أن تشيد بالموضوعية التي ينفذ بها الأمين العام مهامه الدولية الثقيلة لاسيما جهوده في دفع تحرير ناميبيا من خلال تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

واننا ان نشيد بالدور الذي تلعبه دول الخلل الأول في الكفاح من أجل استقلال ناميبيا ، قد يبدوا انه علامة من عدم التوافق من جانبنا اذا ما قلنا ذلك . ان بلادى بوتسوانا تعدّ احدى بلدان الجنوب الافريقي التي هي على نحو متصل مع سوابو ، قد اشتركت مباشرة في البحث عن حل ملزم لمشكلة ناميبيا . وفي صالح السلام ، ومن أجل تسهيل اجراء انتخابات عادلة خالية من أى شكل من اشكال التهديد المسلح ، فان جمهورية أنغولا الشعبية وجمهورية زامبيا قد تلوعتا بنزع السلاح في مناطق من اقليم كل منهما . ولقد قبلت سوابو باجراء انتخابات حرة وعادلة تحت اشراف الأمم المتحدة تشترك فيها جميع الأطراف في ناميبيا . ان التأخير في اجراء الانتخابات سيكون من شأنه أن يؤخر اليوم الذي ينبغي فيه على شعب ناميبيا أن يصدر حكمه . وفي هذه الظروف التي تظهر بها جنوب افريقيا انحيازها بهذا الشكل تجاه سوابو وعن طريق عرقلة عملية الانتخابات ، فانها تديم وتعطي تأييداً للموقف العالمي بأن سوابو هي الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا .

ولا يمكن للعدوان المتكرر ضد الدول المستقلة ذات السيادة في الجنوب الافريقي ، والذي أدانه مجلس الأمن مرارا وتكرارا أو المذابح المصاحبة للعدوان ضد شعوب هذه البلدان وضد اللاجئين النامبيين فيها ، أو الاستراتيجية الرامية الى تعزيز فرص أحزاب الأقليات في الداخل الموالية لبريتوريا أو الخطب التي يلقيها الأمين العام لتلك المنظمة أن تحول دون سوابو والفوز بالانتخابات اذا ما رغب شعب ناميبيا ، في ممارسته الحرة والصادقة لحقه في تقرير المصير ، أن يوكل اليها مصيره . ان على جنوب أفريقيا أن تخضع وأن تدخل في مناقشات جادة وبناءة ترمي الى التمهيد لاجراء انتخابات في غضون فترة زمنية معقولة . وعلينا جميعا أن نركز على الناحية الايجابية حتى لو كانت تعبر عن تقديراتنا لسوابو لتعاونها ، كما يوضح ذلك توضيحا كبيرا للحلول الوسطى التي تقدمت بها تدريجيا في سبيل التوصل الى تسوية . ان بوتسوانا لا تجد في ذلك عملا منافيا لحسن السياسة لانها - وليكن ذلك معلوما للجميع - لن تجد أيضا حرجا في التعبير عن تقديرها في صورة مماثلة لأي تحرك ذي مغزى من جانب جنوب افريقيا نحو جعل استقلال ناميبيا حقيقة واقعة .

انني منذ أربع سنوات خلت قد ذكرت من فوق هذا المنبر أن الناقوس الذي دق لأنفسنا ، ومزاميق في الجنوب الافريقي سوف يدق بعد ذلك لدول أخرى في المنطقة . وقد دق بالفعل بالنسبة لروديسيا ولسوف يدق لجنوب غرب افريقيا عما قريب . لقد حان الوقت الآن لجنوب افريقيا للامتناع عن استخلاص نتائج غير بناءة بل محاولة احراز مكاسب فيما تعتبره مظاهر ضعف في موقف الأمم المتحدة كما عبر عن ذلك الأمين العام . وأن تواجه القضايا الأساسية المتعلقة بالأهداف والظروف والأساليب والتوقيت الزمني لمختلف العمليات المؤدية الى انتخابات ، وفي النهاية الى الاستقلال في ناميبيا . ان هذا هو الوقت الذي ينبغي فيه لجنوب افريقيا أن تقبل الواقع ، وهو أن سوابو قائمة ليست فقط كخصم يواجه القتال بل أيضا كمنظير للتحدث معه بروح من الواقعية والسعي الى الحل الوسط لا الى الاستسلام . ان هذا هو الوقت الذي يتعين فيه على جنوب افريقيا ان تقبل أن ناميبيا سوف تحرر وانها لن تلوم الا نفسها لو أصبحت ناميبيا معادية الى الدرجة التي تعتبرها جنوب افريقيا جارا غير صديق .

يتميز العقد الاخير في افريقيا بحصول المستعمرات البرتغالية السابقة على الاستقلال ،

وأيضاً جزر القمر وجيبوتي وسيشيل لقد كان استقلالها صعب المنال ، واشترى بأرواح زكية لشباب من الرجال والنساء في نضال بطولي من أجل حرية هذه الشعوب . وقد حققوا ذلك بشرف - لاشيء يميز مكان مشواهم الأخير ، ولكننا نجل ذكراهم .

ليس هنالك من سبب يجعلنا نفترض أن العقد التالي لن يشهد مزيداً من امتداد حدود العدل والحرية . في افريقيا أيضاً ولقد بدأ بالفعل ، علم جمهورية زيمبابوى يرفرف في الهواء خفاقاً أبياً على مقر الأمم المتحدة . ولا تزال ناميبيا والصحراء الغربية تنتظران دورهما الذى سوف يأتي أقرب مما يتصوره البعض ، اذ ما وضع حد لحروب التحرر التي فرضها الاستعمار العنيد على شعوب تلك المناطق .

وفي جنوب افريقيا ، فان انتهاك حقوق الانسان الاساسية ، بل وانكارها على الافريقيين لحماية التمييز والسيطرة البيضاء هما الان موضع تحد . ان عبء الفصل العنصرى والعنصرية قد أصبح أثقل من أن يحتمل أكثر من ذلك . لقد خرج طلبة المدارس الى الشوارع ، وألقت طبقة عمال الصناعة أدواتها جانباً وأصبحت حوادث التوتر الشديد مثل انفجار " ساسول " والسطو على مصرف سلفرتون ، ومهاجمة مراكز الشرطة والرجم حتى الموت ، أعمالاً شائعة ، وكلها مؤشرات بالغة الدلالة على الكارثة المحدقة . ويقع تلافى ذلك في دائرة اختصاص جنوب افريقيا .

ونحن على علم بما نقل عن التغييرات الدستورية الحديثة التي جرت في ذلك البلد . ويمتقد بعض المراقبين السياسيين أن هذه التغييرات تستهدف اخراج البلد من الوضع الخانق الذى تشكله سياستها التقليدية القائمة على العنصرية والفصل العنصرى ونحن لسنا واثقين من ذلك تماماً ، الا أننا ندرك أن بوتوا رئيس الوزراء ذكر أخيراً في حديث له الى حزب المؤتمر الوطنى في الترانسفال أن :

" علينا أن نحصل على حقنا في الأولويات . ولا نستطيع أن ننفض النظر عن السود

الذين عاشوا معنا لسنوات عديدة " .

ولذلك الحد يث مفزاه سيما عندما يقترن بتسليمه غير المباشر بحجز حتى أقوى الجيوش أمام العصيان والفوضى الناجمين عن ثورة التحرير .

ومنذ ست سنوات خلت ، رهب العالم بوعد رئيس وزراء^٤ آخر لجنوب افريقيا باجراء^٥ تغييرات جذرية في جنوب افريقيا خلال ستة أشهر . ان الوعد بهذا التغيير كان ملهما ومؤثرا ولكن اتضح أنه كان وعدا أجوف ولا أثر له . ان فقد ان الثقة الذي قابل به المجتمع الدولي الأقوال الأخيرة لرئيس الوزراء^٦ بوتسوانا لا يشير اذا الدهشة .

ان أحدا لا ينازع حقيقة أن البيض في جنوب افريقيا يرغبون في حماية كياناتهم العنصرى وثقافتهم . ولا يلومهم في ذلك أحد فيما عدا فقط المدى الذى يصبح فيه الذود عن هذا الكيان مبررا لتحديد حقوق الفرد ووضعه بمقتضى مولده مع تقدير قيمته حسب اللون أو الجنس وتحديد الأماكن التي لا يمكنه أن يعمل فيها ، وأين يتعين عليه أن يعيش . ان هذا كله هو الذى يجعل النظام مقبوتا وبغضها كلية . وأكثر من ذلك ، بينما يستطيع أى مهاجر أو لاجئ من أصل أوروبى الحصول على جنسية جنوب افريقيا فانه فرض على الكوسا في الترانسكاى والبوتسوانا في بوفوتاتسوانا والغاندا في شمال الترانسفال أن يخضعوا لعمليات فقد ان جنسيتهم الجنوب افريقية في محاولة لتحويل حقيقة مجتمع جنوب افريقي متعدد الالوان الى مفهوم مشكوك فيه من الجنسيات المتعددة داخل بلد واحد . لقد رفضت افريقيا الاعتراف بهذا التنظيم . ونحن نقدر مواقف الدول الأخرى التي تشجب دعم العنصرية والفصل العنصرى - ونغضب لتلك الأعمال التي يرتكبها من يرون في هذه البانتوستانات مراكز قد تكون مربحة لاقامة صناعاتهم .

وليس في اعادة تخطيط حدود المقاطعات أو الحدود الاقليمية لجنوب افريقيا مرضاة لتطلعات شعب جنوب افريقيا المظلوم . بل ان القضاء على سياسة الفصل العنصرى والاقلاع عنها مع الأجهزة المدعمة لها واعادة حقوق شعب جنوب افريقيا اليه بما في ذلك حق تقرير المصير هو الباعث على الرضا الحقيقي لذلك الشعب . ان تعزيز الشعور بالمرقية لن يكبح تلك الرغبة العارمة في التغيير . وعلى التغيير أن يكون فوريا وقائما على الحرية والمساواة والعدل والكرامة للجميع ليكون منتظما وسلميا .

السيدة دى آموريم (سان تومي وبرينسيبي) (الكلمة بالفرنسية) : تنعقد الدورة

الخامسة والثلاثون للجمعية العامة للأمم المتحدة في وقت نسجل فيه ازدياد التوتر في العلاقات

الدولية وأن هذا الوضع يعرقل الجهود والتوقعات حول ضرورة خلق مناخ من الحوار لا غنى عنه من أجل حل المشكلات الأساسية التي تواجه البشرية على عتبة عام ٢٠٠٠ .
وتجملنا هذه الملحوظة نفكر في الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في إطار المشكلات الكبرى في زماننا . ان الأمم المتحدة ، وهي المكان الأول لالتقاء الشعوب هي أيضا العنصر المحفز لآمال الفعالية العظمى من البشر ، تبذل جهودا لا تكل من أجل تطبيق مثل الحرية والسياسات والكرامة .

(السيدة دى آمورييم ،
سان تومسي وبرينسيبي)

وفي هذا الاطار ، فان قبول جمهورية زيمبابوي في عضوية منظمنا دليل على انتصار مزودج
فاذا كان هذا القبول يثبت لنا من جانب ان اصرار شعب من الشعوب هو العامل الأساسي في نضال
هذا الشعب في اكتساب حقه في ان يحدد مصيره ، فهو من جانب آخر تتويج لجهود المجتمع
الدولي .

وهكذا ، فاني ان أحيي وفد جمهورية زيمبابوي العضو الثالث والخمسين بعد المائة فسي
منظمة الأمم المتحدة ، فاني أحيي جميع الذين وحدتهم مبادئ ومثل الأمم المتحدة والذين اسهموا
في انتصار العدالة والحرية .

واننا نرحب كذلك بجمهورية سانت فنسنت وجزر غرينادين في عضوية منظمنا .
ان منظمة الأمم المتحدة تضطلع في اطار تناقضات وتهورات زماننا بدور أساسي كمحفيل
للتنديد بتلك المواقف والأعمال التي ترمي الى اسكات صيحات تمرد الشعوب التي قررت تحطيم اغلال
الظلم والمهانة .

وبهذا المفهوم ، فانه لا يمكن لنا ان نتجاهل الموقف المأساوي الذي تميّشه في شيلي
وسان سلفادور وبوليفيا شعوب ترى حقوقها الانسانية الأساسية وقد أخذت نتيجة لموجات متتالية من
القمع والارهاب . وان سكوتنا لن يكون متفقا مع التزامنا بالدفاع عن الانسان ، وهو العامل والهدف
والغاية والسبب في وجود منظمنا ، بكل الوسائل المتاحة لنا .

وأخيرا فان منظمة الأمم المتحدة على وجه الخصوص ، هي أنسب المحافل للبحث عن حوار
بناء وضروري بين الدول والشعوب التي تشترك في الاهتمام العام ببناء مستقبل جدير بالانسان .
ومع ذلك فان تطور الاحداث الدولية ، يجعلنا نسجل في خشية بعدا آخر من ابعاد
منظمة الأمم المتحدة .

هل نجحنا في استخدام الأمم المتحدة للتشجيع حقيقة على التقاء الشعوب في كوكبنا .
ان المصاعب التي تواجه منظمنا في تطبيق مبدأ التقاء الشعوب لتحقيق الرخاء للجميع ،
يمكن ان تؤدي بنا الى التفكير في ان طريق الحوار لا تسلكه على قدم المساواة لجميع الدول الاعضاء
في منظمنا ، واننا نتعرض لخطر ابعاد الحوار عن غرضه الحقيقي ، وهو التقريب وتوحيد الدول
والشعوب دافعا عن المبادئ المشتركة .

وهناك داخل منظمة الأمم المتحدة ، اتجاه لجعل الحوار كنوع من اللهو يؤدي بنا الى التأجيل المستمر للحلول التي تتفق وخطورة المشكلات والتوقعات . ان هذا التأجيل المستمر للحلول الملائمة يمكن ان يؤدي ، اذا طال دونما سبب ، بالشعوب الى ان تفقد ايمانها بقوة الحوار وهذا بدوره يؤدي الى تراكم مشاعر الاحباط لدى الدول والشعوب المتعطشة الى العدل .

ماذا نقول في هذا الاطار عن الموقف في ناميبيا . ان حق الشعب الناميبي في الاستقلال لا زال على مر هذه الأعوام موضعاً لمناقشات طويلة لا تنتهي . ورغم التضحيات التي يقدمها شعب ناميبيا تحت قيادة منظمة شعب جنوبي غرب افريقيا ، ورغم جهودنا ، فان هذا الشعب البطال لا يلقى استجابة سوى القمع والارهاب .

ان انعدام الرؤية غير المسؤولة لنظام الفصل العنصري الذي يواجه التطور التاريخي بسبب مصالح غير مكشوف عنها لمجموعة من الدول الأعضاء ، يفسر الرفض المستمر لحلول اقترحتها منظماتنا . ان الفصل العنصري تعتبره منظمة الأمم المتحدة ، جريمة ضد البشرية . ومع ذلك ورغم الكفاح البطولي لشعب جنوب افريقيا بقيادة المؤتمر القومي الافريقي ورغم ادانتنا المستمرة ، فان ملايين البشر ما زالوا يعيشون في مواقف لا تليق بالانسان .

وماذا نقول ، في هذا الاطار ، عن السياسة العدوانية والاجرامية لهذه الدولة العنصرية ضد جمهورية انغولا الشعبية وضد دول أخرى ذات سيادة في المنطقة .

أى معنى يأخذه الحوار في هذه الظروف .

ان مشكلة فلسطين تناقش في منظماتنا منذ حوالي اربعة عقود . ان حل هذه المشكلة يمر أولاً عبر الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير واقامة دولة مستقلة وفي عودته الى وطنه . ان منظمة التحرير الفلسطينية ، هي اليوم عامل أساسي للسلم في الشرق الأوسط . وفي كل مرة نشعر بضرورة السلم في هذه المنطقة بمزيد من الحدة وفي كل مرة بيد والحل الشامل كضرورة ملحة ، فاننا نشهد محاولات ترمي الى تجاهل الشرعية والطابع التمثيلي لمنظمة التحرير الفلسطينية كمثل وحيد للشعب الفلسطيني . واذ كنا نريد حلاً يخدم المصالح الوقتية والظرفية وبالتالي العابرة لمشكلة تتطلب مشاركة فعالة من جانب الأمم المتحدة وجميع الاطراف المعنية ، فلا بد ان يحكم علينا بالفشل .

أى تفسير نجد اذن لعناد اسرائيل واولئك الذين يؤيدونها في رفضهم لحوار يجمع
البشرية تتحاشى مخاطر أزمة ذات عواقب لا يمكن التنبؤ بها . هل السياسة المنتظمة للتدابير
من طرف واحد والمدوانية مثل التحويل الأخير للقدس الى عاصمة لاسرائيل والاعتداءات المتكررة
على جنوب لبنان ، تمثل تدابير تؤدي الى الحوار .

ان غزو واحتلال تيمور الشرقية من قبل قوات اندونيسيا منذ عام ١٩٧٥ ، قد أوقفا بشكل
مؤسف عملية تصفية الاستعمار في هذا الاقليم . ويجب على المجتمع الدولي ان يولي اهتماما خاصا
بنضال شعب مويير من أجل حقه في تقرير المصير والاستقلال تحت قيادة ممثله الشرعي منظمة "فريتلين"
ومن جانب آخر فاننا نأمل في ان تضطلع البرتغال بشكل أوضح بدورها كدولة تدبير الاقليم .

وهل يتفق تقسيم قبرص المؤلم ، والمعقات التي توضع على طريق اعادة التوحيد السلمي
والاستقلال لكوريا مع الرغبة في السلم والتعاون بين الشعوب .

ومن جانب آخر فان وجود قواعد عسكرية يخلق حكومة سان تومي وبرنسيبي . ورغم البيانات
المتكررة للأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية في شأن جعل المحيط الهندي
منطقة سلم ، فاننا نلاحظ وجود قواعد جديدة في تلك المنطقة . وهذه الاجراءات من شأنها ان تعرض
للخطر سلامة وأمن وسيادة الدول المجاورة ، ولا تسهم بأى شكل من الاشكال في اقامة جو من
التوافق في العالم .

ومن منطلق شعورنا بالطابع الطح ، فاننا نجد تأييد جمهورية سان تومي وبرنسيبي
الديمقراطية لشعوب هذه البلدان ، ونطالب منظمنا بالاضطلاع بجميع المسؤوليات التي تتطلبها
هذه المسائل للحيلولة دون استمرار مواقف الظلم الصارخ التي تكلف الكثير من الارواح البشرية .

(السيدة دي أموريم ،
سان تومي وبرينسيبي)

وفي هذا الصدد ، فاننا نكون مقصرين اذا لم نشر الى الموقف في الصحراء الغربية . ونحن نأمل في أن يسفر طريق الحوار والتفاهم عن الانتصار لتمكين الجمهورية الديمقراطية العربية الصحراوية من الانضمام الى الأسرة العظيمة للأمم المتحدة .

ان المواقف التي أثمرتها أبعد من أن تكون سردا يشمل جميع المشاكل التي تواجه البشرية والتي تتطلب منا اتخاذ موقف محدد ، والأمر يتعلق في الواقع بمسألة أساسية بالنسبة لمنظمتنا . فاذا ما استمرت في سياقها الراهن - وأقصد به هذا الحوار غير المثمر والمحبط - فربما عرضنا للخطر الشيء الأساسي ألا وهو القوة المعنوية الهائلة التي تمثلها منازمتنا في الحديث باسم الضمير الانساني . ان رأس مال الثقة والأمل الهائل الذي تمثله قوتنا المعنوية ، لا بد وأن ندافع عنه أمام محاولات التآكل التي يتعرض لها .

وفي الواقع فان القوى التي تعاند وتتجاهل دور منظمة الأمم المتحدة برفضها المستمر والمتكرر للقرارات التي تتخذها منازمتنا تعترف ، في محاولاتها تحاشي تطبيق قراراتها بطرق لا توصف أحيانا ، بقوتنا المعنوية الهائلة .

ان الطريق المسدود الذي تقسم به مداولاتنا ومبادراتنا بشأن نظام اقتصادي دولي جديد ونزع سلاح عام وكامل تحت اشراف دولي فعال ، هو بالنسبة اليينا ولأغلبية شعوب كوكبنا سبب للقلق المستمر والمتزايد .

ويوما بعد يوم فان عناصر الفناء والدمار والبؤس والكارثة ، تزداد وتوسع . فهل دورنا هو أن نشاهد هذا التزايد ؟ اننا أصبحنا عاجزين نتيجة لقصورنا ونتيجة لمصالح أقلبيات أنانية تريد الفناء . فهل نسمح للانسان بأن يدمر أخاه الانسان ؟

ولم يحن الوقت بعد لوضع حد لهذا الموقف الخطير بادراج البعد الحقيقي والمحدد لحسمنا والتزامنا واصرارنا ومسؤوليتنا في هذا الحوار وأن نبذل كل ما يمكن للدفاع عن الحقوق الأساسية للشعوب والأمم ووضعها موضع الاحترام .

اننا اذا اتخذنا هذا السبيل ، فاننا سنحول دون أن يؤدي عدم الرد على المشكلات الحيوية التي لا تقبل التأجيل لزماننا الى اليأس ودون أن يحل الشعور بالاحباط محل الشعور بالأمل في قلوب البشر . اننا نعتقد ان المسؤولية الكبرى تكمن في الأمم المتحدة اذا كانت تريد أن تظل مخلصه للمبادئ النبيلة الواردة في الميثاق .

(السيدة دي اموريم ،
سان تومي وبرينسيبي)

وفي اطار المسؤوليات التي يقع على منظماتنا عبء القيام بها ، فان الأمين العام للأمم المتحدة يلعب دورا هاما للغاية . ولذلك فاننا بارتياح كبير نهنيء صاحب السعادة الدكتور فالد هايم على جهوده التي لا تكل من أجل تطبيق قراراتنا وفي البحث الذي لا يكل عن حلول ممكنة للمشكلات المعقدة والحرجة التي تتطلب تدخلا . واننا على قناعة بأن تفانيه سيسجل في سجل تاريخ منظماتنا وسيكون حافزا اضافيا على التزامنا الجماعي .

سيدى الرئيس ، ان صفاتكم كدبلوماسي ورجل عمل ؛ صفاتكم التي كشف عنها أثناء حياة الويلة اتسمت بمهارتكم الممتازة ، هي ضمان لنجاح أعمالنا .

ونريد أن ننتهز هذه المناسبة لتهنئة الرئيس السابق صاحب السعادة السفير سليم أحمد سليم للطريقة الممتازة التي اضطلع بها بمهامه بحثا عن سبل أكثر ملاءمة لعلاج المشكلات المطروحة . ان الفعالية والاهتمام والالتزام التي كشف عنها في علاجه للمشكلات التي درستها الجمعية العامة ، تؤكد الصفات والامتيازات التي أسهمت في انتخابه .

ولا يمكنني أن أنهي كلمتي دون أن أعبر عن قلق جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية ازاء النزاع الأخير بين بلدين شقيقين غير منحازين هما ايران والعراق . وانني على ثقة بأن هذين البلدين سيثبتان التسامح والتفاهم الضروريين للوصول ، عن طريق الحوار ، الى الحل المناسب والنهائي للنزاع بينهما .

السيد اينغ سارى (كمبوتشيا الديمقراطية) (الكلمة بالفرنسية) : اسمحو لي في البداية باسم وفد كمبوتشيا الديمقراطية أن أعبر عن تهنئتي الحارة لسعادة البارون فون فيشمار من جمهورية ألمانيا الاتحادية لانتخابه الرافع لمنصب رئيس الجمعية العامة . ان هذا الانتخاب قد جاء بمثابة عرفان بمهاتكم الشخصية ، سيدى الرئيس ، وببلدكم العظيم الذى يلعب دورا متزايد الأهمية في جميع أنحاء العالم . وانني على ثقة من أنه بادارتكم المستنيرة ، فان أعمال هذه الجمعية العامة سوف تتوج بالنجاح .

ان وفد بلادى يود أن يضم صوته الى جميع الوفود التي عبرت عن شكرها العميق للرئيس السابق سعادة السفير سليم احمد سليم من جمهورية تنزانيا المتحدة الذى ، خلال العام الماضي ، قام بجميع الجهود الممكنة لصالح السلام والأمن والاستقرار في العالم وخاصة في المنطقة التي تنتمي بلادى اليها .

ونود كذلك أن نعبر عن شكرنا العميق لسعادة السيد كورت فالدهايم الأمين العام لجهوده الدؤوبة لصالح السلام العالمي ولنهوضه بالمسؤوليات المنوطة به كأمين عام للأمم المتحدة .

ان وفد جمهورية كمبوتشيا الديمقراطية ، يود كذلك أن ينتهز هذه الفرصة ليعبر عن ترحيبه الحار بعضوية جمهورية زمبابوي في الأمم المتحدة ، لأن هذه الدولة قد توصلت الي الاستقلال والسيادة بعد نضال متواصل . ونود في نفس الوقت أن نعبر عن ترحيبنا بالعضو الجديد في منظماتنا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين .

ونود كذلك أن نعبر عن شكرنا الحار وتحياتنا لجميع الدول والقوى المحبة للسلام والعدل التي عبّرت عن تأييدها للنضال العادل لشعب كمبوتشيا .

وفي العام الماضي رأينا تدهور الوضع العالمي نحو التوتر والتعقيد . ان الاعتداء المتزايد وتطلعات الهيمنة الخاصة بالتوسعيين الدوليين ، كانت السبب في ذلك . وبعد الاعتداء على كمبوتشيا من قبل هانوى ، وبعد غزو أفغانستان من قبل الكرملين ، وجدنا هذا التهديد بالحرب يمتد الى جنوب شرقي آسيا ، والى جنوب آسيا ، والى الشرق الأوسط حتى وصل هذا التهديد الى المناطق النفطية في الشرق الأوسط ، وكل هذه عناصر قد تؤدي الى حرب عالمية ثالثة .

ان الأمم المتحدة تهتم حاليا بتفاهم الوضع الدولي ، وقد قدمت الحلول التي يمكن أن تكون تسوية لهذه المشاكل ، وخاصة بالنسبة الى مشكلة كمبوتشيا ومشكلة أفغانستان ، فان الأمم المتحدة وقفت موقفا عادلا وسليما وطالبت بانسحاب القوات الأجنبية من كمبوتشيا ومن أفغانستان حتى تسمح لشعبي هذين البلدين أن يمارسا حقهما الثابت في تقرير المصير دون أى تدخل خارجي . وقد أيدت جميع الشعوب المحبة للسلام والعدل هذه الحلول .

غير أن السلطات في هانوى والسلطات التوسعية السوفياتية الدولية ، أعطت أذنا صماء الى هذه الطلبات ، وبالإضافة الى ذلك فقد انتهكت ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ المكرسة في العلاقات الدولية . انهم يطبقون قانون الخاب ، ولذلك يقومون بالاعتداء على كمبوتشيا وأفغانستان ، ويستعملون في ذلك الأسلحة الكيماوية المحظورة عالميا بمقتضى الاتفاقيات الدولية ، كما استعملوا كذلك سلاح الجوع لكي يتوصلوا الى فناء شعب كمبوتشيا . وفي نفس الوقت ، تحت قناع انفراج زائف فانهم يكتفون من سباق التسلح .

وبالنسبة للدول الصغيرة والمتوسطة ، مثل كمبوتشيا الديمقراطية ، فان الأمم المتحدة مازالت هي الملجأ والملاذ الأخير للحفاظ على استقلالها وسيادتها . وفي مواجهة هذا التحدي من قبل التوسعيين الفيتناميين والسوفيات الذين ينتهكون ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ، فانه على منظماتنا أن تحاول ضمان احترام مبادئها الأساسية حتى لا تسمح لهؤلاء التوسعيين بأن ينتهكوا هذه المبادئ . والا فاننا لن نصل الى حل لهذه المشاكل عن طريق منظماتنا ، وبذلك تفقد المنظمة كرامتها ومكانتها وفعاليتها . ان التوسعيين سواء الصغار منهم أو الكبار يحاولون أن يفعلوا ما يشاءون ولذلك فانهم يدفعون الكرة الأرضية الى حافة الخطر عن طريق طموحاتهم ومغامراتهم التي لا حدود لها .

وبما أنه يجب علينا أن نواجه حربا توسعية قاسية ، فان شعب وحكومة كمبوتشيا الديمقراطية مازالا يعطيان أهمية كبيرة للمشاكل الهامة التي يواجهها العالم . وفي ذلك المجال ، فاننا بالنسبة الى كوريا ، فاننا نهنئ أنفسنا على موقف جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية التي طلبت حل المسألة الكورية بالطرق السلمية ودون أى تدخل أجنبي . ان هذا اسهام ايجابي يستجيب الى التطلعات العميقة المشروعة للشعب الكورى بالنسبة الى توحيد المستقل والسلمي ، وفي صالح السلام . ونحن نعارض نيم القدس من قبل اسرائيل . ان الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، يجب أن تعاد الى أصحابها . ونحن نكرر باصرار تأييدنا لممارسة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني الذى يقوم بهذا النضال البطولي تحت اشراف منظمة التحرير الفلسطينية . أما فيما يختص بناميبيا ، فان القرارات المعنية للأمم المتحدة يجب أن تطبق بالنسبة الى شعب ناميبيا تحت اشراف منظمة سوابو لكي يستطيع هذا الشعب استعادة حريته وكرامته . وأخيرا فاننا نؤيد النضال العادل لشعب آزانيا ضد النظام الاستعماري العنصرى والفصل العنصرى لجنوب افريقيا .

لقد مضى اثنان وعشرون شهرا منذ احتلال بنوم بنه من قبل قوات الغزو التابعة لهانوى . وبالنسبة للكثيرين ، فان النزاع بين كمبوتشيا الديمقراطية وبين جمهورية فييت نام الاشتراكية الذى بدأ في ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ بقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، قد أصبح كالرمد في سماء صافية . ولكن المرأتين المتنبية الآسيوية لم يندموا لذلك لأنهم يعرفون أن ما مع سلطات هانوى لا بتلاع كمبوتشيا ولاو باد ما جهما فيما يسمى باتحاد الهند الصينية ، ترجع الى عام ١٩٣٠ تاريخ تأسيس "الحزب الشيوعي للهند الصينية" المكون من الفيتناميين فقط ، واسمه يوضح تطلعات الهيمنة لمؤسسيه . ان الاستراتيجية الفيتنامية ، وراء اتحاد الهند الصينية ، وهي لم تخرج عن كونها فييت نام الكبرى التي يتضمنها كل سطر وحرف من ميثاق هذا الحزب . ان الغزو الفيتنامي ضد كمبوتشيا الديمقراطية في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ ، إن هو الا النتيجة الحتمية لسلسلة من نزاعات لم تخف حدتها خلال الأعوام وهي نزاعات تستفزها عن قصد طموحات هانوى التوسعية . ومع ذلك فان هانوى حاولت أن تبتلع كمبوتشيا لقمة سائغة كما فعلت بالنسبة الى لاو . وخوفاً من الرأى العام العالمي وبغية تحقيق ذلك فقد لجأت الى محاولات الانقلاب والافتياتل ضد حكام كمبوتشيا

التي قام بها عملاؤها الذين تسللوا منذ وقت طويل الى جهاز الدولة بخية قلب حكومة كمبوتشيا الديمقراطية من الداخل ، ولكن هيئات . ان الحقيقة القائلة بأن هانوى قد اضطرت الى الالتجاء الى الاعتداء السافر وبذلك كشفت عن حقيقتها أى ، ليست هي أقل المشاكل التي واجهتها ، لأن وهم فبيت نام باعتبارها نصيرة التحرر الوطني قد انهار بسرعة شديدة كبيت من ورق .

وحتى نتفهم هذه المشكلة يجب أن نعود الى التاريخ ، لأنه في اطار استراتيجية اتحاد الهند الصينية نرى أسباب كل هذه الأعمال .

ان الحرب الأولى في الهند الصينية أعطت سلطات هانوى الفرصة للتدخل السافر في كمبوتشيا بحجة التضامن ضد الامبريالية . وفي الحقيقة فان قواد فبيت نام وقواتها قد أرسلوا الى كمبوتشيا لانتزاع السيطرة على هذه الدولة من النظام الامبريالي الفرنسي تحت قناع ما يسمى بحركة المقاومة "خمير" . ومنذ هذه الفترة بدأ الحزب الشيوعي للهند الصينية أى الحزب الشيوعي الفيتنامي في استقطاب وتدريب العملاء الذين نجحوا فيما بعد في التسلل واحتلال أعلى المناصب المسؤولة في جهاز الدولة لكمبوتشيا الديمقراطية .

ولكن بعد اتفاقية جنيف لعام ١٩٥٤ ، كان على القوات الفيتنامية أن تنسحب من كمبوتشيا . واغتناما لهذه الفرصة وحيث انخفض تأثير هانوى على حركة التحرر الوطنية لكمبوتشيا ، فقد قرر الوطنيون في كمبوتشيا أن يديروا نضال شعب كمبوتشيا بالاعتماد على جهودهم الذاتية ، ولم تستطع سلطات هانوى أن تغفر لحركة كمبوتشيا الوطنية هذا الخطر المستقل ذا السيادة . ولقد قامت تلك السلطات بكل جهدها بمعارضته وسلبه طبيعته الأصلية . وفي الستينات استفادت من التسهيلات التي منحت لها ، أى الملجأ وحرية الحركة في أراضي كمبوتشيا باقامة اتصالات مع شبكاتهما القديمة التي تركتها منذ ١٩٥٤ وواصلت أنشطتها التخريبية . وبعد انقلاب ١٨ آذار/مارس ١٩٧٠ أقامت أجهزة موازية داخل القوات المسلحة والادارة عن طريق ألفي عميل "خمير" كانت قد قامت بتدريبهم في هانوى منذ ١٩٥٤ وأعادتهم الى كمبوتشيا بعد هذا الحادث .

لقد كان انقلاب ١٨ آذار/مارس ١٩٧٠ فرصة غير متوقعة سمحت لقادة وقوات هانوى بالعودة مرة أخرى في سيل جارف الى كمبوتشيا ، ولكن على غير ما توقعوا فان شعب وقوات كمبوتشيا المسلحة الوطنية وقفوا بعزم مع الاستقلال ومع السيادة ، وحاولوا أن يعارضوا هذا الاعتداء . وان تحرير بنوم بنه من قبل الوطنيين من كمبوتشيا في ١٧ نيسان/ابريل ١٩٧٥ ، أي بعد ثلاثة عشر يوما بعد وقوع سايفون في ٣٠ نيسان/ابريل عام ١٩٧٥ أوقع سلطات هانوى في غم وفوضى وذلك عندما شاهدت انهيار عصابة الهيمنة التي احتضنتها لمدة طويلة ، لأن لودوان ومساعديه كانوا يحلمون بالسيطرة على بنوم بنه بعد احتلال سايفون ، وذلك من أجل "تحريرها" أو في الحقيقة من أجل احتلالها .

بعد تحرير كمبوتشيا ، فان سلطات هانوى قامت بحملة على الصعيد العالمي ، أولا ، عن طريق اشخاص آخرين ، ثم بداريقة مكشوفة لعزل كمبوتشيا الديمقراطية عن طريق نشر أبشع الأكاذيب وأفتراءات ازاءها . واننا نذكر الحقد الذي رفضت به السلطات في هانوى تطبيع وتحسين العلاقات بين كمبوتشيا الديمقراطية وبين تايلند . ان الزيارة التي قام بها نائب رئيس الوزراء للشؤون الخارجية لحكومة كمبوتشيا الى بانكوك في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥ بعد التحرير بوقت قليل اعتبرت في هانوى كخيانة . ومن المثير أيضا أن نذكر هنا انه عندما عقد مؤتمر قمة عدم الانحياز في كولومبو في آب/أغسطس ١٩٧٦ ، فان هانوى مارست ضغوطا قوية - والكن بلا جدوى - على كمبوتشيا الديمقراطية حتى تجعلها تخدم في اطار حركة عدم الانحياز مصالح ما يسمى بالحليف الطبيعي لحركة عدم الانحياز ، وعلى الأخص أن تقوم بحملة ضد بلدان حلف جنوب شرقي آسيا التي اتهمتها هانوى بأنها عميلة لدولة كبرى .

الى جانب هذه المناورات الدبلوماسية ، فان هانوى كانت تشن هجمات دموية على المنطقة الواقعة على الحدود بين كمبوتشيا وفيت نام وسيطرت على جزيرة كوه واى الكمبوتشسية . ومن أجل تطبيع الوضع ، فان المسؤولين في حكومة كمبوتشيا الديمقراطية ، بالرغم من مسؤولياتهم الكبيرة في داخل البلد الذي تم تحريره منذ وقت قصير ، ذهبوا الى هانوى في حزيران/يونيه ١٩٧٥ للتفاوض مع هانوى للتوصل الى معاهدة صداقة وعدم اعتداء . لكن هذا كان بلا جدوى لأن سلطات هانوى وقد انتشت من انتصاراتها الأخيرة والمخزونات الهائلة من الأسلحة التي

بقيت ، لم تكن تود أن تسمع عن كمبوتشيا المستقلة المحايدة غير المنحازة ، وكانت تراهن على قواتها العسكرية لتغزو كمبوتشيا بعد ذلك عند الضرورة ، وذلك ما حدث بالفعل في نهاية ١٩٧٧ بعد فشلهم المتكرر في جهودهم للتوصل بوسائل التخريب والاخلاق بالاستقرار وبالمهجوم على الحدود ومحاولات الانقلاب .

بعد الهزيمة الأولى لمحاولة عدوان مسلح ضد كمبوتشيا الديمقراطية في ٦ كانون الثاني / يناير ١٩٧٨ وقّعت هانوي تحالفا عسكريا مع موسكو في ٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ . وبالمعونة الهائلة للاتحاد السوفياتي فانها بدأت في عدوانها الثاني المسلح ضد كمبوتشيا الديمقراطية في ٢٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ .

منذ ذلك التاريخ ، فان توات الاحتلال الفييتنامية قد وضعت كمبوتشيا كلها بين العديد والنار ونشرت الدمار الهائل وارتكبت جرائم عديدة لم يسبق لها مثل في تاريخ كمبوتشيا الذي يزيد على ألفي عام ، وقد تم التمثيل بنحو ثلاثة ملايين كمبوتشي كما يستند المئات غيرهم كل يوم . ان سلطات هانوي تطبق ببشاعة كبيرة وسائل ثلاث للابادة وهي الأسلحة التقليدية ، والحرب الكيميائية ، وفوق كل هذا السلاح غير الانساني ، التجويع . ان هذه لم تكن حربا من عروب الغزو الاستعماري التي عرفها التاريخ ، ولكنها حرب اباداة لشعب كامل ولقومية كاملة .

ان الذين هم على قيد الحياة يحاول مئات الآلاف منهم اللجوء الى تاياند بينما نجسد ملايين غيرهم قد تحولوا الى لاجئين في بلدهم ذاته ، وبسبب استمرار سلطات هانوي المتعننت في عملية الابداء هذه ، فقد تحولت بطريقة وحشية المعونات الانسانية المقدمة لشعب كمبوتشيا لمصلحة قوات هانوي المحتلة أو ترسل الى فييت نام نفسها .

لكن بالرغم من هذه المعاناة والآلام الهائلة ، فان شعب كمبوتشيا وقد تشبع بالرغبة في العيش في استقلال وفي كرامة وطنية ، حارب الغزاة تحت قيادة الجبهة الوطنية الديمقراطية للاتحاد الوطني العنظيم لكمبوتشيا وحكومة كمبوتشيا الديمقراطية ، وقد نجح في توريث المائتين وخمسين ألف جندي فييتنامي والخمسين ألف عميل المحتلين لكمبوتشيا . وعلى سبيل المقارنة فان هذا العدد يمثل عشرة ملايين جندي أجنبي محتل في أي بلد أو مجموعة من البلدان يكون عدد سكانها مائتي مليون نسمة .

لعلكم تذكرون انه فيما يسمى بالهجوم المشهور خلال وقت الجفاف في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩ الى نيسان / ابريل ١٩٨٠ ، فان المعتدين الفيتناميين كانوا يرون - وفقا لداياتهم - أن يقضوا على قوى كمبوتشيا الديمقراطية تماما لوضع حد نهائي للمقاومة في كمبوتشيا . ان انتصار جيشنا القومي والفدائيين وأفراد شعبنا الذي هزم هزيمة منكرة من قاموا بهذا الهجوم ، انما يمثل نقطة تحول استراتيجية في كفاح شعب كمبوتشيا وجعل سلطات هانوى تعرف انها لا تستطيع أن تزيل كمبوتشيا الديمقراطية بقوة السلاح وانها سوف تواجه طريقا عسكريا مسدودا .

أولا ، لأن القوات الفيتنامية تتعرض لخسائر يومية ويؤثر ذلك كثيرا على معنوياتها ، كما يزداد التمرد والهروب من الخدمة في وحدات الجبهة ولاسيما في الشمال الغربي وفي الوسط وفي الشمال الشرقي وفي الجنوب الغربي ، ولتعويض هذه الخسائر فان عصابة لي دوان في هانوى لا يمكن أن تلجأ الا الى ارسال قوات جديدة أو الى تحويل حربها العدوانية الى حرب بين المواطنين الخمير . ولكنها لن تستطيع أن تحقق هذين الأمرين .

ان المعونات السوفياتية التي تبلغ ثلاثة ملايين دولار يوميا لا يمكن أن تعالج هذا الموقف الحرج ، ذلك أن تأمين الغذاء لقوة احتلال تبلغ مائتين وخمسين ألف رجل يمثل عبئا هائلا على فييت نام وهو بلد فقير نضبت دماؤه بعد أربعين عاما من الحرب وينبغي عليه أيضا أن يبقي على جيش احتلال يبلغ خمسين ألف رجل في لاوس .

ثانيا ، في فييت نام نفسها ، فان عصابة لودوان تجد نفسها في وضع اقتصادي ومالي فظيع بسبب سياستها العدوانية والتوسعية ضد كل جيرانها أو على الصعيد السياسي ، فان هناك خلافات داخلية بين القادة تزداد خطورة بعد الفشل في كمبوتشيا ، بينما الشعب الفيتنامي بأكمله يشعر بالاستياء ويعارض السيطرة ، وفي وسط فييت نام ، فان حركة مقاومة ديجا فيلرو تزداد سعة . وفي منطقة ساينغون ودلتا ميكونج فان السكان الذين ينتمون الى هوا شاو وكاوداي يكتفون من مقاومتهم المسلحة . وهذه القوات تقوم بهجمات دامية ضد قوات هانوى . وفي دلتا ميكونج أيضا فان وحدات الفدائيين من سكان خمير كروم قد أصبحت أكثر نشاطا وأحدثت خسائر كبيرة في قوات فييت نام الشمالية خاصة في المناطق المجاورة لكمبوتشيا .

وأياً كانت الوسائل التي تستخدمها عصابة لي دوان لمحاولة خداع الرأي العام العالمي ، فانها لم تنجح في أن تخفي حقيقة انها في الوقت الحاضر تجد نفسها في صعوبة كبيرة في كمبوتشيا . ومن ناحية أخرى ، فان الوضع يتحسن بصفة مستمرة بالنسبة لكمبوتشيا الديمقراطية . ان جيشنا القومي ، ووحداتنا الفدائية تزداد تعريزا ، وتتطور يوميا ، بطريقة منتظمة وفقا لخطة موضوعة . وان مناطق الكفاح تزداد اتساعا ، وتغلي البلد بأكمله .

ان سلطات هانوي تجد من الضروري أن تستخدم الأكاذيب في محاولاتها لكي تجعل العالم يعتقد ان الوضع في كمبوتشيا لا يمكن الرجوع فيه ، وانها تسيطر تماما على كمبوتشيا . وهي تدعي بطريقة مفضوحة ، ان مقاومة كمبوتشيا تعتبر فقط مجرد جيوب على حدود كمبوتشيا وتايلند . ولكن العالم كله يعرف ان الجيش القومي والوحدات الفدائية لكمبوتشيا الديمقراطية تقوم بمعارك حتى في بنوم بنه ذاتها ، وتنجح في الحاق خسائر كبيرة في القوات الفيتنامية . ومن ناحية أخرى ، فان سلطات هانوي لم تنجح أيضا في تحويل الادارة وجعلها " خميرية " . وفي المناطق التي احتلتها فان عميل فييتنامي هم الذين يقومون بادارة جميع الشؤون صغيرها وكبيرها ، وان الادارة الموضوعة في بنوم بنه تتشكل من الفيتناميين فقط .

ان كل ما نجحت في تحقيقه كمبوتشيا الديمقراطية على المستوى العسكري لم يكن ليتحقق الا بدعم والاشترك الفعال لكل طبقات الشعب الكمبوتشي في حرب التحرير القومية . والواقع ، ان الشعب يدرك تماما سبب الحرب ، وذلك يفسر تأييده الفعال للبرنامج السياسي لجهة الوحدة القومية والوطنية الديمقراطية لكمبوتشيا ، وللسياسة الاستراتيجية الجديدة لحكومة كمبوتشيا الديمقراطية التي تعبى كل المواطنين الكمبوتشيين أيما كان ماضيهم ، وأيما كانت ميولهم السياسية ، أو قناعتهم الدينية ، لهدف واحد ، وهو طرد المعتدين الفيتناميين من كمبوتشيا . ان وضع هذا البرنامج السياسي ، وهذه السياسة الاستراتيجية الجديدة كان أساسها المثل النبيلة القومية الوطنية المشتركة لكل الكمبوتشيين ، وتنفيذها قد أرضى الشعب كله . ان المحتلين الفيتناميين يدركون تماما انه لا يوجد كمبوتشي واحد يقبل احتلالهم ، وهذا يفسر حقدهم في حرب الابدان التي يقومون بها ضد شعب كمبوتشيا .

ان الكفاح الحالي لشعب كمبوتشيا ليس كفاها لنجاح ايد يولوجية أو نظام اجتماعي معين .
ان جميع اللبقات الاجتماعية في كمبوتشيا عليها أن تخضع مصالحها الشخصية الآن ومستقبلا من
أجل الهدف الأسمى وهو البقاء القومي .

وسيكون هذا انتحارا قوميا اذا بدأ بعد تحرير البلاد من السيطرة الفيتنامية التشكيك في
البرنامج السياسي للجبهة والسياسة الاستراتيجية الجديدة . ومن ناحية أخرى ، فان خلع التوسع
الفيتنامي لن يختفي بين عشية وضحاها . فحتى اذا كانت سلطات هانوي مضطرة لسحب قواتها من
كمبوتشيا فانها لن ترضى بالتخلي عن لموحها التوسعي ، ومن جانب آخر ، فان كمبوتشيا وقــــد
تجردت تماما بعد الحرب لن تستلبح ان تقوم من الدمار الذي سببته هذه الحرب دون المعونة
والتعاون الدولي الفعال . فبفضل هذه المعونة والتعاون وحدهما القائمين على المساواة والاحترام
المتبادل والمصالح المتبادلة يمكن لكمبوتشيا مستقلة وذات سيادة وموحدة وسلمية ومحيدة وغير
منحازة أن تقوم وتبقى . ان جبهة الوحدة القومية والوطنية والحكومة الديمقراطية ستبذلان كل ما في
وسعهما لتحقيق هذا الواجب المقدس .

ان الوقائع والتاريخ قد أثبتا ان مشكلة كمبوتشيا ليست حربا أهلية ، أو نزاعا ايد يولوجيا ،
وانما هي نزاع لفرض ارادة استقلال شعب كمبوتشيا ضد ارادة السيطرة والضم للتوسعيين الاقليميين
الفيتناميين الذين يودون ابتلاع كمبوتشيا في اطار اتحاد للهند الصينية . واذا كان الأمر يتعلق
بمشكلة بين الجيران أو بمشكلة بين الحدود فان من يصدق ذلك سوف يرتكب خطأ كبيرا في الحكم
على الأمور . ان الأمر يتعلق بمشكلة بين معتمد وضحية لهذا الاعتداء ، ولا يمكن تسويتها الا عن
طريق انسحاب المعتمدين . ولأن التوسعيين الاقليميين الفيتناميين يحفلون بتأييد التوسعيين
الدوليين السوفيات فان ذلك يضع مشكلة كمبوتشيا في اطار الاستراتيجي الشامل للتوسع السوفياتي
الدولي . ان الغزو الفيتنامي في كمبوتشيا ، وغزو السوفيات في افغانستان يمثلان وجهين لنفس
الاستراتيجية . ان الكفاح الذي يقوم به الآن شعبا كمبوتشيا وافغانستان يمثل نضالا ضد توسع
الاتحاد السوفياتي الذي يرمي الى السيطرة على مضيق ملقا والخليج الفارسي والاحتياطات البترولية
في الشرق الأوسط والسيطرة على خطوط الامداد الرئيسية في آسيا وجنوب شرق آسيا وجنوب
غرب آسيا .

وبصفة خاصة في كمبوتشيا وفي الحرب التي اضلرت لخوضها ضد المعتدين الفيينتاميين ، فان شعب كمبوتشيا يناضل من أجل حقه في الحياة ، وحقه في العيش كدولة ، وهو مع ذلك ، يسهم عن طريق دفع الثمن من دمه في الدفاع عن السلم والأمن والاستقرار في جنوب شرق آسيا ، وفي آسيا وفي العالم كله .

ان الدول المحبة للسلم والعدالة يتزايد وعيها بالمعنى الدولي لهذا النضال الذي يخوضه شعب كمبوتشيا تحت قيادة جبهة الاتحاد الوطني الديمقراطي الكبير لكمبوتشيا . وحكومة كمبوتشيا الديمقراطية ، وهي تعي أهمية هذا النضال في شل الاستراتيجية التوسعية الشاملة والاقليمية للاتحاد السوفياتي وسلطات هانوى .

ولذلك ، فان حكام هانوى وموسكو التوسعيين يحاولون أن يزيلوا بأى ثمن العقبة الرئيسية التي تتمثل في كمبوتشيا الديمقراطية . وهم في الواقع اذا ما نجحوا في تكثيف موقفهم في كمبوتشيا بالقضاء على كمبوتشيا الديمقراطية ، فما لاشك فيه انهم سيسيطرون على جنوب شرق آسيا وعلى مضيق ملقا والجزء الشرقي من المحيط الهندي ، وسيكونون بذلك قد حصلوا على تفوق استراتيجي لم يتح لهم أبدا حتى اليوم . ان موقف الاتحاد السوفياتي في افغانستان سيزيدهم دعما مما سيسمح لهم عندئذ بدفع توسعهم نحو الجنوب . وفي مثل ذلك الموقف ، لا يمكن لأى قوة مهما كانت أن تقف في وجه التوسع الفيينتامي السوفياتي .

وهكذا فان تضامنا مع الكفاح الحالي لشعب كمبوتشيا ، الى جانب كفاح شعب افغانستان لا يمثل عملا عادلا فحسب ، ولكنه وقبل كل شيء يعتبر ضرورة اذا ما أردنا ان نقضي في الوقت المناسب ، وبأقل قدر من الآلام والخسائر في الأرواح على الخطر المتزايد للتوسع السوفياتي ، وعلى خطر نشوب حرب عالمية ثالثة .

وللقضاء بأى ثمن كان على كمبوتشيا الديمقراطية وهي القوة الوحيدة القادرة على اعتراض خططهم في كمبوتشيا ، فان التوسعيين لا يدخرون جهدا في تدبير المناورات والمؤامرات من كل الأنواع .

وعلى المستوى العسكري فان التوسعيين السوفيات يكتفون مساعدتهم العسكرية للتوسعيين

الاقليميين الفيينتاميين في محاولتهم الجديدة للقضاء على المقاومة الوطنية لشعب كمبوتشيا
وذلك بممارسة تهديدات أكثر قوة على تايلند وغيرها من دول جنوب شرق آسيا .
ان التوسعيين الفيينتاميين يثيرون ضجة كبيرة حول ما يسمونه " بالانتخابات " لاعطاء مظهر
شرعي للإدارة الفيينتامية في بنوم بنه ، كما لو كان من الممكن تدعيم انتخابات عامة وحررة في بلد
يعيش في ظل حرب وتحت ولأة ٣٠٠ جندي فييتنامي وعملاء للاحتلال .

وعلى الصعيد الدبلوماسي ، ما زال التوسعيون الفيتناميون يروجون بوقاحة اكان يرب ممقوته واتهامات باطلة لاشاعة البلبة والفرقة داخل البلدان المحبة للسلام ، والعدل للحيلولة دون تكوينها جبهة دولية مناهضة للتوسع . ان هدفهم من ذلك هو الحصول على الصعيد الدبلوماسي على ما لم يمكنهم الحصول عليه على الصعيد العسكري ، أي اعتراف المجتمع الدولي بالأمر الواقع لغزو فيتنام لكبوتشيا واحتلالها لها .

ولذلك ، فانهم يحاولون لتحقيق هذا الغرض ، العمل على تناسي السبب الأساسي والعميق لمشكلة كمبوتشيا وهو الغزو الفيتنامي ، ويعرضون هذه المشكلة على انها نتيجة للنزاع فيما بين البلدان الثلاثة لاتحاد الهند الصينية المزعوم وبين البلدان الخمس التابعة لمنظمة حلف جنوب شرقي آسيا ، بينما يلوحون بالتهديد الصيني المزعوم . وهذا هو جوهر اقتراحهم المكون من أربع نقاط والمسمى باقتراح فيينتيان ، وهو اقتراح وضع في الحقيقة في موسكو وقد تم بعد العدوان الفيتنامي في ٢٣ حزيران / يونيه الماضي ضد تايلند . وقد رفضت بلدان منظمة حلف جنوب شرقي آسيا هذا الاقتراح عن حق حيث انها ترى فيه فخا سياسيا يستهدف جر تايلند الى الاعتراف بالادارة الفيتنامية المستقرة في بنوم بن اعترافا فليا ان لم يكن رسميا . ان الاقتراح بانشاء منطقة منزوعة السلاح على جانبي حدود كمبوتشيا وتايلند ، ليس الا حيلة الغرض منها هو اضعاف الصبغة القانونية على وجود قوات الاحتلال الفيتنامية في كمبوتشيا .

ومن جهة أخرى ، فان جدول أعمال التوسعيين الفيتناميين بشأن مسألة " السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا " انما هو جزء من مناورة تحويل الانتباه هذه . وهنا بالذات في الأمم المتحدة ، يناور التوسعيون بياس لتجريد حكومة كمبوتشيا الديمقراطية من حقوقها المشروعة ، ليصبح مقعد كمبوتشيا الديمقراطية شاغرا ، وليس هذا المقعد الشاغرا لا مقدمة لاغتصاب الادارة الفيتنامية المستقرة في بنوم بنه لمقعد كمبوتشيا الديمقراطية ، وذلك يعني موافقة الأمم المتحدة على انتهاك التوسعيين في هانوي وموسكو لميثاقها .

وأخيرا ، ومن خلال جميع هذه المناورات والمؤامرات ، تسعى سلطات هانوي الى التهرب من تطبيق القرار ٣٤ / ٢٢ للجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يحتم الانسحاب الكامل وغـير المشروط لقوات الاحتلال التابعة لها من كمبوتشيا .

ولقد فشلت جميع هذه المناورات والمؤامرات حتى الآن بفضل تصدى المجتمع الدولي لها .
ان كلمات الممثلين الكرام للبلدان المحبة للسلام وللعدل من فوق هذا المنبر ذاته ، قد دلت على ذلك بما فيه الكفاية .

ان شعب كمبوتشيا لا يتطلع الا الى العيش في سلام وأمن بالشرق والكرامة الوطنية داخل حدوده ، والى حشد جميع قواته وموارده القومية لبناء بلد مزدهر .

ان حكومة كمبوتشيا الديمقراطية تصر على البحث عن حل من شأنه ان يوضع سريعا حدا للالام والحزن اللذين لا حدود لهما ، واللذين طالما عانى منهما شعب كمبوتشيا .

اننا نرى ان أى حل لمشكلة كمبوتشيا ، يجب ان يكون رهنا بشرط مسبق وهو الانسحاب الكامل وغير المشروط لقوات الاحتلال الفييتنامية من كمبوتشيا وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٢ / ٣٤ . وكل اجراء يتفاوض عن هذا الشرط المسبق ، يكون غير واقعي ، ولا أثر له .

ان حكومة كمبوتشيا الديمقراطية رغبة منها في اعادة السلم والامن والاستقرار الى كمبوتشيا والى المنطقة ، قد اعلنت في ٥ ايار / مايو ١٩٨٠ ، عن اقتراح من ثلاث نقاط (وثيقة الأمم المتحدة A/35/221) وقد أعيد تأكيده في بيان مجلس وزراء حكومة كمبوتشيا الديمقراطية بتاريخ ٧ حزيران / يونيه ١٩٨٠ ، (وثيقة الأمم المتحدة A/35/295) وهو يتناول ما يلي :

أولا ، يجب على سلطات هانوى .

” ان تسحب دون شرط جميع قواتها من كمبوتشيا وفقا لقرار الأمم المتحدة ٢٢ / ٣٤

تاركة شعب كمبوتشيا يمارس حقه غير القابل للتصرف في حل مشاكله بنفسه دون تدخل اجنبي” .

” ثانيا ، بعد الانسحاب التام للقوات الفييتنامية من كمبوتشيا ، يختار شعب

كمبوتشيا ذاته حكومته الوطنية من خلال انتخابات عامة وحررة بالتصويت السرى المباشر

باشراف الأمين العام للأمم المتحدة أو مثليه . وستبقى كمبوتشيا مستقلة ومتمحدة ومسالمة

وديمقراطية ومحايدة ، وغير منحازة ودون أية قاعدة عسكرية اجنبية بضمان الأمم المتحدة

والمجتمع الدولي ” . (A/35/295, Annex, PP.10-11)

ان جبهة الاتحاد القومي الوطني والديمقراطي الكبير لكمبوتشيا ، لتتهيب بجميع الاطراف

الوطنية ان تتحد في هذا النضال من أجل البقاء القومي ، وتشكيل حكومة اتحاد وطني تكلف باجراء

تلك الانتخابات العامة .

” ثالثا ، فيما يتعلق بشعب فييت نام وفييت نام ذاتها ، فان حكومة كمبوتشيا الديمقراطية وشعب كمبوتشيا لا يشعرون بأى حقد أو كراهية ولا يطالبان بأى تعويض شريطة ان تنسحب قوات فييت نام كلية من كمبوتشيا ” . (المرجع السابق صفحة ١١) .
وهما على استعداد للعيش في سلام وفي علاقات حسنة مع جارهم في الشرق ، وكذلك مع جميع جيرانهم في المنطقة .

وفي هذا الصدد ، نود ان نعبر عن عظيم تقديرنا وامتناننا لبلدان منظمة حلف جنوب شرقي آسيا والبلدان الأخرى المحبة للسلام والعدل ، لما بذلته من جهد لا يكل ومن بعد نظر منذ بداية عام ١٩٧٩ توطئة لحل مشكلة كمبوتشيا مع التمسك بحزم بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبالتطلعات السلمية لشعوبها . مع المطالبة بالحاح بالانسحاب التام لقوات فييت نام من كمبوتشيا .
ان هذه الجهود ، تشكل اسهاما ايجابيا في قضية كمبوتشيا المقدسة . وهي تسهم ايضا في اعادة السلم والأمن والاستقرار الى جنوب شرقي آسيا ، وفي اقامة منطقة سلم وحرية وحياد ملائمة للسلم العالمي في تلك المنطقة ، وهي تسهم اخيرا في تعزيز مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وعدم الانحياز والقانون الدولي .

ان وفد بلادى ليعبر عن ثقته في ان هذه السنة ايضا ستحرص جمعيتنا الموقرة على الدفاع عن وجود أمة كمبوتشيا واستقلالها وسيادتها وفقا لاحكام ميثاق الأمم المتحدة ، مع تكرار مطالبتها بالانسحاب الكامل لقوات فييت نام من كمبوتشيا . وفيما يتعلق بشعبنا وجيشنا الوطني ، بقيادة جبهة الاتحاد القومي الوطني والديمقراطي الكبير لكمبوتشيا وحكومة كمبوتشيا الديمقراطية ، فانهما مصران على مواصلة نضالهما العادل لطرد جميع المعتدين الفييتناميين من كمبوتشيا وهما يعرفان كيف يكتسبان عطف جميع البلدان والشعوب المحبة للسلام والعدل وتأييدها ومساعدتها في القيام بالمهمة التاريخية الصعبة الملقاة على عاتقهما والمتمثلة في التصدي بنجاح للتوسع الاقليمي والعالمي وفي الادلاء بنصيبهما المتواضع في الاسهام في السلم العالمي وفي استقلال جميع الدول وفي التقدم الاجتماعي وسعادة جميع شعوب العالم .

ان وفد بلادى ليعبر عن تكرار تمسك شعب كمبوتشيا الديمقراطية وحكومتها تمسكا لانزعاج

فيه بقضية السلم والحرية لجميع الشعوب والبلدان في العالم ، ولا سيما تمسكنا بال صداقة التقليدية مع جميع الشعوب ، والبلدان المجاورة . ولما كانت كمبوتشيا الديمقراطية عضوا مؤسسا في حركة عدم الانحياز وعضوا في الأمم المتحدة ، فانها ستظل دائما موالية للمثل العليا ولمبادئ عدم الانحياز والميثاق .

السيد روجاس غالداس (شيلي) (الكلمة بالاسبانية) : السيد الرئيس انه من دواعي السعادة لحكومتى ان تهنئكم لانتخابكم رئيسا للدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة . انكم ياسيادة السفير تمثلون بلدا تعجب به شيلي كثيرا وترتبط به بعلاقات تاريخية تقوم على أساس الصداقة والتعاون في مختلف الميادين . ان خصائصكم المعترف بها كدبلوماسي نشط تمثل ضمانا هاما في قيادة الأمور الهامة التي ينبغي تداولها في هذه الدورة .

نود أيضا أن نعبر عن تقديرنا للسيد سفير جمهورية تنزانيا المتحدة ، الذي قاد بحكمة الدورة السابقة للجمعية العامة وكذلك الاجتماعات الأخرى الهامة التي عقدتها منظمنا هذا العام . كذلك فان حكومة شيلي ترحب بوفد سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ذلك البلد الذي يقع في القارة الأمريكية ، والذي بحصوله على استقلاله هذا العام أصبح عضوا في الأمم المتحدة اننا نأمل أن تواصل هذه الدولة تقدمها في طريق السلم والرفاهية .

في بداية عقد الثمانينات فان الأمم المتحدة تدخل مرحلة جديدة ودقيقة ، بالحكمة والخبرة المثمرة التي اكتسبتها خلال ٣٥ عاما من الوجود .

وبمرور الزمن تطورت الشعوب بطرق متنوعة للغاية ، واليوم هناك أكثر من مائة دولة قد دخلت تدريجيا في الأطار الواسع للمبادئ والأغراض التي يمثلها ميثاقنا . ان الاحترام الدقيق والالتزام بحسن نية بهذه المبادئ سوف تسمح لنا بمواصلة تأييد ودعم التطلعات المشروعة للعيش في عالم يسوده السلم والتعاون .

ان تطور هذه الظاهرة ليس غريبا على الأمم المتحدة ، فالواقع انه من بين الانجازات الكبرى للأمم المتحدة ، تصفية الاستعمار الذي أدى الى استقلال العديد من الدول ومساهماتها معنا في أعمالنا المشتركة .

لقد ساهمت شيلي دائما في جهود المجتمع الدولي لايجاد حلول مجدية في اطار هذه المنظمة . ومن بين مشاغل العالم ، معالجة المشكلات التي ظهرت في السنوات الاخيرة من القرن العشرين . ان شيلي تشارك هذا القلق وهدفها القومي يرمي الى مواجهة التحديات التي ينطوى عليها .

وفي مناسبات عديدة فان حكومتي اخطرت هذه الجمعية بالاصلاحات التي ادخلتها فـ في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والعمالية ، والتربوية وغيرها ، بهدف مواءمة الهياكل مع متطلبات عصرنا هذا . ومع ذلك فان هذه المهمة ما كان لها أن تنجح الا في ظل نظام متناسق وحكومة ديناميكية آمنة ومستقرة . ان الشعوب لا يمكن ان تقف جامدة .

ان حكومة شيلي قد أعادت منذ ١١ ايلول / سبتمبر ، التأكيد على نواياها في بدء عصر جديد في تاريخ اعادة ترتيب البلاد من الداخل ، لوضع هيكل نظام سياسي مستقر وخالق . كما أعلنت أن النظام الجديد القائم على المؤسسات التي ظهرت في بلادنا سوف تكلف بانشاء الهيكل القانوني للمهام العظيمة التي تواجهها بلادنا .

وبناء على ذلك فان أحد الاجراءات التي اتخذتها حكومة بلادى كانت تشكيل لجنة من الأساتذة الجامعيين من مختلف الاتجاهات الايدولوجية الديمقراطية وتكليفها بمهمة وضع دستور سياسي . ان ما يزيد على مائة ممثل من مختلف الأنشطة ، بما في ذلك الأنشطة المهنية وقادة الاتحادات والشباب ، قد شاركوا في هذه المهمة وأسهموا بافكارهم واهتماماتهم . وبعد خمس سنوات من الدراسات القانونية والسياسية المتعمقة ، بما في ذلك أحداث النصوص الدستورية ، فان لجنة الدراسات لوضع دستور جديد قد قدمت الى الحكومة مسودة مشروع لميثاق أساسي* .

ان مجلس الدولة ، وهو جهاز على أعلى مستوى من التمثيل الوطني - ومشكل من رؤساء سابقين للجمهورية ، وأعضاء سابقين في محاكم العدل العليا وعمداء جامعات سابقين وقادة نقابات وآخرين - قام بمراجعة مسودة مشروع الدستور ، وحتى يمكن القيام بهذه المهمة بتعمق ، فان المجلس طلب التعاون على أوسع نطاق وقد حصل على مقترحات عديدة .

ان النتائج التي توصل اليها مجلس الدولة بعد حوالي عام ونصف من التحليل ، قد قدمت لرئيس الجمهورية . وأخيرا فان رئيس الدولة والحكومة قاما بصياغة النص النهائي للدستور الذي قدم كما قلت من قبل للاستفتاء العام للموافقة عليه .

* تولى الرئاسة (نائب الرئيس) السيد آل خليفة (البحرين) .

ان الرأي العام الشيلي قد تابع تطور واعداد الدستور السياسي الجديد خطوة خطوة ، ان مسودة المشروع الذى أعدته لجنة الدراسات ومسودة المشروع الذى أعده مجلس الدولة وكذلك المشروع النهائي للدستور الجديد قد تم تعميمها على نطاق واسع ، وكانت موضع مناقشات نشطة في كل مرحلة من مراحلها ، وذلك من جانب مختلف الأنشطة الوطنية في البلاد .

ان المناقشة العامة التى دارت خلال الفترة السابقة للاستفتاء كانت مكثفة للغاية . ففي هذه المناقشة فان مؤيدى ومعارضى النص الدستورى الجديد وللعمل الحكومى ، قد أعربوا عن آرائهم ، في اجتماعات عامة بحرية تامة ونشر كامل . ان وسائل الاعلام المختلفة ، المحلية والأجنبية قد نشرت وأخطرت البلد والعالم أجمع بالآراء الجماعية والفردية لجميع الشيليين .

وفي ١١ أيلول / سبتمبر أجرى استفتاء رسمى حر ، وسرى ، في الجمهورية حتى يقرر الشعب الشيلي موافقته أو رفضه للدستور السياسى المقترح .

وفي بلد يبلغ تعداداه أحد عشر مليوناً من السكان ، فان ستة ملايين وثلاثة آلاف مواطنين اشتركوا في التصويت . ان هذا يشكل أكبر مساهمة عرفها تاريخنا القومى .

ان جميع الشيليين فوق الثامنة عشرة من العمر ، من الرجال أو النساء دون أى تمييز ، قد قاموا بهذا الواجب الذى يعتبر اجبارياً من وجهة نظر التقاليد السياسية لشيلي . كذلك صوت المقيمون الأجانب بقدر مشاركتهم في الأنشطة الوطنية .

ان أكثر من أربعة ملايين ومائتي الف مواطن صوتوا في صالح الدستور الجديد ، وهذا يمثل أكثر من ٦٧ في المائة من مجموع الناخبين . كذلك فان حوالى مليوناً وثمانمائة ألف تشكل نسبة ٣٠ في المائة ، قد صوتوا ضد الدستور الجديد ، وكان عدد الأصوات الباطلة والملغاة لا يتجاوز ٢٧٧ في المائة .

ولا يمكن أن يدعي أحد بعدم توفر الفرصة للتعبير بحرية كاملة عن الآراء لصالح أو ضد النص الدستوري ، أو الاشتراك في المناقشة في هذا الصدد ولا يستطيع أحد ان يدعي بصدق بأنه لم تكن هناك أية فرصة للتدخل في جميع هذه الخطوات ، فرادى ومجتمعين في عملية الاستفتاء ، ولا يمكن ان يقول أحد بأنه كانت هناك قيود قانونية ، ولا يمكن ان يدعي أحد بأن هذا المرء أو ذاك قد حرم من حقه في التصويت ، ولا يمكن ان يشكك احد في الطابع القانوني والأداء الصحيح للاستفتاء . ان شيلي معروفة باستقرارها الدستوري . ولفترة تصل الى اكثر من ١٥٠ عاما من الاستقلال ، فان شيلي لم يكن لديها سوى دستورين فقط هما دستورى ١٨٣٣ و ١٩٢٥ . واليوم فقد وافقنا على قانون اساسي جديد ، يجمع مبادئ الحرية والديمقراطية التي كانت متضمنة في الدستورين السابقين ، ويرمي الى ارساء نظام سياسي جديد وخالق ، نحتاج اليه لمواجهة التحدي الذي يواجهنا في السنوات القادمة .

ان الدستور السياسي لعام ١٩٨٠ يشتمل بصفة عامة على بعض الحلول التي لا تنص عليها المواثيق الحديثة عادة ، وهو يرمي الى حل مشاكل المواطن الشيلي في وقتنا هذا . أما فيما يختص بالمشكلة الحيوية بالنسبة للفرد ازاء الدولة فان الدستور ينص على مبدأ اللامركزية الادارية من قبل الدولة وتقييد عملها حتى لا يسمح بتدخلها في المجالات التي يجب أن نتركها للمبادرة وللعمل الحر للأشخاص . وفي هذا الصدد ، فان دستور ١٩٨٠ موجه لتحديد مجالات عمل الحكام وضمان حرية المحكومين .

ويكرس الدستور كذلك حقوق الانسان كما هي واردة في الاعلان العالمي والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الانسان ، بالإضافة الى ضمان التدابير الضرورية للأشخاص لضمان احترام جميع حقوقهم .

وهناك طابع اساسي آخر يصطبغ به هذا الميثاق السياسي ألا وهو البحث الفعال عن طريقة لاسهام الشعب ، تقوم على توفير تدابير ترمي الى اقتراب الشعب من الحكام ، ومن ثم تعطي الحكام الفرصة للتعرف على رأى المحكومين .

وبالمثل ، فانه لإعمالا لمواد دستور ١٩٨٠ فسوف تستمر شيلي كجمهورية ديمقراطية ، وسوف يتم انتخاب سلطاتها عن طريق انتخابات واستفتاءات حرة وسرية ، وستقيم مرة اخرى الفصل التقليدي

بين سلطات الدولة ، وضمان استقلال وحرية القضاء الذى شكل بطريقة مستقلة باعتباره الضمان الاساسي لاحترام النظام القضائي .

وعلى نفس هذا المنوال ، فان الدستور يحاول أن يدافع عن المواطنين من سوء استغلال السلطة ، كما انه يحاول الدفاع عن المواطنين من أخطر الآفات لعالمنا الحديث ، ألا وهو العنف المستخدم كوسيلة للاقناع السياسي ، أى الارهاب . وتعالج الجمعية العامة هذه القضية المتفشية في القرن العشرين ، والتي تمثل أقصى انكار لحقوق الانسان .

ويوضح ميثاق شيلي الاساسي بدرجة كبيرة ان النداء بالعنف واستعمال وسائل الارهاب هما جريمة دستورية ، ويعطي حق التحرى وتوقيع العقوبات على مثل هذه الجرائم للسلطات القضائية . ان نتائج الاستفتاء واضحة ، فهناك اكثر من ٤ مليون مواطن شيلي اى ٦٧ في المائة من الناخبين ، قرروا أن فترة الرئاسة الاولى وهي ثماني سنوات والتي تبدأ من تاريخ سريان الدستور ، يجب أن يرأسها فخامة الجنرال اوغستو بوتيشيه اوغرت . وتعطي هذه الارقام للحكومة أكبر نسبة تمثيلية سجلت في التاريخ السياسي لدولتنا .

ان رئيس الجمهورية في ترجمة امينة للإدارة الشرعية لهذه الامة قد اكد بعد صدور نتيجة الاستفتاء ، بأنه لم يكن هناك من كسب أو من خسر المعركة ، وطالما شعب شيلي بالاتحاد ممن أجل مواصلة العمل بما يحقق الازدهار للبلاد وخاصة في القطاعات الضعيفة اقتصاديا .

لقد قلت في بداية بياني هذا ان العالم يعبر عن قلقه بالنسبة للمشاكل التي يجب أن تحل في العقدين المتبقين من هذا القرن . ان هذه المشاكل متعددة ومختلفة وخطيرة للغاية . وأخطر وأعقد هذه المشاكل ينبع من الممارسات الاجتماعية والاقتصادية ومن المواقف السياسية ، بالإضافة الى مشاكل اخرى نابعة من عقيدة دينية او ايولوجية .

لقد مر عام تقريبا منذ غزا الاتحاد السوفياتي افغانستان ، ان الاجتماع العاجل لمجلس الامن والدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة التي نددت بمثل هذا الغزو العسكرى ، لم يكن لهما أية فعالية في ايجاد حل لهذا الوضع . ولم يكن لهما كذلك أثر في احترام الحقوق الاساسية للانسان والحريات الاساسية لشعب افغانستان . ان كل ذلك لم يحقق أية نتيجة . ولقد رأينا بدهشة التدخل في هذا البلد الصغير من قبل احدى الدولتين العظميين ، وبما ان لهذه الدولة موقفا حربيا معروفا ، فانه يبدو أن لديها مناعة ضد هذا التنديد من جانب المجتمع الدولي .

ان المأساة التي حلت بهذا البلد واضحة في عدد اللاجئين الافغان الذين هربوا الى باكستان ، ومصيرهم يتطلب ان نعطي لهم الاولوية في هذه المنظمة ، وأن شيلي لتشارك هذا الاهتمام .

وللأسف فان الحالة في افغانستان ليست هي الوحيدة فلقد لاحظنا بأسف عميق ايضا النضال الدموي والطويل لشعب كمبوتشيا .

هناك الملايين من اللاجئين ، وقصصهم المأساوية كان لها اكبر الاثر على الرأي العام العالمي ، وتخلق مشكلة انسانية لها اهمية خاصة بالنسبة للأمم المتحدة ، ولقد اسهمت شيلي ، كما فعلت بالنسبة للاجئين من افغانستان ، قدر استطاعتها في الجهود التي ترمي الى حل هذه المشكلة ، ويحدونا الامل في أن العون الكريم الذي تقدمه الدول سوف يصل بالفعل الى من هم هدف هذا العون ، وهم بالفعل في حاجة ملحة اليه . ونحن نقدر العمل الذي تقوم به المنظمات الدولية والمنظمات الاخرى ، مثل الصليب الاحمر ، المشتركة في هذا العمل الانساني النبيل . وسوف يمر عام آخر على المشكلة الفريية التي نجمت عن احتجاز الرهائن الدبلوماسيين في ايران . اننا نلاحظ الانتهاك المستمر للحقوق والضمانات الاساسية الواردة في وثائق دولية عديدة . ان الازمة في الشرق الاوسط تستمر كاحدى المشاكل السياسية التي تمثل اكبر ضغط وتهديد لسلم العالم .

ان الدورة الاستثنائية السابعة الاخيرة للجمعية العامة قد أظهرت الاولوية التي يعطيها المجتمع الدولي لتسوية مشكلة الشرق الاوسط وأهم عناصرها قضية فلسطين . وتؤيد حكومة شيلي دونما تحفظ ، محاولات الامم المتحدة للتوصل الى حل لمشكلة الشرق الاوسط . وتعتقد شيلي كذلك ان جميع الجهود التي ترمي الى تحقيق سلام في هذه المنطقة ، يجب ان يتم تشجيعها والترحيب بها من قبل المجتمع الدولي ككل .

ان حلا واقعيا ينبغي أن يكون على أساس انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي المحتلة ، والاعتراف بحق دول المنطقة - بما فيها اسرائيل - في أن تعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها ، والممارسة الكاملة للحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، بما فيها حقه في اقامة دولة مستقلة ذات سيادة ، طبقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة ، وبصفة خاصة ، تلك الصادرة عن مجلس الأمن .

اننا قلقون بشأن الوضع في لبنان ، وهي دولة لنا معها علاقات صداقة وطيدة ، ان عددا كبيرا من أطفال هذا البلد يتمتعون بجنسية شيلي . اننا نؤيد جهود حكومة لبنان الرامية الى تحقيق السلام ، والوحدة والرفاهية ، وكذلك المهمة الهامة التي تقوم بها هذه المنظمة في ذلك البلد .

وفيما يتعلق بالوضع الخطير الذي نشب بين ايران والعراق ، فان حكومتي تود أن تسجل تأييدها للنداء الصادر من مجلس الأمن ، من خلال قراره رقم ٤٧٩ (١٩٨٠) الرامي الى وضع نهاية للنزاع ويجاد تسوية سلمية له ، طبقا لمبادئ العدالة والقانون الدولي .

وفي القارة الافريقية ، فان بلادى قد أسعدتها بصفة خاصة أن تشهد زهور دوللة زمبابوى ، بعد سنوات عديدة من النضال والمعاناة للحصول على الاستقلال . وبالنسبة لنا فان هذا يعد دليلا تاريخيا على المهمة الايجابية التي تستطيع - وينبغي أن تقوم بها - الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتسوية السلمية للنزاعات الدولية ، كلما أظهرت الأطراف حسن النية وكانت راغبة في الوصول الى اتفاق . ان حكومتي لا يسعها الا أن تعبر عن تقديرها لكل أولئك الذين جعلوا هذا الانجاز ممكنا ، وبصفة خاصة ، لشعب زمبابوى وحكومة المملكة المتحدة ، اللذين أدت مرونتهما وأصرارهما الى الوصول الى نتيجة سعيدة باتفاقات " لانكستر هاوس " .

وبينما نعبر عن أطيب تمنياتنا بالرفاهية لشعب زمبابوى وبتقدمه على طريق الحرية ، والتنمية والازدهار الاجتماعي ، فاننا نشق في أن هذا يمكن أن يكون مثلا في مواقف معلتمة أخرى ، مثل حالة ناميبيا . وفي هذا الصدد ، فاننا ندعو جميع الأطراف بأن تجعل من الممكن تنفيذ خطة مجلس الأمن لناميبيا .

ان تأييدنا الحازم لتصفية الاستعمار وتقرير المصير للشعوب يواكبه شجبنا القوي لجميع أنواع التمييز العنصري ، بما فيها الفصل العنصري ، وكل تدخل أجنبي في حل مشكلات افريقيا . اننا نشترك في مصير واحد مع البلدان الشقيقة في أمريكا اللاتينية ، ويجب أن نتقدم في الاتجاه اليه ، مسترشدين بالمبادئ والقيم المشتركة . ينبغي أن نوحّد جهودنا في عمل ايجابي لصالح جميع الشعوب . ان العلاقات الوثيقة بين أمنا ، وتزايد التجارة ، والتعاون الاقليمي ، كل ذلك يشير الى ذلك الاتجاه .

انه مما يدعو الى ارتياحنا أن نشير الى أن هذه الاتجاهات قد لوحظت في القارة . ان الاجتماع الأخير الذي عقد في مونتفيدو ، الذي أدى الى مولد منسمة أمريكا اللاتينية للتكامل ، والذي كان لي شرف حضوره ، هو دليل بليغ على روح التعاون هذه . ومع ذلك ، لا يمكننا أن نلغي تلقنا بشأن التدخل الأجنبي وتصادد الارهاب في بعض مناطق أمريكا . اننا نرغب في أن نرى القارة الأمريكية خالية من آفة الارهاب والأيد يولوجيات الشمولية ، الغربية عن تقاليدنا التاريخية والثقافية ، والتي تريد المصالح الامبريالية محاولة ادخالها الى المنطقة لأغراض الهيمنة .

لقد شهد المجتمع الدولي كيف أن شيلي ، وهي مخلصنة لتقليدها في استخدام وسائل سلمية لتسوية المنازعات الدولية ، قد لجأت الى وساطة قداسة البابا يوحنا بولس الثاني بصدد النزاع مع جمهورية الأرجنتين الشقيقة . وهكذا وقع البلدان في كانون الثاني /يناير من العام الماضي صكوك مونتفيدو ، الذي وافقت فيها الدولتان على طلب وساطة قداسته وتعهدت بعدم اللجوء الى التهديد أو استخدام القوة في علاقاتهما المتبادلة .

وتحت الارشاد الأعلى من هذا الوسيط السامي ، قدم الطرفان مواقفهما الخاصة وباشرا مفاوضات نشطة تهدف الى ايجاد نقاط اتفاق من شأنها أن تؤدي الى الوصول الى حل نهائي للمواجهة .

لقد أكدت شيلي ، وهي تؤكد من جديد الآن تقديرها لمهمة الوساطة النبيلة التي باشرها قداسة البابا . وهي تعبر عن ثقتهما في هذه المؤسسة السامية .

ان بلدى تقتنع بأن حل المواجهة ، التي تقلقنا جميعا ، يجب أن يوجد على أساس الاستعداد المتبادل وحسن نية الحكومات في أن تتحد في جهودها من أجل رفاهية شعوبها ، والاحترام الكامل لأحكام القانون الدولي والاتفاقات والتعهدات التي وقعناها ، والتي تشكل أساس توافق العلاقات بين الدول .

في هذا العقد ، يواجه العالم مشكلات اقتصادية ملحة بصفة متزايدة . ان حل مثل هذه المشكلات ، التي تم تأجيلها ، لا يمكن تركه جانبا بصفة نهائية . ان عدم الرغبة فيما يتعلق بالحاجة الى تغييرات هيكلية تقدم امكانية مستقبل قائم يتسم بالنمو الاقتصادي البطيء ، ومعدلات عالية من التضخم وزيادة البطالة في البلدان المتقدمة والنامية على السواء .

ينبغي على المجتمع الدولي - بالرغم من تنوع وتعقد المشكلات التي يواجهها - ألا ينسى معاناة ملايين من البشر الذين يعيشون في فقر مدقع في البلدان ذات الدخل الأكثر انخفاضا . اننا جميعا نشارك في تلك المسؤولية . هذا هو تفهم شيلي . ان التعاون الدولي يضعف نتيجة تناقض تدفق المساعدة المالية ، والزيادة المزعجة في الحواجز الحمائية والتمييزية ضد الصادرات من البلدان النامية وعدم الاستقرار المستمر الذى تفرضه اليوم الشروط النقدية الدولية .

• خلال عقد الخمسينات وجزءا من الستينات كان الاقتصاد العالمي مزدهرا بشكل مدهل وكان هذا التقدم يرجع - الى حد كبير - الى سياسات اقتصادية أكثر تحررا للأمم المتقدمة ، وما لذلك من أثر على ازدهار التجارة الدولية ، أما الآن ، فان نفس هذه الأمم التي دعت الى التجارة الحرة - وهذا أمر غريب ، تحبذ نوما من التجارة الحرة المنظمة ، تحبب بها تدابير حمائية ، وتدابير اتفاقية بشأن التحديد الذاتى للصادرات .

ان بلادى تعتبر موضوع الطاقة عنصرا أساسيا في إعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية الحالية .

لقد تأثرنا نحن البلدان النامية تأثرا مضاعفا بالزيادة المفاجئة في أسعار البترول المستورد ، كما تحملنا الأثر المباشر لزيادة أسعار السلع المصنعة كنتيجة لتعدىل سياسات البلدان المصنعة .

ترى حكومة بلادي أنه من الأهمية بمكان تأييد كل المبادرات الرامية الى ايجاد الصناديق الضرورية لتمويل الاستثمارات ، والمعونة الضرورية لتنمية مصادر الطاقة التقليدية ، وغير التقليدية في البلدان النامية ، وبصفة خاصة تلك البلدان التي تتسم بعجز كبير في انتاجها الداخلي من النفط .

ان الحقائق السابق ذكرها والنتائج غير المرضية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة تحدثنا على أن نؤكد على ضرورة وجود مزيد من الارادة السياسية من جانب البلدان المتقدمة النمو ، التي نناشدها أن تعي الدور الهام الذي يجب أن تضطلع به في حل المشكلات الاقتصادية الدولية ، وفي نمو البلدان النامية .

ونحن ، بلدان العالم الثالث ، يجب أن نسهم بجهودنا وتفانيينا في الحفاظ على اقتصادياتنا وأن نؤكد على ألا تبدد الموارد بشكل غير مفيد ، ونسمع بأن تصل فوائد التنمية الى كل السكان . ان حكومة بلادي تفهم الأمر على هذا النحو ؛ ومنذ حوالي خمس سنوات ، بدأت عملية اعادة الهيكلة التي سمحت لها بالتكيف مع التغييرات في الاقتصاد العالمي ، وبالتالي تتحاشى الاستمرار في نظم انتاج بالية حيث " المعائد منها أقل من تكلفتها " . ولقد اتسم هذا التطور بمعدل نمو أكثر ارتفاعا عن المعدل التاريخي ، وبزيادة في استقلالها الاقتصادي . ولقد وصل النمو الشامل للاقتصاد الشيلي ، في الفترة ١٩٧٦-١٩٨٠ ، الى ٤٠ في المائة .

وبالاضافة الى ذلك ، فان حكومة شيلي قد أعطت أولوية قصوى لدور الدولة في اعادة التوزيع الذي يجب أن تمارسه تحقيقا لصالح المعوزين ، حيث أنه وفقا لحصاء السكان في عام ١٩٧٠ ، فان ٢١ في المائة من الشيليين كانوا يعيشون في ظروف فقر مدقع . وللتغلب على هذا الوضع المساوي الاجتماعي الاقتصادي ، الذي تشترك فيه أمم كثيرة ، ولكي نتمكن بشكل منصف من أن نجعل كل السكان يشتركون في الانتفاع بفوائد التنمية الاقتصادية ، فان حكومة بلادي قد زادت بشكل كبير من نفقاتها في المجال الاجتماعي ، بما في ذلك تمويل البرامج المتعلقة بالصحة والتغذية والتعليم والسكان والأمن الاجتماعي .

وهكذا ، فان الانفاق الاجتماعي قد زاد من ٢٧ في المائة من الانفاق الحكومي في عام

١٩٧٣ الى ٥٣ في المائة ١٩٨٠ . ولقد أحرز تقدم اجتماعي ذو معنى نتيجة لاستقرار نظام حكومة بلادي وتنفيذ سياسة اقتصادية ثبت جديتها ونجاحها .

ان بلدي ، الذي يتطلع باهتمام كبير الى ما سترتب على مفاوضات الاتفاقية الجديدة حول قانون البحار ، يود أن يقدم تحية قلبية لواضع الاعلان الأول بشأن منطقة المائي ميل البحرية : السيد جبريل جونزاليز فيديلا ، الرئيس السابق لشيلي ، الذي توفي مؤخرا ، لقد كان له ميميزة النظر البعيد ، ان نادى في ٢٣ حزيران / يونيه ١٩٤٧ بهذا المبدأ الذي أصبح اليوم مقبولا عالميا .

ان عمل رجل الدولة هذا ، والذي يضعه بين الرواد والداعين الأول للقانون الجديد للبحار ، كان أساسا لاعلان سانتياغو في عام ١٩٥٢ ، بشأن المنطقة البحرية لبلدان جنوب المحيط الهادى التي يربط بين شيلي وكولومبيا وبيرو واكوادور . وبالإضافة الى ذلك ، يعتبر هذا الاعلان من الأسس التي أطلقت العملية الكبيرة لاعادة تجديد قانون البحار ، تلك العملية التي ستسجوع باعتماد وتوقيع الاتفاقية العالمية بشأن هذا الموضوع في كاراكاس .

ان النتائج الهامة التي تم التوصل اليها خلال الدورة التاسعة للمؤتمر الثالث للأمم المتحدة لقانون البحار ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة باستكشاف واستغلال قاع البحار والمحيطات فيما يتعدى منطقة الولاية الوطنية ، تجعلنا ننظر بتفاؤل الى اتمام هذه المهمة الكبيرة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة منذ أكثر من عشر سنوات .

وازاء هذه المحاولة الممتدة للوصول الى توافق الآراء في المجتمع الدولي ، فانه لا يسعنا الا أن نعبر عن رفضنا للاعتماد من جانب واحد لقوانين وطنية تحبذ استغلال قاع البحار فيما يتعدى الولاية الوطنية . ان هذه القوانين تفتقد الصلاحية فيما يتعلق بالمجتمع الدولي . ان بلدي يؤيد احتجاج بلدان جنوب المحيط الهادى وبلدان مجموعة ال ٧٧ ، وغيرهم .

في بداية هذا العقد ، نكرر تأييدنا المطلق والتزامنا بالمبادئ الأساسية للأمم المتحدة الواردة في الميثاق على أنها مبادئ أساسية للتعايش السلمي في اطار المجتمع الدولي . ومن بين مبادئ أخرى نؤكد على مبدأ المساواة في الحقوق ، والمساواة السيادية للدول ، وتنفيذ الالتزامات باخلاص ، والتسوية السلمية للمنازعات ، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد سلامة ووحدة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، وتقرير مصير الشعوب والتعاون الدولي .

اننا نعرف أن المهمة صعبة ، ونعرف أن بعض الدول تقبل شكليا هذه المبادئ دون أن تكون قد احترمتها في أى وقت من الأوقات . ونعرف أنها تحرفها لاستخدامها ضد دول أخرى . تشكل نظمها السياسية عقبات أمام أهدافها في الهيمنة .

اننا نعرف أيضا أنه بالرغم من صعوبة المهمة فلا يجب التخلي عنها . هذا هو تصميم شيلبي .

السيد لينهان (ايرلندا) (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أهنيء السفير فون فيشمار على انتخابه رئيسا للجمعية العامة . وهذا مصدر ارتياح خاص لأيرلندا لصفاته وقدراته ، واحترامنا لبلده . وخلال خبرته الطويلة في الأمم المتحدة اكتسب ميزة المفاوضات الصبورة في حل النزاع . وانني متأكد من أنه سوف يطبق هذه الخبرة في ادارة عملنا .

أود كذلك أن أشكر سلفه في هذا العمل الشاق ، السفير سليم من تنزانيا من أجل صبره وكفائه وتفهمه ، تلك الصفات التي اتسم بها عندما رأس دورات كثيرة للجمعية العامة .

بالنسبة لحكومة وشعب سانت فنسنت وجزر غرينادين ، أود أن أقدم تهنينا الحارة وتمنياتنا بالرفاهية والازدهار كالعضو ال ١٥٤ .

أود أيضا أن أعبر عن الثقة المستمرة لحكومة بلادي في السيد كورت فالدهايم ، الأمين العام ، لاهتمامه الشديد بهذه المنظمة وبالحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، وكل هذا واضح في تقريره الأخير حول عمل المنظمة .

منذ خمسة وثلاثين عاما كان مؤسسو الأمم المتحدة نيابة عن شعوب العالم ، قد حاولوا أن يقيموا اطارا جديدا لنظام دولي على أنقاض الحرب . لقد قاموا بوضع ميثاق يتحدث عن حقوق وكرامة الانسان ، عن سلم وأمن الشعوب ، عن التسامح والتقدم الاجتماعي للجميع .

ان هذه اللغة تعبر عن تطلعات ومثل انسانية عالمية ولكنها لم تكن وما زالت حتى الآن لا تعبر جيدا عن حقيقة الحياة الانسانية لجميع شعوب العالم .

والآن مضت سنوات طويلة منذ ان أعلنت هذه الأهداف باسم الانسانية . وخلال تلك الحقبة رأينا مدا وجزرا سريعا للتاريخ الانساني . ان نظاما سياسيا عالميا لدول مستقلة قد أصبح واضحا ، وكذلك اقتصادا عالميا متكافلا . ولم تعد هناك مناطق مجهولة أو غير معروفة في العالم .

ويبدو واضحا اليوم أن الانسانية هي احدى هذه المناطق . ان السفر بين جميع أنحاء العالم قد أصبح سريعا وسهلا عن ذي قبل . وان أي حدث هام في أي جزء من العالم تنتقل على الفور انبأؤه الى الأماكن الأخرى ونستطيع أن نرى له ردود فعل فورية ومتعددة في جميع أنحاء العالم . ان التكنولوجيا الانسانية ، وسيطرة الانسان على بيئته قد زادت بشكل مأساوي . ان رمز سيطرة الانسان قد تعدى للمرة الأولى الكرة الأرضية .

ولكن هناك أيضا جانب مظلم ، ان الطبيعة الانسانية لم تتغير ، ان النزاع والتوتر ما زال يشكلان في المجتمع جزءا من الحياة الانسانية ، ان المجتمع العالمي يجب عليه أن يواجه مشاكل عالمية ، وان يواجه أخطارا عالمية .

ان النقطة التي تتسم بالأهمية البالغة والتي يجب أن ندرکها الآن ونعمل بموجبها هنا وفي كل مكان ، ليس فقط فيما نقول ، وانما فيما نعمل أيضا . ان الشيء الذي كان من الممكن أن يكون منفصلا أو مشاكل محلية ، أصبح اليوم مرتبطا ويثير قلقا عاما ويتسبب في خطر عام .

قد نكون قد استطعنا السيطرة على البيئة الانسانية ، ولكننا أيضا استطعنا أن نـدرك أقصى حدود الكرة الأرضية ومواردها ، اننا نرى الآن ان الحياة فوق الأرض كل الحياة أصبحت هشّة ، ويجب على الانسانية أن تقرر من خلال عملها اما ان تحميها واما ان تدمرها .

ان علينا ان ننمي الاتصالات العالمية ولكن الاتصال الأسهل هو أن نلقي الضوء على عدم المساواة من خلال نظام عالمي ، وان نجعل الظلم جليا امام المحرومين الذين في تضافرهم الجديد لن يقبلوه ولن يتسامحوا فيه .

لقد تقدمت التكنولوجيا في العالم المتقدم ، ولكن يبدو واضحا ان الجزء الأكثر ثراء في العالم ببساطة لا يستطيع ان يحافظ على تراثه ، المبني على الحق غير المتوازن في الموارد العالمية الذي أبقى على طريقته الحالية في الحياة .

لقد رأينا نمو منظومة دولية واحدة لها طابع عالمي في طبيعتها وطابع عالمي في عضويتها ، ولكن في منظومة عالمية ، فان أي نزاع مهما كان محدودا في أصله ، يمكن أن تكون له أبعادا عالمية ، وما كان يمكن في وقت مضى أن يسمى بتنافس محلي داخل منطقة ما ، يثير الآن هزات في جميع انحاء النظام الدولي المتوتر والمستقطب من قبل القوتين العظميين ، والتحالقات في المواجهه صريح يمكننا القول باننا استطعنا ان نتعاشى حربا كبرى ، ولكننا رأينا الكثير ممن عانوا من نزاعات أقل . اننا نعيش في عالم من التناقضات المخيفة . ان السلام بالقدر الذي نعرفه يبدو انه يعتمد على تحسين مستمر للوسائل ، وتشديد مستمر على الاستعداد في دقائق قليلة ، للدخول في حرب كبيرة ومأساوية .

هناك قائمة رهيبه من المشاكل . هناك الظلم وعدم المساواة في الاقتصاد العالمي ، وهناك تقسيم غير عادل لموارد العالم ، وعدم اهتمام بالحفاظ عليها ، وهناك استقطاب ومواجهه بين القوتين العظميين ، الزيادة المستمرة في التسلح وكل ذلك له آثاره الخطيرة ، لانه يوجه الموارد الى غير وجهتها التي يجب أن تكون لرفاهية الانسانية ، وهناك انتهاك لحقوق الانسان وعدم اهتمام بمعاناته البالغة ومشاكل اللاجئين ، وهناك نزاعات ومواجهات في مناطق يمكن أن يكون لها آثار خطيرة على الجميع .

ان من أسسوا الأمم المتحدة لا بد وان يكون لديهم بعض الاحساس بهذه المشاكل العالمية عندما وضعوا الميثاق ، ولكنه لم يكن في استطاعتهم أن يتصوروا بالتفصيل كل هذه المخاطر التي نواجهها الآن . كيف يمكننا أن نستجيب الى هذه المخاطر التي تشكل تهديدات اليوم ؟

ان الأمم المتحدة كما ورثناها هي منظمة تضم دولا ومجموعات من الدول لها اتجاهات متباينة تماما ، وثقافات وايدولوجيات وتوجهات سياسية مختلفة ، ان مبدأ السيادة الوطنية واحترام مبدأ عدم التدخل ، هما مبدأان أساسيان في هيكلها . ان هذه الحقائق تحد من قدرتنا في هذه المنظمة على الاستجابة للتهديدات العالمية التي نواجهها . لكن الأمم المتحدة نفسها والمنظمات الاجتماعية

الاقتصادية الأخرى المرتبطة بها ، تعطي أطارا جوهريا لنظام عالمي ، وميثاقها اذا ما أخذناه كوسيلة
حية ، فانه يضع المبادئ والمثل ويعطي الترتيبات التي تصل بنا الى هذا العدل الضروري لبقاء
أى نظام .

لقد قيل ان الأمم المتحدة يمكن أن نعتبرها اما مرآة تعكس بصدق مشاكل العالم ومواجهاته
وشلك ارادته ، واما ان ترى كأداة هية ، كمنظمة ، كمجموعة من الاجراءات أكبر من مجموع اجزائها .
حيث يمكن مواجهة المشاكل والتخفيف من التوترات ، ويجب على كل منا هنا أن يقرر ما اذا كنا سوف
نستعمل هذه المنظمة كأداة فعالة ، وان نزيد من قدراتها على حل النزاعات ، أم نسمح لها ان
تستمر كمرآة تعكس باخلاص نزاعاتنا ، ولكن لا تحلها .

ان الحقيقة هي ان السلام والعدل ليسا انجازات متجمدة ، انها تستوجب جهودا والتزامات
مستمرة من قبل كل دولة لتحقيقها والابقاء عليهما . وقبل كل شيء فهما يتطلبان منا جميعا استعدادا
لتطبيق تلك المبادئ التي طالما طالبنا من الآخرين تطبيقها في المشاكل التي لا نتورط نحن فيها .
وفي السنوات الخمس والثلاثين الماضية ، فان الأمم المتحدة كانت لها انجازات كثيرة ناجحة ،
فقد تمت هذه الانجازات من منظمة تمثل مجموعة محدودة من الدول حاربت حربا مشتركة الى منظمة
عالمية في عضويتها ، وفي الاحتفال بالعيد العشرين للاعلان الخاص بالقضاء على الاستعمار ، فانه
من المفيد ان نذكر بالدور الاساسي الذي لعبته الامم المتحدة لمساعدة العديد من الدول في
الحصول على استقلالها في فترة قصيرة من الزمن وكدولة نالت استقلالها في هذا القرن ، فـان
ايرلندا ترحب بهذا التطور . اننا نرحب بوجه خاص بوجود زمبابوى التي ظهرت وحصلت على
استقلالها بعد سنوات طويلة من المعاناة . والتي كانت من ضمن الاهتمامات الاساسية للأمم المتحدة .
اننا نعتقد ان الشعوب القليلة الباقية التي مازالت تزوح تحت الاستعمار يجب أن يسمح لها بممارسة
حقها في تقرير المصير بدون أدنى تأخير .

وهناك انجاز آخر للأمم المتحدة ، هو التقدم الملموس بالنسبة للاتفاق الذي تم في مؤتمر
قانون البحار ، ويجب علينا بعد تسوية عدد قليل من القضايا ولكنه على جانب كبير من الأهمية ، ان
يكون في الامكان استكمال المفاوضات ، وان تعتمد في العام القادم اتفاقية حول قانون البحار .
لقد أوضح المؤتمر استعدادده للتوصل الى حل توفيقى ، وانه من الممكن التفاوض بنجاح حول عدد

كبير من المشاكل المعقدة من منبر تمثل فيه جميع الدول الاعضاء ، وانذا كان لنا كما نتوقع أن نصل الى نهاية ناجحة ، فان هذا سيكون دليلا تاريخيا على السيطرة على جزء كبير من بيئة الانسان .
 وهناك انجاز مشجع في السنوات الأخيرة ، هو زيادة التعاون في مجالات متعددة فيما بين مجموعات الدول على أساس اقليمي . ان مثل هذا التعاون جعل في الامكان لقيم الامم المتحدة أن يكون لها مغزاها ، بشكل متجانس مع تعاون أوسع على المستوى العالمي . هقا انه يمكن أن نزيد من خطو ونطاق مثل هذا التعاون على النطاق العالمي ، من أجل تعاون فعال على النطاق الاقليمي . ولا يفوتني أن أنوه بأنه في أوروبا فان مؤتمر الأمن والتعاون الاوروبي اذا ما استمر وتطور ، فانه سوف يؤدي الى تحقيق سلام عالمي له مغزاه ، وسيكون مثالا عمليا للتعاون الاقليمي في نطاق أوروبا من الاطلنطي الى الاورال .

وعلى الرغم من هذه الانجازات فان العام المنصرم لم يأت بالتفاؤل لكل من يعتقد في تنمية المجتمع الدولي حيث يجب المحافظة على السلم والأمن عن طريق الاتفاق الدولي ، وعن طريق تسوية المنازعات بطرق سلمية من خلال المفاوضات . ان عقد الثمانينات الذي كان من المفروض أن يكون عقد التفاوض السياسي والاقتصادي والتعاون ، للأسف يهدد بأن يكون عقد النزاع والمواجهة . ان الانفراج مهدد بتوترات جديدة متصاعدة ، وهناك خطر من ان الانجازات الهشة في مجال الرقابة على الأسلحة ونزع السلاح ، يمكن أن يؤول عليها في جولة جديدة لسباق التسلح .
 ان النمو الاقتصادي قد حل محله لسوء الحظ الركود الاقتصادي . وان الجهود الرامية الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد يتسم بالعدل والانصاف أقل كثيرا مما نهن في حاجة اليه ، ان التضخم والتهديد بعدم استمرارية توفر المواد الأولية الأساسية ، قد أضاف أعباء جديدة على عاتق الدول الغنية والفقيرة على حد سواء .

لقد ظهرت أزمة كبيرة في منطقة جنوب آسيا كنتيجة للتدخل السوفياتي في أفغانستان ، وخلال الأيام القليلة الماضية ، نشب نزاع مسلح جديد بين ايران والعراق ، مضيفا الجديد السي عدم الاستقرار والتوترات التي شاهدها هذه المنطقة لأكثر من ثلاثين عاما . ونحن هنا جميعا ندرك تماما مدى الخطورة التي يمكن أن تنجم عن هذا النزاع - بالنسبة لنتائج الانسانية والاقتصادية على المشتركين فيه مباشرة ، والمخاطر واسعة المدى التي يفرضها علينا جميعا . وانني أعتقد أن المرء يجب ان يشعر ببعض القلق ازاء القليل الذي استطعنا - في هذه المنظمة - ان نقوم به مباشرة لوضع حد للحرب ، ولتسوية هذه الخلافات طبقا لمبادئ الأمم المتحدة .

ومع ذلك ، فليس من المستحب أن نياس - ان ليس هناك من بديل لمحاولة ايجاد الحلول عن طريق التفاوض للمشاكل المعقدة التي نواجهها مهما كانت صعوبتها .

بطبيعة الحال ، ان الاتفاق على التفاوض ليس كافيا - لذا ، يجب ان تكون هناك أولا ، ارادة من قبل جميع الأطراف للتفاوض بجدية وبرغبة في التوصل الى اتفاقات تتعلق بالمشاكل والقضايا الحقيقية وتكون أكثر من مجرد مهادنات .

ثانيا ، يجب ان نكون جميعا على استعداد لممارسة ضبط النفس في جميع أعمالنا . ومن الصعوبة أن ننتظر القيام بمفاوضات يمكن أن تتوفر لها أية فرصة للنجاح ، انما حاولت الأطراف المعنية بصفة مفردة أن تغير من الوضع لصالحها .

ثالثا ، ان البحث عن حلول متفق عليها عن طريق المفاوضات يتطلب ألا تتجاهل المطالم حتى يضطر المظلومون أن يلفتوا أنظارنا الى معاناتهم بطرق أخرى . ومن المفيد أن نفكر في العديد من المشاكل التي كان في استطاعة هذه الجمعية أن تحلها في مراحلها الأولية ، انما كنا قد أظهرنا الادراك الكافي في الوقت المناسب .

ان هذا لا يعني أن الأمم المتحدة يجب أن تسهم في حل جميع المشاكل . أو أن طريقة اشتراكها يجب أن تختلف - كما تم فعلا - طبقا للظروف . لكنه يعني حقا اننا لن نتوصل الى تسوية عدد كبير من المشاكل التي نواجهها ، الا انما استخدمنا جميع الوسائل المرنة والمتعددة التي تتيحها الأمم المتحدة .

منذ أن انضمت ايرلندا الى الأمم المتحدة منذ خمس وعشرين سنة مضت ، وهي تتصرف وفقا لهذا الاعتقاد تماما . وانني أعتقد أن مساهماتنا على مر هذه الأعوام كانت ايجابية وبنائة

في هذا الاتجاه . ولهذا الاعتقاد المبني على حل المشاكل عن طريق المفاوضات والتزامنا في حالتنا بتقبل المبادئ التي تدعو الآخرين لتقبلها ، أنتقل الآن الى الحديث بالتفصيل عن بعض المسائل التي تواجه هذه الجمعية .

بالنسبة لمسألة نزع السلاح ، فقد أشرت منذ بضعة دقائق الى خطر جولة جديدة في سياق التسلح . ان توجد الآن في العالم أسلحة نووية أكثر مما كانت في أي وقت مضى . وان قوتهم — التدميرية تتزايد ، بل انها أصبحت عنصرا دائما لسياسات أمن الدول العظمى وحلفائها . ومن الصعوبة بمكان ، وربما يكون مستحيلا ، أن نتوقع أي حلول سياسية معقولة يمكن أن تستخدم الاسلحة النووية لحلها . فالواقع أن هذه القوة الرادعة قد بنيت على أساس افتراض أن الحرب النووية سوف ينتج عنها التدمير الأكيد والمتبادل للأطراف المعنية . ومع ذلك ، فاننا نواجه الآن خطر الحتميات التقنية ، مصحوبا بعدم الثقة السياسية والتشاؤم الأساسي للمخططين العسكريين وهذا من شأنه أن يضع نهاية لهذه الفترة التي نرى فيها استقرارا نوويا تقريبا . ان التطوير والاستخدام الممكن للأسلحة الجديدة والمتطلبات الاستراتيجية المرتبطة بها ، لن يزيد فقط من تعقيد المفاوضات الخاصة بمراقبة الأسلحة ، بل قد يؤدي أيضا الى أن تحبط ممارسة ضبط النفس — أزمات مستقبلية .

قد يكون من السخرية — حقا — اذا كان في صالح الأمن المتزايد للدول النووية أن نرى العالم معرض لجيل جديد من صانعي الأسلحة ، وهذا من شأنه حقا أن يقلل من أمن الجميع . لكن سياق التسلح النووي ليس مقيدا بالقوى النووية ، أو بتطوير أسلحة أكثر دقة ، وأكثر دمارا . ففي خلال العام الماضي ، ارتفع خطر الانتشار المتزايد لهذه الأسلحة لبلاد لم تكن تمتلكها بعد . ولقد سجلت حكومة بلادي عميق أسفها وخيبة أملها بالنسبة لنتيجة المؤتمر الأخير لاستعراض معاهدة عدم الانتشار . ان نظام معاهدة عدم الانتشار — وقد كان لايرلندا شرف الانتماء اليه منذ بدايته — قد ساعد على تجميد الموقف ومنع الانتشار الاضافي للأسلحة النووية ، ونخشى أن تزيد نتيجة مؤتمر جنيف من صعوبة هذه المهمة بسبب فشل هذا المؤتمر الخاص .

وبطبيعة الحال ، قد يكون من الظلم أن نلقي اللوم لسباق التسليح على الأسلحة النووية والقوى النووية فقط . ان ما يسمى بالأسلحة التقليدية قد قتلت ٢٥ مليون شخص منذ الحرب العالمية الثانية . ان القوى التدميرية لمثل تلك الأسلحة قد ازدادت اليوم كثيرا عما كانت عليه في الحرب العالمية الثانية . والجزء الأكبر من المصروفات العسكرية مكرس للأسلحة التقليدية . ونرى جيلا من الأسلحة التقليدية الحديثة يتلو الآخر في تلاحق سريع مبتلعا مبالغ باهظة من المال ، كان يمكن للذئب اليسير منه أن يسهم بالكثير في ازالة الجوع والمرض من جميع أنحاء العالم النامي .

انني أعرف انه من السهل أن نتحدث عن نزع السلاح نظريا . ومن السهل كذلك أن نشجب سباق التسليح ، ونحث على انهائه فورا ، وان نطالب بنزع سلاح عامل وكامل . لكن ما نحتاجه حقا وبطريقة ملحة هو تدابير فعالة ملموسة وعملية في المدى القصير ، وتؤدي الى نتائج سريعة ، نستطيع أن نلمسها جميعا - وأود أن أتقدم ببعض الاقتراحات في هذا الصدد .

أولا ، ضرورة التصديق على معاهدة محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سولت) . ففي رأينا ، ان هذا من شأنه أن يكون له مغزى كبير في تقييد التنافس بين القوى العظمى بالنسبة لتطوير الأسلحة النووية وتخفيض الترسانات النووية الموجودة حاليا .

ثانيا ، اننا نحتاج الى معاهدة حظر تجارب شاملة ، أو تجميد للتجارب النووية ، وهذا من شأنه أن يساعد الجهود الرامية لوضع حد لانتشار الأسلحة النووية . وبذلك ، فان نظرياً معاهدة منع الانتشار الحالي - بصفة خاصة - سوف يزداد قوة عن طريق مثل هذا التطور .

ثالثا ، يجب ان يكون هناك اتفاق حول وضع حد لانتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية . وهذا أيضا من شأنه أن يساعد قضية عدم الانتشار .

رابعا ، اننا نحتاج الى اتفاق أو اتفاقية دولية لتأمين الدول غير النووية ضد استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية .

وبطبيعة الحال ، هناك مسائل أخرى يمكن ان يكون الاتفاق فيها ذات فائدة عملية وسياسية كبرى ، فعلى سبيل المثال ، اتفاقية الأسلحة الكيميائية ، والاتفاق بشأن تخفيض الموازنات العسكرية والخطوات لتحريم تطوير وتوزيع أسلحة التدمير الشامل الجديدة

انتقل الى مسألة حفظ السلم ، اذا كانت من ناحية ، كل آمال واضعي الميثاق لم تتحقق تماما بالنسبة لحفظ السلم والامن ، الا انه من ناحية اخرى ، فقد طورت الأمم المتحدة على مسر السنين المفهوم المقيد لعمليات حفظ السلم ، ان ادخال قوات حفظ السلم في منطقة بها نزاع ، لا يحل في حد ذاته النزاع ، لكنه يعطي فرصة للأطراف المشتركة في النزاع للسعى الى حل دائم لخلافاتها . ان مفهوم وممارسة حفظ السلم لا يزال متطورا ، وكل عملية جديدة تلقى أضواء جديدة عند القيام بعمليات مقبلة .

ان عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم قد أصبحت النظير السياسي لبرامج الأمم المتحدة في المجال الاقتصادي الذي تقدم فيه المساعدة على أساس مجرد من المصالح الأولئك الذين يحتاجونها . ان ايرلندا قد أيدت دوما تطوير حفظ السلم ، وقد اشتركت دونا توقف منذ عام ١٩٥٨ في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم . ونحن نعتقد ان هذه من بين الوسائل العملية التي يمكن فيها للدول الصغيرة أن تساعد في مهمة الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين . بالنسبة لمسألة الشرق الأوسط ، لا يزال الشرق الأوسط منطقة تشير كثيرا من القلق وتمثل اخطارا كبيرة على السلم والأمن الدوليين . ان السيد ثورن وزير خارجية لكسمبرغ بصفته رئيس مجلس الوزراء قد عرض تفصيلا سياسة بلدان السوق الأوروبية المشتركة التسع بشأن هذه المسألة . وقد عرض التقدم الذي أحرزه في بعثة الاتصال التي قام بها نيابة عن الدول التسع في الشرق الأوسط في الشهر الأخير ، لبيين كيف يمكن لأوروبا ان تسهم على أفضل وجه في تحقيق سلم عادل وشامل في هذه المنطقة .

ومع ذلك ، أود أن استرعي الانتباه الى مبدأين قد أكد عليهما رؤساء دول وحكومات البلدان التسع في بيانهم في مدينة البندقية في ١٣ حزيران/يونيه عام ١٩٨٠ ، وهما فسي رأى حكومة بلادي عنصران أساسيان في أية تسوية سلمية . وهما الحق في وجود وأمن كل دول المنطقة بما في ذلك اسرايل ، وتحقيق العدالة لجميع الشعوب المعنية وهذا يتضمن حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير في اطار تسوية سلمية .

وبالتوفيق فقط بين هذين المبدأين خلال التفاوض يمكن التوصل الى تسوية شاملة وعادلة ودائمة . ومثل هذا التفاوض ينبغي ان تشترك فيه جميع الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير

الفلسطينية . ولا يمكن لأى شخص أن يتخيل أن هذه بالمهمة السهلة ، لكن ، بالمثل ، لا يمكن لأحد أن يشك انه ينبغي مواجهة هذه المهمة ، أو أن يشكك أحد في أن الشرق الأوسط منطقتة حيوية يمكن للنزاعات فيها ان تكون لها آثارها على العالم أجمع . لذلك ، فمن الضروري للأمن والسلم الدوليين ايجاد تسوية في الشرق الأوسط ، بصرف النظر عن مدى العقبات المشيطة التي يمكن أن تثور في وجهها .

ان بعض هذه العقبات يكمن في الحقوق المتعارضة والطموحات الخاصة لمختلف الأطراف . كما أن بعضها ينبع من المواقف المتعنتة التي يتخذها هذا الطرف أو ذاك ومن الأعمال غير المقبولة مثل اقامة مستوطنات من جانب اسرائيل في الأراضي المحتلة والرغبة في تغيير وضع القدس . لا يمكنني أن أترك مشكلة الشرق الأوسط دون الاشارة الى الوضع المأساوي في لبنان . ان بلدي ما زال ملتزماً بحزم باستقلال ، وسيادة وسلامة أراضي لبنان وتتطلع الى اليوم الذي تصبح فيه حكومة لبنان في موقف تمارس فيه سلطتها بالكامل على كل الاقليم . ان ايرلندا تساهم حالياً بحوالي ٦٥ فرد في قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان . انني لست بحاجة الى تذكير الجمعية بالظروف الصعبة التي تواجه قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والتي أدت الى وفاة بعض أفراد تلك القوات ، ومن بينهم أفراد من بلدي في ظروف وحشية . ان قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ما زالت غير قادرة على بسط سيطرتها على المنطقة الموكلة اليها

” ومن العوامل الرئيسية التي أدت الى نشوء هذه الحالة سياسة حكومة اسرائيل وتأبيدها لقوات الأمر الواقع ” (A/35/L.P. . . .) . كما أنه يشير أيضا الى :
 ” الظروف المضطربة في أجزاء أخرى من جنوب لبنان ، بما في ذلك وجود عناصر فلسطينية وعناصر مسلحة أخرى والحالة السياسية والأمنية العامة في لبنان ذاته ”
 (نفس المرجع)

ورغم هذه الصعوبات ، فان بلدي مقتنع بأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان خـ الال العامين والنصف من وجودها ، قد أسهمت اسهاما كبيرا في منع نشوب نزاع عام في الشرق الاوسط . وفي نفس الوقت ، اذا ما كان على قوة حفظ السلام أن تعمل بفاعلية فيجب أن تتوفر لها الظروف الضرورية اللازمة لذلك : وبصفة خاصة ، انها يجب أن تعمل بموافقة جميع الأطراف ، وأن يسمـح لها بحرية الحركة خلال المنطقة المسندة اليها وفي ظروف ملائمة من الأمن لأفرادها . وانني آمل أن تفكر كل الأطراف المعنية بعناية في العواقب التي سوف تترتب على أي أعمال أخرى يكون من شأنها ان تجعل من مهمة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أكثر صعوبة .

يجب أن أنضم أيضا الى الأمين العام في الاعراب عن قلقي بالنسبة للمشاكل المالية التي تواجهها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، والتي سببتها سياسة بعض الدول الأعضاء ، فسي التوقف عن دفع حصصهم في نفقات العملية . ان هذا الأمر قد وضع عبئا غير معقول على البلدان التي تساهم بهذه القوات ، علاوة على المخاطر الرئيسية الناجمة عن ذلك ، والتي قبلتها عن رغبة منها . انني آمل بشدة أنه سوف يتم ايجاد الطرق والوسائل للتخفيف من هذا الوضع في هذه الدورة للجمعية العامة .

ان عمليات مثل عملية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان انما تعتبر مثالا على الاسهام العملي والايجابي الذي يمكن للأمم المتحدة أن تقدمه في ظروف صعبة . اننا في ايرلندا قد أعجبنا كثيرا بتصميم البلدان الافريقية على العمل سويا في منظمة الوحدة الافريقية من أجل تحقيق أهدافها المشتركة . اننا نعلم أنهم يرحبون بالتعاون الخارجي في التنمية وفي معالجة المشكلات التي خلقتها الكوارث القومية ، وان ايرلندا ملتزمة بأن تلعب دورها المتواضع في هذا الجهد . اننا نعلم ، أيضا ، أنهم يعارضون تدخل القوى الخارجية في شؤونهم والذي لن يؤدي الا الى تعقد النزاعات الموجودة .

وعلى العكس من ذلك ، فان النتائج البناءة التي حققتها عملية الأمم المتحدة لتصفية الاستعمار واضحة تماما في جنوب افريقيا .

ان زمبابوى ، أخيرا ، قد حققت وضعها الذي تستحقه بين الأمم الحرة . ومن سني الحرب المبررة نبع مصدر جديد للأمل والطموح ، ليس فقط بالنسبة لمستقبل جنوب افريقيا ولكن بالنسبة لحل النزاعات في العالم ككل . وعلى المستوى الاقليمي في جنوب افريقيا ، تبدو حاليا امكانيات للتعاون المثمر . ان المبادرة التي قدمتها البلدان المعنية بعد مؤتمر أروشا في عام ١٩٧٩ وفي لوساكا هذا العام تستحق أكبر قدر من التأييد . ان المجتمع الدولي ، من ناحيته ، يتحمل مسؤولية خاصة لضمان أن الانجاز الذي تحقق في زمبابوى لن يضيع هباء . ان زمبابوى ودول خط المواجهة الأخرى يجب أن يدعموا ويجب أن نضغط من أجل احداث تغيير في ناميبيا وجنوب افريقيا .

رغم الجهود الضخمة التي بذلها الأمين العام ، ومجموعة الدول الغربية الخمس ، فان خطة الأمم المتحدة ، كما وردت في القرارين ٣٨٥ (١٩٧٦) ، ٤٣٥ (١٩٧٨) لمجلس الأمن ،

لم يتم تنفيذها بعد . وعلى المستوى الفني ، فان الخلافات قد تم الحد منها بحيث لم يعد هناك مبرر كاف للتأخير المستمر . ان التنازلات التي قدمتها المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، والموقف البناء لدول خط المواجهة قد اثبتت التزامهم بتحقيق تسوية تفاوضية ، رغم الاستفزاز الناجم عن الهجمات الأخيرة التي قامت بها أنغولا على زامبيا . ان حكومة جنوب افريقيا ينبغي أن تدرك أنه ليس هناك مبرر لأي تأخير . انها يجب أن تتحمل المسؤولية الكاملة عن الآثار الشديدة الخطورة التي تترتب على الاستمرار في انكار المطامح المشروعة لشعب ناميبيا . وليس هناك بديل عن اعتماد خطة الأمم المتحدة اذنا ما أردنا تحقيق حل سلمي معترف به دوليا . ان أية محاولة لاقامة ما يطلق عليه بدولة مستقلة بدون موافقة دولية سوف يكون مصيرها الفشل . ان إيرلندا سوف تستمر في تقديم دعمها الكامل لجهود الأمين العام ، مع جهود مجموعة الاتصال الغربية ودول خط المواجهة في التعاون مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، نحو تحقيق تسوية عادلة ومقبولة دوليا دون أى تأخير ودون اراقة مزيد من الدماء .

من المؤكد أنه لن يمكن التوصل الى سلم دائم في الجنوب الافريقي طالما واصلت جنوب افريقيا سياستها العنصرية الحالية . ان نظام الفصل العنصرى يحكم على الأغلبية في جنوب افريقيا بأن تعيش حياة مواطنين من الدرجة الثانية ويجعل الملايين بلا وطن في بلد هم وينطوى على هجرة اجبارية للآلاف الى الأحياء الريفية الفقيرة فيما يطلق عليه "ديارهم" . ولا يمكن الابقاء على ذلك النظام الا بالقهر . وتلك سياسة من المحتم أن تؤدى الى كارثة ، وسوف تفشل في نهاية الأمر بعد أن تكلف الانسانية ثمنا باهظا .

وهناك بعض الدلائل على وجود ادراك متزايد بين الجالية البيضاء في جنوب افريقيا بعزلتها في العالم . ومع ذلك ، فان المحاولات الرامية لاعطاء شكل جديد أو هيكل جديد للفصل العنصرى لن تؤدى الى خلق مجتمع حر وعادل . ولا يمكن أن يكون هناك تنازل عن مبدأ المساواة بين جميع البشر ، وضرورة ترجمة ذلك الى واقع . ان الحاجة الى ضغوط دولية منسقة على جنوب افريقيا لتغيير سياستها لا تقلل منها على الاطلاق التطورات الأخيرة ، بل ان هناك حاجة للابقاء على تلك الضغوط في الوقت الذى يبذل فيه وجود بعض التحرك . ولذلك فانه ينبغي على مجلس الأمن أن يواصل دراسة اتخاذ اجراءات انتقائية لزيادة الضغوط من أجل التغيير .

ان خرق مبادئ الميثاق واضح أيضا في كمبوتشيا . ان شعب ذلك البلد قد مر بفترة من الاضطهاد والقمع الجبري في بلادهم ، أتبعه الغزو الأجنبي والاحتلال . وكما أعلن وزير خارجية ايرلندا ، نيابة عن الدول التسع في الجمعية في السنة الماضية فان حلا للمشكلة ينبغي أن يقوم على أساس كمبوتشيا مستقلة ، متحررة من أى وجود عسكري أجنبي ، مع الاحتفاظ بعلاقات الصداقة مع جميع البلدان في المنطقة والحصول على المعونة الدولية من أجل التعمير . وفي اعلان مشترك صدر بعد الاجتماع في كوالالمبور ، في آذار / مارس الماضي الذي عقد بين وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرق آسيا والدول التسع ، دعونا الى التنفيذ المبكر للقرار ٢٢ / ٣٤ كما دعونا أيضا كل الأطراف لبذل كل جهد مستطاع لتجنب احتمال انتشار المنازعات الى بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا المجاورة واتساع نطاق النزاع .

ان حكومتي تشعر بالقلق بصفة خاصة ازاء التوتر المتصاعد في الشهر الأخيرة على حدود تاي - كمبوتشيا والخطر العظيم الذي يترتب على ذلك على الاعداد الكبيرة من لاجئي كمبوتشيا الذين يتجمعون هناك . لقد أدى التدخل في تايلند في نهاية شهر حزيران / يونيه الى زيادة التوتر بشكل خطير ، وهدد الاستقرار في جنوب شرق آسيا ككل ، وسبب مزيدا من الآلام الانسانية . وهناك حاجة الى ممارسة ضبط النفس من جانب جميع الأطراف المعنية في هذا الوضع الذي يهدد بالانفجار .

ورغم الفشل حتى الآن في ايجاد حل سياسي ، فان منظمنا ، مع ذلك ، قد حققت بعض النجاح في المجال الانساني . ان الخطر المباشر لانتشار المجاعة وآثارها ، والذي واجه شعب كمبوتشيا في العام الماضي يبدو أنه قد انتهى . ويرجع الفضل في هذا الى حد كبير الى الجهود البطولية لوكالات الاغاثة الدولية . واني أعيد تأكيد تأييد ايرلندا لأنشطة تلك الوكالات في جهودها لمساعدة كل أولئك الذين يحتاجون اليها دون تفرقة ، وآمل أن تمنح أقصى قدر ممكن من تعاون السلطات المعنية .

وفي افغانستان ، أيضا ، فان أية تسوية يجب أن تنص على انسحاب كل القوى الأجنبية . ان افغانستان يجب أن تمكن من استئناف حياتها التقليدية وعدم انحيازها ، حتى تظل خارج منطقة نفوذ القوى الكبرى وتحتفظ بعلاقات الصداقة مع كل جيرانها . يجب أن تتوفر الظروف التي يتمكن فيها شعب افغانستان من تقرير الشكل الذي تقوم عليه حكومته ، ويقرر مصيره بحرية ، بعيدا عن أى تدخل ، طبقا لقرار الجمعية العامة الصادر في كانون الثاني / يناير الماضي .

ولقد كان هناك ادراك متزايد ، سواء بين شعوب العالم أو هنا في الأمم المتحدة ، بأهمية الحقوق الأساسية للإنسان وضرورة حمايتها . وللأسف ، فإن هذا الادراك المتزايد قد دفع اليه ، بدرجة كبيرة ، معرفة انتهاك حقوق الانسان بشكل متكرر وعلى نطاق واسع في العديد من أجزاء العالم . وفي مجال حقوق الانسان ، فإن آلام اللاجئين والنازحين في العديد من أجزاء العالم ، تصوّر ذلك بأسلوب مأساوي للغاية ، ولا تزال الحكومات تتصرف بشكل يتناقض مع الالتزامات الدولية التي سبق أن وافقت عليها .

ولقد كثفت لجنة حقوق الانسان من عملها نتيجة لذلك ، ومن المهم أن تستمر اللجنة في تطوير قدرتها على التصبي ، وأن يتوافر لها كل تعاون ممكن لهذا الغرض . ومن الأهمية بمكان أن التقصيات التي بدأت في الأمم المتحدة ، سواء سابقا لاجراءات خاصة أو عامة ، لن تغلق قبل تحقيق نتائج مرضية . وعلينا أيضا أن نتابع في هذه الجمعية ، الجهد من أجل التوصل الى اتفاق بشأن ايجاد جهاز متطور لحقوق الانسان تابع للأمم المتحدة ، واعطاء الأمانة الموارد التي تسمح له بالعمل بفعالية أكبر .

ولقد أحرز بعض التقدم في اعداد معايير قانونية ، كما أن الدورة الأخيرة للجنة حقوق الانسان قد أحرزت تقدما ملموسا ، وذلك باعتمادها أجزاء من مشروع اتفاقية بشأن التعذيب . ان تشكيل فريق عمل لدراسة مصير المفقودين والمختفين ، لهو انجاز هام لهذه الدورة واعتراف بمشكلة متصاعدة . وعندما يكون بوسع السلطات انكار أية معرفة عن تواجد أفراد فانهم يحرمون فعلا من جميع حقوقهم .

وبشأن موضوع حقوق الانسان ، فإنه يتعين علينا الاشارة الى أن استمرار احتجاز بعض موظفي سفارة الولايات المتحدة في طهران كرهائن ، هو انتهاك صارخ للقانون الدولي وللمبادئ الانسانية . ان إيرلندا تحترم تماما استقلال ايران وحق شعبها في تحديد مستقبله بنفسه . ولصالحهما ولصالح المجتمع الدولي بكامله ، أوجه ، من جديد ، نداء الى حكومة وشعب ايران لكي يحترما حقوق الآخرين الذين قد يختلفون معهم على أساس سياسي أو ديني ، ومن أجل اعلاء كلمة المبادئ الانسانية الأساسية وقواعد القانون ، وذلك باطلاق سراح الرهائن . ان الفوارق الكبيرة التي لا تزال قائمة بين الأمم الثرية والأمم الفقيرة ، هي من أسباب

العديد من مشاكلنا الحالية . ان تلك الفوارق غير مقبولة في حد ذاتها ، ولكنها قد تشكل أيضا تهديدا حقيقيا للسلم والاستقرار . ان الملايين من البشر أمثالنا ، الذين يعيشون - بلا ذنب اقترفوه - في حالة لا نهاية لها من الفقر والجوع ، لا يمكن أن نتوقع منهم أن يسلموا بهذه الحالة الى ما لا نهاية . ان العدل يقتضي تغيير حالهم بسرعة وبنعالية .

ولقد تبني المجتمع الدولي ، من خلال الأمم المتحدة ، موقفا رائد في المساعدة على النهوض بمثل هذا التغيير . ولقد أحرز بعض التقدم من أجل تحسين معيشة الفقراء في البلدان النامية . ولكن الموقف لا يزال حرجا ، ولا يزال هناك الكثير يحتاج الى عمل . فليس علينا أن نكتفي بتقديم العون الى من يعانون من آثار التخلف ، ولكن يتعين علينا أيضا التصدي لجذور أسباب التخلف ذاتها .

ولقد خصصت الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة ، التي انتهت أخيرا ، البحث عن كيفية حشد طاقاتنا لتحقيق هذا الهدف . ان النص الذي اتفق عليه بشأن الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ، قد أرسى الاطار العام لأعمالنا خلال السنوات العشر القادمة ، كما حدد الأسبقيات ، ونص على امكانية ادراج نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة والمؤتمرات المعنية الأخرى بما فيها المفاوضات الشاملة ، في استراتيجية هذا العقد .

ان حكومة بلادي لتأسف لعدم توصل الدورة الاستثنائية الحادية عشرة الى الانتهاء من مهامها ، ولأن العمل الخاص بجدول أعمال المفاوضات الشاملة لم يستكمل . ويجب القيام بذلك أثناء هذه الدورة للجمعية العامة ، بحيث تبدأ الجولة الجديدة من المفاوضات الشاملة في بداية ١٩٨١ . اننا نعتقد أن المفاوضات الشاملة قد تكون حيوية ومفيدة للمجتمع الدولي بكامله ، وذلك للنهوض بالنمو والتنمية .

ان ايرلندا مصممة على اداء دورها كاملا على الصعيدين الوطني والدولي ، في احياء الحوار بين الشمال والجنوب . وبوسعي أن اؤكد أن ايرلندا ، رغم انها ليست دولة غنية أو قوية ، ملتزمة بالتقدم تجاه هدف الـ ٧٠ . في المائة من أجل المساعدة الرسمية للانماء بالسرعة التي تسمح بها مواردنا . ونذرا لمستوانا من التنمية والعديد من المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية لمجتمع شاب ومتزايد ، فان تقدمنا قد لا يكون بالسرعة التي نرغب فيها . ولكن

رغم ذلك ، فاننا نزع المحافظة على زيادة ثابتة في تدفق التحويلات الرسمية خلال العقد الحالي .

اننا في ايرلندا ، من خلال خبرتنا العديدة في التنمية ، نهدف في تعاوننا مع شحوب وبلدان العالم النامي الى مساعدتها على أن تتحرر من مصيدة التخلف .

وينظر الى أجزاء العالم التي يسودها القلق وعدم الاستقرار ، قد تجدون لي العذر اذا ما تحدثت بوجه خاص عن منطقة قريبة منا . ان العنف المأساوي الذي أصبح جزءا من الحياة اليومية في ايرلندا الشمالية ، قد دام ما يقرب من عشر سنوات حتى اليوم .

وعندما نتناول هذه الحقيقة ، كما هو الحال بالنسبة لأية مشكلة أخرى ، فانه ينبغي التمييز بين الأعراض والأسباب . ان الأعراض في ايرلندا الشمالية واضحة ، ولكن الأسباب لها جذور عميقة ، وهي لن تحل بواسطة تدابير الأمن وحدها .

ان تقسيم ايرلندا منذ ٦٠ عاما مضت وانشاء ايرلندا الشمالية كمنطقة تابعة للمملكة المتحدة ، كان خطأ ارتكبه الحكومة البريطانية لحل مشكلة رئيسية كانت قائمة حينئذ . فمن ناحية ، واجهت الحكومة البريطانية الحاجة الى الاستجابة لطلب غالبية سكان البلد بكامله بأن تستقل ايرلندا ، ومن ناحية أخرى طالبت المصالح والمشاعر البريطانية باتخاذ ترتيبات للاستجابة لرغبة أقلية تناهض بالبقاء متحدة مع بريطانيا .

وبدلا من حل هذه المشكلة ، فان التسوية قد اقتضت على ما أصبح الآن ايرلندا الشمالية . وقد تم تقسيم المنطقة بشكل مصطنع ، ليس على أساس جغرافي أو تاريخي ، ولكن من أجل خلق كيان تكون فيه الأغلبية ، بشكل دائم ، لفئة المنادين بالوحدة . ونتيجة لذلك ، فقد ضم هذا الكيان أيضا أقلية هامة تكونت أخيرا من الوطنيين الذين يشاركون في التطلع الى وحدة واستقلال غالبية سكان ايرلندا ، وهو تطالع أعباء الحل الجديد .

ولقد مضى ستون عاما حتى الآن منذ قسمت ايرلندا بهذا الشكل . وخلال هذه الفترة ، ورغم أن الغالبية العظمى لسكان ايرلندا - شمالا وجنوبا - ترغب في السلم وتبغض العنف ، ومع أن حكومتي بريطانيا وايرلندا على عكس ذلك تماما ، فقد شهد كل عقد تقريبا انفجار العنف في ايرلندا الشمالية . ومن الواضح اذن أن ايرلندا الشمالية ككيان ، والتسوية التي أدت الى ذلك

قد فشلا . انه من الواضح ان هناك عدم استقرار في الهيكل الأساسي للمنطقة ، مما أعاق تطور الحياة الطبيعية سياسيا واجتماعيا فيها ، وكثيرا ما تم التعبير عنه في صورة العنف . ان المنطقة غير مستقرة لأن نوع التوافق السياسي الذي يعمر باختلافات حزبية ، كما هو الحال في المجتمعات السياسية ، لم يوجد مطلقا . وعلى العكس من ذلك ، فان وجود إيرلندا الشمالية كان دائما هو المشكلة ، بل والمشكلة الرئيسية الوحيدة طيلة ٦٠ عاما . ولقد كانت الأغلبية دائما غير آمنة وخائفة من أن يطرأ تغيير على التسوية التي جعلت منهم أغلبية . أما الأقلية من جانبها ، فقد خابت تطلعاتها الرئيسية في وحدة إيرلندا ، كما تمت ممارسة التمييز ضدها وتمت تنحيتها عمليا عن المشاركة السياسية الفعالة في منطقة كان مجرد بقائهم فيها محل شك .

ان النتيجة هي أن الحياة السياسية العادية قد شوهدت ، كما زادت الانقسامات في المجتمع اعتمادا على اختلافات تاريخية أو دينية ، وذلك بدلا من التقليل منها . والآن ، وبعد ٦٠ عاما مضت ، تبذل جهود جديدة لاقامة هيكل ملائمة لحكم اقليمي ، وذلك لمراعاة مصالح جميع فئات المجتمع داخل إيرلندا الشمالية . ولا شك في أن الكثير من الظلم قد تم رفعه في السنوات الأخيرة ، الا أن الخوف وعدم توافر الأمن لا يزالان قائمين ، وقد انتهزت الموقف قوى العنف والتطرف على كل جانب من أجل أفراطها الضيقة .

ولا شك أن العنف في مثل هذه المنطقة الصغيرة ، أمر مروع . فخلال العقد المنصرم قتل أكثر من ٢٠٠٠ فرد ، كما أصيب ٢٥٠٠٠ آخرون بجراح ، وقد حدثت ٢٧٠٠٠ حادثة إطلاق نيران ، بالإضافة الي ٧٠٠٠ انفجار . واذا ما ترجم ذلك بمعايير انسانية ، فان الأرقام تعني أن المجتمع يعيش في حالة حصار يصعب فيها على مناطق وأحياء كاملة أن تتذكر ظروف السلم . ومن الأمور المثيرة للقلق ، سوء الحالة الاجتماعية والركود الاقتصادي الذي حدث في إيرلندا الشمالية نظرا لعدم الاستقرار المستمر ، الذي أضع فرصا ثمينة للتنمية الاقتصادية . ان الانتاج الصناعي والزراعي أقل الآن مما كانا عليه في بداية السبعينات . كما أن عدد السكان الذي كان يتزايد حتى السبعينات ، أصبح الآن ثابتا بل انه ينخفض ، ووصلت نسبة البطالة الي ١٥ في المائة بل انها تصل الي ٢٨ في المائة في بعض المناطق .

ان الصورة قاتمة بالنسبة الى الشباب بوجه خاص ، فلقد وجد الكثير منهم في مجتمعات يعتبر فيه العنف والحرمان هما المعيار. ان فرص حصولهم على عمل وضمن مستوى لائق من الحياة ، تعتبر محدودة. وتلك الأوضاع الاجتماعية توفر أرضاً مواتية لمزيد من الفوضى ولسياسات متطرفة .

ان حكومتي لا تنظر الى هذه الأوضاع بصفتها أمراً يمس ايرلندا الشمالية وحدها أو أنها بعيدة عن حياتنا اليومية في بقية ايرلندا ، بل انها تحدث في بلادنا وتؤثر على الأفراد من جميع المعتقدات في ايرلندا . ونتيجة لما يحدث في ايرلندا الشمالية تتفق بلادى على الأمن وحده ما يزيد على ما تنفقه المملكة المتحدة . يقال ان الرخاء لا يتجزأ ، وكذلك الحال بالنسبة لعدم الاستقرار مع الأسف. ان الظروف التي أشرت اليها قد لا تؤثر على ايرلندا وحدها . ان الاضطرابات في اى بلد اليوم قد تعني الفوضى للعديد من البلدان .

وتلك هي الخلفية التي حدثت بحكومتي الى جعل الحل السلمي لمشكلة ايرلندا الشمالية ، هو اسبقيتنا السياسية الأولى ، واننا مصممون على البحث عن حل دائم وشامل لهذه المسألة . وبالنظر الى السنوات العشر الماضية ، فانه يصعب علينا تفادى ملاحظة أن معظم الجهود السياسية في ايرلندا الشمالية قد وجهت الى الظواهر المعارضة فقط . ان الجهود المتوالية من أجل اقامة هياكل حكومية عادلة داخل الاطار الحالي لايرلندا الشمالية ، لم تؤد الى شيء نظراً لفشلها في التصدي للمشكلة الأساسية . وانني لا أود بأى شكل كان الاقلال من شأن آخر المحاولات الجارية حالياً ، ولكن يصعب علينا التفاؤل نظراً لما نعرفه عن موقف الأطراف وتوقعاتها .

ومن الضروري الذهاب الى أبعد من الجهود الحالية بالتوصل الى هياكل حكومية تخضع ايرلندا الشمالية وحدها . ويجب على اطار الحل ان يراعي تماماً ثلاثة أبعاد أخرى وهي : العلاقات ما بين الشمال والجنوب في جزر ايرلندا ؛ والعلاقة - الوثيقة للغاية في بعض المجالات حالياً - بين بريطانيا وبين ايرلندا ؛ وعضوية البلدين المشتركة في المجموعة الأوروبية .

ان العلاقة ما بين الشمال والجنوب في أيرلندا علاقة أساسية ، فهي مسألة واقعية جغرافية وتاريخية وسياسية واقتصادية واجتماعية . ولقد برهن الزمن على أن تقسيم أيرلندا لم ينجح ، وبالتالي فإن حكومتي تود التوصل الى حل يمكن من خلاله لرجال ونساء أيرلندا أن يدبروا شؤون بلادهم كلها في مشاركة بناءة حقا دون وجود بريطاني ، ولكن مع حسن النية البريطانية ازاء أى حل في أيرلندا يتم التوصل اليه عن طريق الاتفاق .

وتود حكومتي مناقشة الترتيبات الضرورية من أجل حماية جميع المصالح والتقاليد ، وذلك مع جميع الأطراف في أيرلندا الشمالية . ان حكومتي لا تشك في امكانية مراعاة تلك المصالح والتقاليد . فقد تود الذهاب بعيدا بل حتى أبعد مما قد يتصور بهدف التوصل الى اتفاق بشأن ترتيبات جديدة متجاهلين الماضي ومطلعين الى المستقبل من أجل احلال السلم والاستقرار في منطقة عاشت الاضطرابات لأمد طويل .

أما وقد قلت ذلك ، فإن على أن أضيف أن الاتجاهات التي ظهرت حتى الآن قد تأثرت بالضمانات غير الملائمة التي قدمتها الحكومات البريطانية المتتالية الى القطاع الموحد من شعب أيرلندا الشمالية ، وقد شجع ذلك سكان القطاع على أن يعترضوا على أية اقتراحات تقدم اليهم . وبناءً على ذلك ، نعتقد أن اعلان حكومة بريطانيا اهتمامها بتشجيع وحدة أيرلندا عن طريق الاتفاق والسلم ، قد يفتح الباب امام موقف جديد ويسمح لنا في أيرلندا بابتكار هياكل جديدة بالاتفاق والموافقة مما سوف يؤدي الى سلم دائم لجزيرة أيرلندا .

ومن الواضح أن مناقشة هذه المسألة ، ينبغي أن ترتقي الى مستوى جديد بين دولتي أيرلندا وبريطانيا ذاتي السيادة ، بحيث توضع في البعد الأوسع الذي أتحدث عنه ، وهو العلاقة الفريدة بين شعوب بريطانيا العظمى وبين أيرلندا الشمالية والجمهورية . ان تلك العلاقة فريدة بالفعل كما اعترف بذلك بوضوح كل من رئيس وزراء أيرلندا السيد هوغي ورئيسة وزراء بريطانيا السيدة تاتشر وذلك في البيان الذي صدر على اثر مباحثاتهما في لندن في ايار / مايو من هذا العام . فقد اتفقا بهذه المناسبة على تنمية تعاون سياسي أوثق وجديد بين حكومتيهما وعلى عقد اجتماعات منتظمة على أساس دوري ومستمر ، كما اتفقا على النهوض بهذه العلاقة الفردية بين شعبيهما من أجل صالح السلم والتصالح .

وختاما ، هناك الاعداد الأوسع مدى الذي تفرغته العضوية المشتركة لبريطانيا العظمى وايرلندا في المجموعة الأوروبية . ان دولتنا وقد ارتبطتا سويا في اطار هذا التجمع الاكبر قد نمتا مع شركائهما الآخرين اشكالا جديدة من التعاون تكمل وتوسع العلاقات الثنائية الوثيقة القائمة بينهما من قبل . وبوضوح أكثر فان هذه العضوية المشتركة للدولتين في جماعة أكبر تلتزم بتكامل أوثن لشعبيهما وهو أمر يوفر أرضا طيبة يمكن فيها للحكومتين ان تأملا في حل مشكلة شعبيهما التي تبدو مستعصية على الحل والتي خلفها التاريخ المشترك .

وليس هناك ما يدعوني الى القول بأن هذا الحل الجديد ، الذي تود حكومتي أن يظهر الى حيز الوجود في ايرلندا ، يجب أن يعتمد تماما على الاتفاق والموافقة . اننا لا نرغب في فرض ارادتنا أو في السيطرة ، ولكننا نرفض العنف تماما وسوف نستمر في التصرف اذاه بشدة .

وبايجاز فان موقفنا ازاء هذه المشكلة القريبة منا ، هو ما أوصيت به منظمنا في بداية كلمتي . اننا نلتزم بالجهود التي تهدف الى اقامة سلام حقيقي ودائم في جزيرتنا ونرفض تلك التي تلجأ الى العنف ، كما نلتزم بتطبيق المبادئ التي نوصي بها الآخرين والواردة في ميثاق هذه المنظمة .

ولقد تحدث الكثيرون ممن سبقوني الى الكلام من فوق هذا المنبر عن الموقف العالمي الحالي بكلمات متشائمة . ولا أدري ما اذا كانت هذه الآراء بالنسبة الى الموقف الدولي لها ما يبررها تماما ، ولكن من المؤكد أن المناخ الدولي أصعب اليوم مما كان عليه منذ عام مضى . وفي هذا الوقت أعتقد أنه من الأهمية بمكان ، أكثر من أى وقت مضى ، ان نتمسك وأن نلتزم بمبادئ هذه المنظمة كما وردت في الميثاق . وان وفد بلادي قد حاول ذلك منذ أصبحت بلادي عضوا فيها منذ خمسة وعشرين عاما .

ومن غون هذا المنبر ، فاني أتعهد اليوم نيابة عن حكومتي وبلادي بأننا سوف نستمر في ذلك قدر استطاعتنا .

السيد سافتسيلا (تايلند) (الكلمة بالانكليزية) : يطيب لوفد بلادي أن يتقدم بتهانیه الخالصة الى سعادة البارون روديفرفون فيتمار على انتخابه بالا جماع لرئاسة الدورة

الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . وباسم وفد تايلند الذى يتشرف بالعمل كأحد نواب رئيس هذه الجمعية ، فاننا مفتبطون بالغ الاغتياب بأن يكون معنا ممثل قدير لدولة عظيمة هي جمهورية المانيا الاتحادية ، التي تتمتع تايلند معها بعلاقات وثيقة وودية ، يتولى رئاسة هذه الجمعية في هذه المرحلة من حياة منظمنا حيث نواجه كثيرا من القضايا المعقدة التي لها آثار خطيرة على السلم العالمي . ان ذلك يؤكد فعلا أننا في حاجة الى مثل هذا الشخص المحنك لرئاسة هذه الجمعية . ان ذلك العدد الذى لم يسبق له مثيل من البنود المدرجة على جدول أعمالنا هذا العام ، لدليل واضح على ثقة هذه الجمعية في خصائله ومهارته الدبلوماسية وفي قدرته ومثابرتة ، وان وفدى لا يساوره أى شك في ان هذه الثقة في محلها .

ان وفد تايلند يتشرف بتقديم تقديره الخالص والعميق الى صاحب السعادة السفير سليم أحمد سليم رئيس الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة لاسهامه القيم في أعمال منظمتنا ، وذلك خلال فترة رئاسته للجمعية . فهو لم يبرز في المقر في عام حافل للجمعية العامة فحسب ، بل أنه كذلك اخذ على عاتقه مشقة زيارة الكثير من البلدان ، بما في ذلك تايلند ، حتى يتعرف بنفسه على بعض القضايا العسيرة والصعبة التي تواجه الامم المتحدة . ان خدماته للمجتمع الدولي قد كسبت له ولدولته ولافريقيا اعجاب وامتنان الحكومات والشعوب في جميع أرجاء العالم .

نيابة عن حكومة تايلند وشعبها يود وفدى ان يتقدم بتهانيه الحارة الى وفد سانت فنسنت وجزر غرينادين لقبولها في عضوية الامم المتحدة لقد كسبت المنظمة العالمية بذلك العضو الرابع والخمسين بعد المائة ، عن طريق عملية تصفية الاستعمار التي اسفرت عن قبول زمبابوي اخيرا . ويؤكد وفد بلادي من جديد ترحيبه الودى بتلك الدولة الافريقية التي تسهم لأول مرة ، في دورة عادية للجمعية العامة . ان لدى الامم المتحدة جميع الاسباب التي تجعلها تزدهو بما حققت من نجاح في مجال تصفية الاستعمار سيما عشية الاحتفال بالذكرى العشرين لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ويقبول كل دولة مستقلة جديدة في اسرة الامم المتحدة ، فان المنظمة العالمية تهدف شارعل شاق وطويل ، كما أن البشرية تفيد افادة فعلية .

وتتطلع تايلند الى حدث هام آخر عندما تحقق ناميبيا سيادتها واستقلالها التام ووحدة اراضيها ، وكذلك سيادتها على مواردها الطبيعية ، وتنبؤاً مركزها الحق في اسرة الامم . ومن المؤسف ان الموقف في ناميبيا لا يزال مصدر قلق عميق في العالم ، وخطرا يهدد السلم والأمن الدوليين . ان ناميبيا لا تزال محتلة من جانب جنوب افريقيا التي تقوم دائما بنهب ثرواتها الطبيعية تحديا لقرارات الامم المتحدة . ان عملية التسوية التفاوضية ، وفقا للاقتراح الذي اعتمده مجلس الامن قد وصلت الى طريق مسدود نتيجة لتعننت وفاق حكومة بريتوريا . لقد فرضت تايلند ، على مر السنين حظرا على التجارة والسلع من جنوب افريقيا وهي تشجب بكل شدة جهود هذا النظام الرامية الى دعم احتلاله غير الشرعي لناميبيا ، واستغلال ثرواتها بمساعدة الشركات الاجنبية المتعددة الجنسيات . ان العالم ينبغي ان يستمر في شجبه لمثل هذه الاعمال ، وأن يمارس كل ضغط مستطاع على نظام بريتوريا بغية ضمان ممارسة شعب ناميبيا لحقه في تقرير المصير دون أى ابطاء

أو تسوية . وينبغي على جنوب افريقيا ان تنهي تلك العراقيل التي وضعتها في طريق عملية التسوية كما وافق عليها مجلس الامن بقراره ٤٣٥ (١٩٧٨) وأن تتوقف عن انشطتها العدوانية ضد الدول الافريقية المجاورة . ويجب على جنوب افريقيا ان تتخذ التدابير الضرورية من أجل خفض التوتر في المنطقة بما في ذلك القضاء على نظامها المقيت والبهيفض للتمييز العنصرى والفصل العنصرى والاعتراف بالحقوق المشروعة لغالبية السكان . وان بريتوريا اذا لم تحترم بجدية مبادئ ميثاق الامم المتحدة ، وقرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، - وحتى يتم ذلك - فان العنف المتزايد والنزاعات سوف تكون هي الحكم السائد . وكذلك اذا لم تتحطم اغلال الاستعمار في ناميبيا ، ويتمكن شعبها من تقرير مصيره في حرية وسعيها عن أى تدخل خارجي - والى أن يتم ذلك - فان التخريب والقهر لن يسمحا بالاستقرار والسلام في الجنوب الافريقي . ولن تكون فرص استتباب السلم ساطعة . والآن ، تقترب اللحظة التي ينبغي فيها على المنظمة العالمية ان تجبر بريتوريا على الالتزام بمبادئ الميثاق والالتزامات المترتبة عليه . ولسوف يكون البديل هو التحدى المتصل للمنظمة العالمية ، والاعاقبة المستمرة لتسوية سلمية من جانب جنوب افريقيا مما يؤدي الى اشتعال هذا الجزء من العالم .

انني من منطقة من العالم نكبت بخطر فادح يهدد السلم العالمي نتيجة للاحتلال الاجنبي غير الشرعي وحرمان الشعوب من حقوقها في تقرير المصير والعودة الى اوطانها . ان وفد بلادى يقدر محنة الشعب الفلسطيني . وينبغي ان تقدم المساعدات الانسانية العاجلة لهذا الشعب ، كما ينبغي ايضا تحقيق حقوقه غير القابلة للتصرف بما في ذلك حقه في تقرير المصير ، والاستقلال الوطني والسيادة ، وحقه في العودة الى دياره وممتلكاته . وفي الوقت الذي يعترف فيه بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في دولة له فان الحقوق المشروعة لدولة اسرائيل في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها يجب أن تكون مضمونة . ويجب على اسرائيل من جانبها ، أن تنسحب من جميع الاراضي العربية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ ، وان تحجم عن اية اجراءات من جانب واحد تتعلق بالاراضي المحتلة انتهاكا لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، والقانون الدولي ، وتحقيق هذا الاعتراف المتبادل بالحقوق المشروعة يمكن للشعب الاسرائيلي والشعب الفلسطيني أن يعيشا في سلام ووثام . وعندئذ يكون تحقيق تسوية دائمة وعادلة حقيقة في الشرق الاوسط . كما أنه من الضروري من أجل الممارسة الحرة لحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم ، أن

تنسحب جميع القوات الاسرائيلية من الاراضي المحتلة ، وأن تقوم منظمة التحرير الفلسطينية - التي اعترفت الجمعية العامة بها باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني - بالنهوض بدورها الملائم المخول لها في جميع مفاوضات السلام في الشرق الاوسط .

وبأسف وفد بلادى للاجراء الذى قامت به اسرائيل من جانب واحد لضم شرق القدس ، وعلان المدينة عاصمة لها . ان هذا العمل غير الشرعي من جانب اسرائيل قد اتخذ اثر انتهاء الدورة الطارئة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن قضية فلسطين على الرغم من المعارضة الاجماعية والصريحة من جانب المحفل العالمي لمثل هذا الاجراء . واذ كانت هنالك اية حاجة الى دليل آخر للرأى العالمي فان اجتماع مجلس الامن الذى اعقب ذلك والنتائج التي تمخضت عنه يمكن ان تصبح بمثابة دليل يؤكد ذلك .

وحيث ان ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر الذى تحدد كموعد نهائي لانسحاب اسرائيل الى قرار الدورة الطارئة الاستثنائية يقترب بمرور كل يوم ، فان وفد بلادى يأمل ويصلي من أجل أن يفضي التعقل الطريق حول العديد من الركان المظلمة المحفوفة بالاطار ، وأن تظهر نقطة تحول تقودنا جميعا بعيدا عن الطريق المسدود الحالي .

ان الأزمة اللويلية في لبنان تشكل مأساة أخرى نكب بها الشرق الأوسط . ان جميع الأطراف ينبغي أن تحجم عن التدخل في الشؤون الداخلية في تلك الدولة التي مزقتها العنف وأن تكف عن الأعمال الحربية التي جعلت تلك الأرض المزدهرة حلالماً . ان وفد بلادى يأمل في حل سلمي للخروج من هذه الدائرة المفرغة لاراقة الدماء والتدمير .

وهناك أزمة جديدة قد ظهرت مع اندلاع القتال بين ايران والعراق . وان وفد بلادى يشارك في الأمل في ان قرار مجلس الأمن الذي اعتد بالاجماع ، والذي يدعو الطرفين الى وقف الملاق النار فوراً وتسوية النزاع بالطرق السلمية ، سوف ينفذ . كما اننا نأمل ، فضلاً عن ذلك ، في ان جهود منظمة المؤتمر الاسلامي ، مع تعاون وتأييد الدول الأخرى لاسيما الدول الكبرى ، سوف تنجح في وضع حد للنزاع المسلح بين دولتين متجاورتين من الدول الاسلامية .

ننتقل الآن الى جنوب شرقي آسيا . ان الموقف في كمبوتشيا ليس مجرد موقف اقليمي بل هو مشكلة عالمية وستظل بحق أحد المشاغل الرئيسية للجمعية العامة . ان هذه الجمعية الموقرة أصدرت في العام الماضي قراراً بالأغلبية الساحقة هو القرار ٢٢ / ٣٤ الذي يدعو ضمن أمور أخرى ، الى وقف الأعمال العدوانية وانسحاب القوات الأجنبية ، والممارسة الحرة لحق تقرير المصير من جانب شعب كمبوتشيا . ان قرار الأمم المتحدة قد رفض للأسف من جانب جمهورية فييت نام الاشتراكية ومن ثم فان كمبوتشيا لا تزال محتلة من قبل قوى أجنبية . وعلاوة على ذلك فانها في حملتها من أجل اضعاف المشروعية على غزوها واحتلالها لكمبوتشيا ، فان فييت نام قد سعت الى تحويل الانتباه بعيداً عن الموقف في كمبوتشيا وتركيزه على الموقف على الحدود بين تايلند وكمبوتشيا . وفي الوقت ذاته حاولت اضعاف الثقة على تلك المناورة ، ومن ثم فان القوات الفيتنامية في كمبوتشيا قد زادت من أنشطتها على الحدود كما انها قامت بانتهاكات متكررة لسيادة تايلند ووحدة أراضيها . وأكبر مثل صارخ على ذلك قد حدث في يومي ٢٣ و ٢٤ حزيران / يونيه ١٩٨٠ عند ما قامت وحدات كبيرة من القوات الفيتنامية بشن هجوم منسق على قريتين داخل تايلند وكذلك على معسكرات اللاجئين على الحدود مسببة بذلك خسائر عديدة بين قوات الدفاع في تايلند وبين سكان القرى الأبرياء واللاجئين الكمبوتشيين . ان هذه الحملات المسلحة قد أدت كذلك الى توقف كلي لعمليات الاغاثة الدولية وعمليات التغذية عبر الحدود التي ساعدت مئات الآلاف من المدنيين الكمبوتشيين على البقاء

على قيد الحياة . ان المهاجمين قد رُدوا ، في النهاية ، على أعقابهم وتزكوا وراهم ما يزيد على سبعين جثة ووقع سبعة من رفقاتهم في الأسر في أيدي قوات الدفاع التايلندي . ان عشرات الأسلحة التي تركها الغزاة ، تعتبر دليلا واضحا على تقهقرهم السريع . وهي ان تنشر أعمال العنف والانتهاك لسيادة تايلند رغم الوعود المتكررة بأن تفعل عكس ذلك ، من قبل الزعماء الفيينتاميين فقد وضحت بذلك اغراضها وهي إخافة تايلند وشركائها في رابطة دول جنوب شرقي آسيا لقبول الموقف في كمبوتشيا ولإجبار الوكالات الدولية على الاعتراف بنظام بنوم بنه باعتباره الطريق الوحيد لتقديم مساعدات الاغاثة .

ان وزراء خارجية رابطة دول جنوب شرقي آسيا في اجتماعهم في كوالالمبور في ٢٥ - ٢٦ حزيران / يونيه ١٩٨٠ ، قد رفضوا الجدل الذي سيق لتبرير استمرار احتلال كمبوتشيا وللاعتراف بالنظام الذي أقيم في بنوم بنه من جانب القوات الفيينتامية . وأكد وزراء الخارجية من جديد موقفهم بأنه ما من نظام يقام بمعرفة قوات الاحتلال الأجنبية يمكن ان يمنح أي مظهر من مظاهر الشرعية ولا يمكن ان يرضي المبادئ التي وردت في ميثاق الأمم المتحدة . ولهذا السبب فان وفد بالادي ، وغيره من وفود دول اتحاد جنوب شرقي آسيا مع الأغلبية العظمى من أعضاء الأمم المتحدة ، لا يزال يؤيد وثائق تفويض كمبوتشيا الديمقراطية في الأمم المتحدة . ونحن نحث هذه الجمعية الموقرة على ان تؤيد استمرار كمبوتشيا الديمقراطية في تبوء مقعدها في الأمم المتحدة .

ان اهتمام تايلند كان وسيظل دوما هو العمل ومواصلة السعي من أجل السلام . ان حكومات تايلند المتعاقبة خلال العقد الماضي ، قد كرست موارد الدولة وطاقاتها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . ان المكاسب كانت مؤثرة بجميع المعايير ، وان تايلند تسعى بنشاط الى الاستقرار الاقليمي لدعم التقدم ، ولتحقيق هذا الهدف فان السلم هو شرط ضروري .

وفي هذا الصدد فان تايلند قد رحبت بالجهود الشخصية للأمين العام وبيزارته للمنطقة والتي قام بها في ظروف عصيبة في تموز/يوليه الماضي . ان مبادرة الأمين العام لهي دليل على جهده المتفاني واستعداده للعمل نيابة عن المنظمة العالمية من أجل السلام . ان زيارته قد تخض عنها خفض - نرحب به - في التوتر في المنطقة ومكنت من استئناف عمليات التغذية عبر الحدود ومن ثم فانها كفلت الامداد المتزايد من الطعام والأرز لما يزيد على مليون من الكمبوتشيين في

غربي كمبوتشيا . ان تايلند نفسها قد استقبلت وزير خارجية فييت نام في أيار/مايو ١٩٨٠ ولا تزال على استعداد لمواصلة حوار بناء هنا في نيويورك أو في أي مكان آخر .

ومن الناحية الانسانية واستجابة لمحنة شعب خمير ، الذي مزقه الجوع والمرض ، فان تايلند طوال العام الماضي قد تعاونت تعاوناً وثيقاً مع الأمين العام ومع وكالات الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات غير الحكومية . لقد يسرت دون أي تمييز ، الامدادات ونقل المساعدات الى الحدود وكذلك عن طريق كومبونج سوم وينوم بنه . ان تايلند قد تزعمت الدعوة الى عقد مؤتمر انساني كبير عقد في جنيف في أيار/مايو من هذا العام للحصول على تأييد اضافي لبرنامج الاغاثة الدولية . ان حكومة وشعب تايلند يفخران بأنهما يضللمان بدور في تقديم التسهيلات اللازمة لشقي برنامج المساعدات الدولية سواء بالتوزيع عبر الحدود أو بالتوزيع المباشر وذلك بفضل موقع تايلند الجغرافي وسياستها الانسانية . ان هذين العاملين بدورهما ، قد خلقا لتايلند عبئاً كبيراً وذلك بالعناية بما يزيد على ٣٠٠ . ٠٠٠ من لاجئي الهند الصينيين والأشخاص النازحين ، وكذلك معالجة مشكلة ما يزيد على ٢٠٠ . ٠٠٠ قد تأثروا في القسري التايلندية والذين نزحوا نتيجة لذلك التدفق الكبير من الدول المجاورة .

وبفضل ما قدمته الدول المانحة وكذلك بفضل جهود الأمين العام للأمم المتحدة ، والمفوض السامي للاجئين ومنظمات أخرى معنية فان هذا الشعب قد خف الى حد ما ، ان الموقف ما يزال له مخاطر على المدى البعيد والقصير بالنسبة لأمن ورخاء تايلند . ومن ثم فان حكومتي تعتمز تخفيف هذا الشعب بكل الوسائل الممكنة تمشيا مع المبادئ الانسانية المعترف بها والحق الثابت للشعب في العودة في امان الى وطنه . ومن ثم فانه عندما سعى المفوض السامي للحصول على تعاون حكومة تايلند في برنامج اعادة الاستيطان الطوعي للاجئين الكمبوديين في تايلند فان هذا التعاون قد قدمناه على التو . ان فييتنام قد تذرعت بذلك لشن هجمات مسلحة على تايلند في الثالث والعشرين والرابع والعشرين من حزيران / يونيه عام ١٩٨٠ مدعية بأن قوات المقاومة في كمبوتشيا قد أعيد تزويدها تحت غطاء هذا البرنامج الدولي ، وبالرغم من انه قد أعيد توطين ما يزيد عن ١٠٠ ألف شخص من أصل كمبوتشي أعيدوا من فييتنام في الجزء الأول من العام الماضي ، فان هذا الحق قد اعترف به ومورس فعلا . وقد كان هناك ادعاء من أغلبيتهم بأن معظمهم ليسوا من شعب كمبوديا على الاطلاق بل من أصل فييتنامي ومع ذلك أعيد توطينهم في كمبوتشيا بهدف التأثير على التغيير الديموغرافي لصالح القوى المحتلة . وعلاوة على ذلك فانه في البيان الصحفي الذي صدر في السادس والعشرين من حزيران / يونيه عام ١٩٨٠ فان المفوض السامي لشؤون اللاجئين هنا وفي جنيف ذكر في وضوح أنه :

” من أجل ان نكفل الطابع الطوعي لعودتهم وتمشيا مع المهمة الانسانية للمفوض السامي فان حكومة تايلند قد وافقت على ان يقوم المفوض السامي بالتأكد من الطابع الطوعي لعملية اعادة التوطين . ويشمل الاتفاق كذلك ملاحظة التحركات في كل مرحلة من جانب جميع الاطراف المعنية بما في ذلك الوكالات الطوعية ومثلي وكالات الانباء ووسائل الاعلام . ونتيجة لهذا الاتفاق فان حركة اعادة التوطن قد بدأت في السابع عشر من حزيران / يونيه من عام ١٩٨٠ وقد أوقفت بسبب الاعمال العسكرية الفيتنامية في الثالث والعشرين والرابع والعشرين من حزيران / يونيه عام ١٩٨٠ . وان مجموع من تمت اعادة توطينهم بموجب هذا البرنامج يقل عن عشرة آلاف كمبودي معظمهم من النساء والاطفال .

ان تايلند في مسعاها من اجل السلام تتطلع الى هذه الدورة للجمعية العامة من اجل عمل بناء . وان غزو واحتلال احدى الدول من جانب القوى العسكرية لدولة اخرى يشكل مشكلة

بالنسبة للمجتمع العالمي . ان سيادة واستقلال كمبوتشيا وحق الشعب في تقرير المصير هي مبادئ ينبغي ان يتمسك بها المجتمع العالمي . انه من الضروري بالنسبة لدول صغيرة مثل تايلند ان تتمسك بهذه المبادئ من اجل بقائها ومن اجل السلم العالمي .

ان تايلند لا تصر على ان تسوى مشكلة كمبوتشيا او مشكلة لاجتي الهند الصينية او الاغاثة الانسانية على أساس رأى دولة واحدة فقط . ان تايلند يمكنها ان تأخذ في اعتبارها المصالح الشرعية للآخرين . واننا نعتقد ان الحلول الحقيقية والدائمة لمشاكل بهذا القدر من الأهمية يمكن الوصول اليها فقط اذا ما أيدها المجتمع الدولي العامل وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة . ان حلا يؤسس على شروط مفروضة من قبل دولة بفضل احتلالها غير الشرعي لدولة أخرى لا يعتبر حلا لأنه سيحمل في طياته بذور التوتر والنزاع المستقبلي .

وان نأخذ في اعتبارنا مهمة الدورة الرابعة والثلاثين فان تايلند قد تشاورت مع عدد كبير من الدول الاعضاء من أجل تطوير اقتراحات اضافية بشأن كمبوتشيا من أجل دراسة الجمعية العامة لها . لقد حاولنا تعبيد طرق جديدة حتى نحقق السلام في جنوب شرقي آسيا . وقد تم تقديم قرار شامل وبناء ومن الى الجمعية العامة .

واعترافا منا بالحاجة الملحة الى تخفيف التوتر في جنوب شرقي آسيا فان تايلند وشركاؤها في رابطة أم جنوب شرقي آسيا ، آخذين في الاعتبار قرار الجمعية العامة ٣٤ (د - ٢٢) ، قد اقترحوا عقد اجتماع دولي في اوائل عام ١٩٨١ من أجل التفاوض بشأن تسوية سلمية للنزاع القائم في كمبوتشيا وبهدف التوصل الى اتفاق يتضمن ، ضمن أمور أخرى ، اولا ، الانسحاب الكامل للجيش من كمبوتشيا في اطار جدول زمني تتحقق منه الأمم المتحدة ؛ وثانيا ، تدابير من قبل الأمم المتحدة من أجل ضمان النذام والقانون واحترام المبادئ الاساسية لحقوق الانسان في كمبوتشيا ؛ وثالثا ، اتخاذ تدابير من قبل الأمم المتحدة حتى نضمن عدم تدخل القوى الخارجية في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا ؛ ورابعا ، انتخابات حرة تشرف عليها الأمم المتحدة في كمبوتشيا ؛ وخامسا ، ضمانات ضد ادخال أية قوات أجنبية في كمبوتشيا ؛ وسادسا ، ضمانات لاحترام سيادة واستقلال ووحدة اراضي كمبوتشيا ؛ وسابعا ، ضمانات على ان كمبوتشيا المستقلة ذات السيادة لن تشكل تهديدا لجيرانها .

وانتالارا للتسوية فان الاغاثة الانسانية للسكان المدنيين في كمبوتشيا ، بما في ذلك هؤلاء الذين سموا الى اللجوء الى تايلند ، يجب ان تستمر ويجب ان يتم بذل جميع الجهود حتى نضمن وصول هذه المعونة الى هؤلاء المقصودين بها على أساس غير تمييزي . وحتى نيسر من هذه العملية الانسانية يجب اقامة فريق من مراقبي الأمم المتحدة على جانب حدود تايلند حتى يشرف على الوضع على الحدود وحتى يضمن حصول الكمبوتشيين المدنيين فقط على معونة الاغاثة الدولية وفي هذا الصدد أيضا فانه يجب اقامة مناطق آمنة تحت اشراف الأمم المتحدة في اراضي كمبوتشيا لاحتواء السكان المدنيين الكمبوتشيين الذين اقتلعوا من جذورهم والذين يصسكرون بقرب الحدود وهؤلاء الموجودين في تايلند والذين يودون العودة الى بلادهم .

وفي الجهود الرامية الى الاتيان بمشكلة كمبوتشيا بكافة مظاهرها الى مائدة المفاوضات فان وفد تايلند يضم صوته الى اصوات وفود رابطة أمم جنوب شرقي آسيا الاخرى في اعادة تأكيد التزام تايلند بميثاق الأمم المتحدة وقراراتها بما في ذلك القرار ٣٤ (د-٢٢) والبيان المشترك بشأن القضايا السياسية الصادر عن دول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والمجموعة الاقتصادية الاوروبية فسي ٧ آذار/مارس عام ١٩٨٠ ، وكذلك تنضم الى التصديق على البيان المشترك لرؤساء حكومات دول آسيا والمحيط الهادئ الاعضاء في الكومنولث . وفي هذا الاجتماع الاخير فان رؤساء الحكومات قد عبروا عن اعتقادهم بأنه حتى يتم احلال سلام واستقرار في جنوب شرقي آسيا فان هناك حاجة ملحة من اجل ايجاد حل شامل سياسي لمشكلة كمبوتشيا يضمن سيادة واستقلال وحياد كمبوتشيا وكذلك يضمن انسحاب القوات الأجنبية من ذلك البلد .

ان حكومة بلادي تشارك الاعتقاد الذي عبر عنه رؤساء حكومات الدول الأعضاء الآسيويين في الكومنولث على أن هذا الحل السياسي الشامل لمشكلة كمبوتشيا سيساهم في انشاء منطقة سلام وحرية وحياد في جنوبي شرق آسيا ، وستساهم بدورها في تطوير العلاقات السلمية والأخوية والعلاقات المنسجمة في المنطقة . وعلى نفس النهج فان وفد بلادي يوّد أن يعبر عن تأييده لأهداف وأغراض البلدان الصغيرة من أجل الترويج لمناطق السلام التي تضمن لها عدم التدخل في شؤونها الداخلية من قبل القوى الخارجية والحفاظ على استقلالها وسيادتها ووحدة أراضيها من التدخل الخارجي . وان مثل هذا المفهوم يتفق مع اقتراح اتحاد دول جنوب شرقي آسيا الرامي الى اقامة منطقة سلام ، وحرية وحياد في جنوب شرق آسيا تتكون من دول مستقلة ذات سيادة تتعاون مع بعضها البعض على أسس من المساواة والمصالح المتبادلة .

وفي هذا النطاق ، فان مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرق آسيا موجودة على جدول أعمال هذه الجمعية . ان وفد بلادي يوّد أن يضم صوته الى التوافق العام في الرأي على ادراج هذا البند بناء على طلب مقدمي ذلك المشروع بما في ذلك جمهورية فييت نام الاشتراكية لأننا نعتقد أن السلم والاستقرار والتعاون مازالت من الأهداف الراسخة من أجل رفاهية منطقتنا . وفي الواقع وحتى يتم احلال سلام واستقرار دائمين ، وحتى يزداد التعاون البناء في جنوب شرق آسيا فان مشكلة كمبوتشيا يجب أن تسوى بطرق سلمية . ولذلك فان وفد بلادي يضم صوته الى الوفود الأخرى في اقتراح مؤتمر دولي للتفاوض حول مثل هذه التسوية . لأنه طالما ظلت مشكلة كمبوتشيا دون حل فانها سوف تستمر في اطلاق الهدوء الذي هو ضروري من أجل السلام الاقليمي وستستمر في قلقة استقرار الاقليم وتمنع نمو الثقة المتبادلة والتي لا غنى عنها من أجل التعاون الاقليمي . ومع ذلك فان وفد بلادي مستعد للاسهام في هذا النقاش القادم حول هذا البند الجديد بروح بناءة وواقعية .

ان تايلند لا تود أن تثير نزاعا مع فييت نام ، ومع ذلك فان فييت نام لم تظهر أي اهتمام بحق تقرير المصير في خمير أو ضم شمل جميع الأطراف حول مسألة كمبوتشيا . وانها قد تجاهلت ارادة المجتمع الدولي دائما . انني أناشد فييت نام مرة أخرى أن تبدي اهتماما باحترام رغبة المجتمع الدولي وتدخل في بحث بناء عن حل لمشكلة كمبوتشيا .

ان مشكلة كمبوتشيا تؤثر تأثيرا مباشرا على المبادئ الأساسية للأمم المتحدة . وانني أحث جميع الدول الأعضاء على المساعدة في تحقيق حل سياسي مؤسس على مبادئ الأمم المتحدة وليس على حكم القوة .

ان العدوان ضد أفغانستان واحتلالها من قبل القوات السوفياتية قد صدم العالم . وان المجتمع الدولي خابت آماله فيما بعد بتعمت الاتحاد السوفياتي واستمراره في رفض سحب قواته ثانية الى أراضيه . وان استمرار الاحتلال الأجنبي لأفغانستان وقتل الوطنيين الأفغانيين قد خلق مشاكل مماثلة من الناحيتين السياسية والانسانية للبلدان المجاورة وأدى الى أن يعاني شعب أفغانستان معاناة بالغة .

وان قرار الجمعية العامة (ل٠ ط - ٢ / ٦) الذي طالب بالانسحاب الفوري الكامل وغير المشروط للقوات الأجنبية من أفغانستان حتى يقرر شعب أفغانستان مستقبله السياسي دون تدخل خارجي أو قسر أو ارهاب مازال دون تطبيق في عمومه . وان جهود منظمة المؤتمر الاسلامي الباحثة عن حل شامل للأزمة ثبت أنها غير مجدوية . وان الموقف محفوف بمخاطر جمة على الأمن الدولي والاستقرار ؛ ان معاناة اللاجئين الأفغانيين سوف تزداد باقتراب الطقس البارد . وان وفد بلادي ، بناء على ذلك ، قد ضم صوته الى الوفود الأخرى التي طالبت بادراج هذا البند على جدول أعمال هذه الدورة . وفي قيامنا بذلك فان وفد بلادي يعيد تأكيد تأييده دون تحفظ لقرار الجمعية العامة (ل٠ ط - ٢ / ٦) ، وكذلك تؤيد جهود منظمة المؤتمر الاسلامي من أجل البحث عن حل سلمي للنزاع ، متفقا مع أغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

انه مما يستحق الذكر أن العامل المشترك في الموقفين ، أي في أفغانستان ، وفي كمبوتشيا هو فرض الارادة على دول صغيرة مستقلة وغير منحازة من قبل قوى أجنبية عن طريق استخدام القوة بالمخالفة لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي . ان الموقفين قد هدوا بالتصاعد وبقلقلة استقرار مناطق بعيدة فيما وراء الحدود المحلية للمشاكل . ان الحفاظ على أفغانستان وعلى حق وشعب أفغانستان في تقرير المصير كما هو الحال في مشكلة كمبوتشيا تعتبر مشاكل دولية ينبغي أن يحلها المجتمع الدولي .

بينما عانت سيادة القانون من نكسات في العام الماضي بسبب الموقفين في كيموتشييا وأفغانستان ، فان النجاح الذي أحرزته الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار يبدو كنقطة مضيئة في سعي الانسان الى السلام والتغيير المنظم . وعلى الرغم من أن هذا المؤتمر لم يصل بعد الى الهدف المنشود وهو الاتفاقية التي كان يجب الانتهاء منها في نهاية هذا العام ، فان وفد بلادي يأمل باخلاص أن هذا الهدف سيتحقق في الدورة التي ستعقد في نيويورك في آذار/مارس ١٩٨١ . ونحن مقتنعون أن القانون الجديد للبحار سيكفل الضمانات في ضوء اختلاف مصالح الدول ، على أن الاستقرار والنظام سوف يسودان في استخدام وإدارة البحار وموارد قاع البحار التي ستجلب فوائد ضخمة للانسانية جمعاء ، وسوف تطوّر بصفة خاصة التنمية الاقتصادية ونمو البلدان الأكثر فقرا . وما يشجع انه بالرغم من وجود بعض الاختلافات الا أن هناك اتفاقا عاما في الرأي حول المشاكل المعقدة التي ستظهر فيما بعد .

ان البلدان النامية في العالم قد علقّت آمالا مماثلة على الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة ، وعلى ذلك فقد خابت آمالها بعمق بسبب عدم وجود اتفاق عام في الرأي يرجع الى تعنت البعض حول الاجراءات التي يجب اتباعها في الجولة الشاملة للمفاوضات من أجل التعاون الدولي في المجال الاقتصادي للتنمية التي يجب أن تبدأ في كانون الثاني/يناير ١٩٨١ . ان الدورة الخاصة التي انعقدت بعد اعداد طويل يرجع الى الدورة الحادية الثانية والثلاثين قد أعطت الحكومات فرصة لكي تشترك في تقييم لمعرفة ما اذا كان هناك أي تقدم قد أحرز في اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وبينما توصلت كافة الوفود الى نفس النتيجة بأن التقدم - اذا كان ثمة تقدم - لم يكن ملائما ، كما أنه كان تائها ، فان الاقتراحات حول كيفية الشروع في التقدم مازالت موضع اختلاف .

ان وفد تايلند الذى كان له دور ايجابي في تلك الدورة ، يأسف بحق لفشل الجمعية في تحقيق أهداف المهمة الموكلة اليها . ان ما يقرب من ثلاثة اسابيع من الجهود قد ضاعت في اعداد اجراءات متفق عليها من أجل المفاوضات الشاملة . وهذا الموضوع ليس بالطبع بنفس الأهمية التي نعلقها على جدول الاعمال ذاته ، هذا الجدول الذى لم يناقش اطلاقا . وعند ما تم التوصل اخيرا الى اطار اجرائي معقول ومتوازن قبلته الاغلبية الساحقة في الجمعية ، فان حفنة فقط من الدول المتقدمة رفضت الانضمام الى الاتفاق العام في الرأى ، وبذلك جعلت من فشل الدورة بأكملها أمرا لا مفر منه .

ورغم أن وفد بلادى لا يود اطلاقا أن يحشد جدول الاعمال في المجال الاقتصادى في الدورة العادية الحالية بمسائل كان يجب أن تحل من قبل ، فاني يمكنني ان أوكد مرة اخرى استعداد بلادى للاسهام بصورة بناءة في حل اية مشاكل معلقة حتى يمكن أن تبدأ المفاوضات الشاملة في كانون الثاني/يناير ١٩٨١ كما هدفت الى ذلك جميع الدول الاعضاء . ان عدم القيام بذلك سيؤدى الى آثار بعيدة المدى ، وأحد هذه الآثار هو فقدان الفرص من أجل حوار بناء ومستمر على المستوى الشامل بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية . ولست في حاجة الى ايضاح ما الذى يعنيه ذلك في الاوضاع الدولية الراهنة المحفوفة بالمخاطر وعدم الاستقرار في العالم أجمع .

ان الاوضاع الواضحة في عالم اليوم والمصحوبة بعدد متزايد من الدول المنضمة الى المجتمع الدولي وعدد اكبر من البشر الذين يجب العناية بهم ويتزايد الهوة بين الفقراء والاعثياء ، كل ذلك يعتبر من اسباب التغييرات التي لا مفر منها . ان مثل هذه التغييرات لها دفعة ذاتية ، واذ ما تركت على هواها فانها تؤدى الى آثار لا يمكن التنبؤ بها . ان برنامج العمل من أجل اقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، كان قد وضع على اساس انه سيؤدى الى تغيير منظم له معنى عن طريق منهج شامل ومتكامل ، وبذلك نتفادى الآثار الضارة التي يمكن ان تؤتي اليها التغييرات الفوضوية . وفي هذا الصدد ، فان وفد بلادى يسعده ان يسجل ان اتفاقا عاما في الرأى قد تم التوصل اليه بشأن نص الاستراتيجية الانمائية الدولية للعقد الثالث للامم المتحدة للتنمية . ونهمن نأمل في أن يتم اقرار هذه الاستراتيجية في الدورة الحالية وأن يبدأ تنفيذها اعتبارا من أول كانون الثاني/يناير ١٩٨١ .

وبهذه المشاكل السياسية والاقتصادية الثقيلة والضخمة والتي يزيد عددها على ثمانين والتي تواجه العالم ، فان الخيار المعقول الوحيد امامنا هو ان نحاول تحقيق اعادة تشكيل هيكل المجتمع الدولي بحيث يكون الرشيد والانصاف والمشاركة على قدم المساواة ووحدة المصالح ، هي المبادئ المرشدة لنا . وعلى ذلك فانه يجب أن ننظر الى العالم على انه واحد لا يتجزأ ، وان الامم المتحدة بدعم اعضائها يمكن ان تكون هي الاطار والمحفل من أجل تحقيق هذه الاهداف . ومع ذلك ، فان الدول الاعضاء عليها أن تقوم أولاً باختيار ثم تحوله الى التزام ، فهل يمكن لهذه الدول أن تنظر فيما وراء المصالح الوطنية الضيقة الى سنوات التحدي المقبلة بشعور من التضامن مع استمرار احترامها للحريات الفردية وكرامة الانسان ؟ هذا هو السؤال المطروح علينا الآن ونحن في بداية الثمانينات وهو مماثل للسؤال الذي كان مطروحا على الآباء المؤسسين لمنظمتنا منذ خمسة وثلاثين عاما . وعلينا ان نرى أن نجد التصميم على السعي بقوة اكبر لتحقيق اهدافنا ومقاصدنا النبيلة لصالح السلم وتقديم البشرية جمعاء .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اعطي الكلمة الآن لولئك الممثلين الذين يرغبون في

ممارسة حقهم في الرد .

السيد آدان (الصومال) (الكلمة بالانكليزية) : في جلسة بعد ظهر امس ، فان

مثل اثيوبيا - او الحبشة كما تفضل ان تسميها الاغلبية التي تقاسي في شمال شرقي افريقيا - وفي صورة استخدام لحق الرد على البيان الذي ادلى به وزير خارجية بلادي ، شن هجوما شديدا على حكومة بلادي في بيان كان من الواضح انه معد من قبل . وفي محاولته الفاشلة لصرف نظر هذه الجمعية عن الطبيعة الحقيقية لدولة اثيوبيا الامبراطورية والعصابة الحاكمة التي يمثلها ، وعن الجهود المحمومة التي يبذلها هو لتحويل الانتباه العالمي عن الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان التي يمارسونها ، قام بالادلاء بمفالطات تاريخية وتشويهات مخزية للتاريخ الماضي والواقع الراهن . ولقد ذهب الى أبعد من ذلك لقلب المبدأ المعترف به دوليا لحق تقرير المصير رأسا على عقب . ان حكومته مسؤولة تماما عن الموقف الخطير الحالي في القرن الافريقي . وانني اجد لزاما على منذ البداية ان أرفض رفضا تاما هجماته المفرضة ضد حكومة بلادي وأرفض مفالطاته واساءة عرضه لقضايا الاوضاع المساوية التي تحدث في منطقتنا في الوقت الحاضر .

وفي الواقع فان ممثلي الحبشة الاستعمارية ، قد قاموا في السنوات القليلة الماضية بوضع استراتيجية دعائية تقوم على الاكاذيب الوهمية الخالية من الصحة والتي لم يكن بوسع جوبلز نفسه أن يقوم بها وهو خبير الدعاية في نظام آخر يقوم على القهر . ولأن الوقت محدود ، فأنني سأتناول بعض النقاط التي وردت في بيانه السخيف .

في التاريخ كله - كما ادعى ممثل الحبشة - كان على اثيوبيا ان تناضل ضد الاستعماريين . والحقيقة مختلفة ، فلقد كان هناك كفاح مستمر ولا يزال داخل المنطقة . . .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : يرغب ممثل اثيوبيا ، أن يتحدث في نقطة نظام .

السيد درسا (اثيوبيا) (الكلمة بالانكليزية) : لا أعرف ان كانت هذه نقطة نظام

ام نقطة للعلم .

ان ممثل الصومال قد تحدث باستفاضة عن الحبشة والحشيين . وبكل صراحة ، فأنني غير قادر على التعرف على دولة اسمها الحبشة سوا* في قائمة الدول الاعضاء* في هذه المنظمة أو على خريطة تستخدم اليوم .

وفي مصر الأجسام الدائرة مجهولة الهوية ، ليس من الفريب اذا ما تحدث مندوب الصومال عن تهديد يفرض على بلاده من قبل كوكب غير محدد يدعى الحبشة . واذا ما كانت هذه هي الحالة ، فان المكان المناسب لبيانه ينبغي أن يكون لجنة الأمم المتحدة للفضاء الخارجي ، واذا لم يكن كذلك ، فليست هي الجمعية العامة على أية حال .
أما اذا كان يشير الى دولة هي عضو في الأمم المتحدة ، فانه ينبغي أن يسمي هذا البلد باسمه الحقيقي ، وأود أن أناشدكم سيادة الرئيس أن تذكروه بذلك .

السيد آدان (الصومال) (الكلمة بالانكليزية) : ان مندوب اثيوبيا يريد وأنه

يتمتع بمقاطعة البيانات عن طريق نقاط نظام على نحو مضحك حتى يمكن أن يسلي هذه الجمعية . وليس لدى أي اعتراض على أن يكون بهلوانا ومن مهرجي البلاط . ولكنني أطالب فقط بالسماح لي بمواصلة كلمتي .

كلنا يعلم أن الاسم القديم لاثيوبيا كان هو الحبشة ، وممثل اثيوبيا يعلم ذلك تمام العلم . وسوف أواميل الآن كلامي .

على مر التاريخ ، فان مندوب الحبشة ، أعني مندوب اثيوبيا ، قد ادعى أن اثيوبيا كان عليها أن تناضل ضد المستعمرين ، ولكن الحقيقة تخالف ذلك . ان وجود نضال مستمر في المناطق التي يسيطر عليها نظام أديس أبابا ، ليس موضع شك ، ولكن ينبغي أن نتفهم طبيعة هذا النضال .

ان احدي النواحي غير المعروفة في الفوضى التي كانت منتشرة في افريقيا والتي نجمت عن فترة القمع الاستعماري والتي برعت منها القارة الآن ، ان مملكة الحبشة كانت تشترك اشتراكا فعالا في غزو وبذر الفرقة في القارة الافريقية ، ولهذا الغرض أجرت محادثات وتعاونت عسكريا ودخلت في معاهدات مع المستعمرين الوافدين من أوروبا . ورغم أنها تنافست معهم في بعض الحالات على مناطق كانت تريد نهبتها ، الا أنها قبلت كعضو في نادي الامبرياليين ، وقد تمت تأييد دبلوماسيا وعسكريا قيما . وبعد انتشار الفوضى ، فان دولة الحبشة أصبحت أكثر من ثلاثة أضعاف حجمها من قبل . وكانت تضم الأورومو ، والأجلو وغيرهما من الجنسيات ، وانضم إليها بعد ذلك أهل اريتريا وقد كانوا يتعرضون للقمع ، وقد اعترفت بذلك حكومة أديس أبابا

ذاتها . ان دبلوماسيهم لزالوا يشيرون اليهم بأنهم " الوطنيون المقهورون " في مراسلاتهم كما جاء في صحيفة الأوبزيرفر اللندنية أخيرا ، ولا يزالوا يمنعون من حق تقرير المصير . ولكن المندوب الحبشي يتحدث عن تقرير المصير بالنسبة للصومال البريطانية سابقا متجاهلا أن هذا الجزء من الصومال قد مارس حق تقرير المصير في ١٩٦٠ عن طريق عملية دستورية شبيهة بتلك التي مرت بها دول افريقية أخرى حققت استقلالها . وللأسف فان ذلك لا يمكن أن يقال عن شعب أوغادين الذي كان يشار اليه قبل الحرب العالمية الثانية بأنه الصومال الحبشي في الخرائط والكتب .

وفيما يتعلق بإشارته المضحكة الى تقرير المصير بالنسبة لمختلف الطوائف في الصومال ، أود أن أذكره بأن الشعب الصومالي كما هو معروف تماما يكون أمة واحدة على خلاف الأمم الأخرى التي لزالت تعيش تحت الامبريالية الحبشية ، والتي لم تتح لها الفرصة لكي تدلي بدلونها بالنسبة لتقرير مصيرها ، والتي ترفع الآن السلاح مثل المناضلين من أجل الحرية في أماكن أخرى من افريقيا .

ومن الأكاذيب الأخرى التي تكرر في المحافل الدولية من قبل المندوب الحبشي ، انكار وجود - رغم تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق - ١٥ مليون لاجئ يجنون الرعاية في دولتي بمساعدة المجتمع الدولي . انه يتجاهل الاضطهاد والطرده الاجباري لأولئك المواطنين من ديارهم ، ويتحدث عن الأرامل وعائلات الجنود الصوماليين . وهي أكذوبة تردت مرة أخرى بالأمس في هذه الجمعية العامة . ان اللاجئين يفرون من الارهاب ولا يمكن أن تجدهم الا في الصومال .

ووفقا للسجلات التي نشرها المفوض السامي لشؤون اللاجئين ، يوجد حوالي نصف مليون لاجئ في دولة السودان المجاورة ، وحوالي ٦٠٠٠٠ في جيبوتي . ان مندوب الحبشة لم يفسر لهذه الجمعية الأسباب التي دعت الى وجود مثل ذلك العدد الطائل من اللاجئين في الدول التي ذكرتها . انني أتساءل عما اذا كان من الممكن أن تسمحوا لي بأن أصفهم بأنهم الأرامل والعائلات التابعة لجيوش السودان وجيبوتي كما فعل هو في حالة أولئك الموجودين في الصومال . وحقيقة الأمر هي أن أسباب تلك الهجرة الواسعة النطاق للاجئين الى الصومال والى السودان والى جيبوتي والى دول الشرق الأوسط وغرب أوروبا وحتى الى الولايات المتحدة ،

هي نفس الأسباب . ان اثيوبيا هي أكبر دولة في العالم تقدم اللاجئين . وفي جميع النواحي ، فانهم نتيجة مباشرة لسياسات القمع والاضطهاد والطرده والاستيطان الأجنبي ، والابادة التي تقوم العصاة الحاكمة في أديس أبابا بممارستها باعتبارها سياسات رسمية منذ تولت الحكم في ١٩٧٤ . الا أن جهود الصومال وأصدقائها المتعاطفين معها هي التي تفي باحتياجات هؤلاء الضحايا التعساء ، والتي يجرؤ الممثل الحبشي على أن يطلق عليها " المناورات الخبيثة " . ما الذي تركه اذن لتلك الفذائع الدامية التي ترتكب ضد هم يوميا من قبل الحبشة ؟ .

وفي ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ تم اعدام ٥٩ معتقلا سياسيا بما في ذلك اعدام رئيسي وزراء سابقين في أديس أبابا دون محاكمة ، وتمت مواراتهم التراب في تجاهل تام للنداء الذي وجهه الأمين العام الى نظام منخستو ، نيابة عن هذه الجمعية العامة . أما الآخرون الذين تم اعتقالهم ، وكثير منهم يطلق عليهم الآن مفقودون ، فانهم يشملون رجال الكنائس والبطريرك الأورثوذكس تيوفلس وزعماء بارزين من البروتستانت والمسلمين وأشخاصا من نقابات العمال ورجال السياسة والموظفين المدنيين كبارا وصغارا والضباط العسكريين وموظفي الخطوط الجوية والطلبة والأطفال وبعضهم يبلغ من العمر ثماني سنوات . وفي أول أيار / مايو من العام الماضي وهو يوم بارز بالنسبة لما يسمى بالدولة الاشتراكية ، أخذ ما يزيد على مائة مسجون أوروبي من المعتقل في ديرا داوا وأطلق عليهم الرصاص علنا . ان هذا العمل الوحشي قد تكرر بعد ذلك بيومين ليجعل عدد من تم اعدامهم يزيد على ٣٠٠ فرد . وفي هذا العام أيضا ، فان الصحافة العالمية قد ذكرت مرارا ان اعدام الأشخاص قد أصبح يشابه المعاملة التي كان يلقاها الصوماليون الغربيون والاريتريون .

ان سجل النظام الحبشي في مجال حقوق الانسان ، هو أسوأ سجل في العالم . انه ليس مجرد ان حاكما سابقا كان في الثمانين من عمره قد توفي في ظروف غامضة في الاعتقال ، أو أن اثنين ممن خلفوه أولهم الجنرال أمان أندوم وثانيهم الجنرال تافاري بنتي قد تم اغتيالهما عمدا ، بل انها نفس الطريقة التي اتبعوها من السجن دون محاكمة ، ومن التعذيب ، ومن اقتحام المنازل في جميع ساعات النهار ، والبحث التعسفي ، الذي كان يصل الى طعن الأطفال أمام آباءهم ، وعرض جثثهم في الشوارع ، وكل ذلك قد نددت به الانسانية جمعا . ان

أقاربهم كانوا يضطرون الى شراء جثث أحبايهم من جميع العقائد السياسية بما في ذلك الماركسيين الذين أعدوا وعذبوا حتى الموت في آلاف السجون في أديس أبابا وغيرها . ويمكن أن نشير فقط الى تقارير هيئة العفو الدولية والى الأنباء المفزعة التي كانت تذكرها جريدة التايمز اللندنية المؤرخة في ٢٢ آذار/مارس ١٩٧٨ ، والى الاعلانات من قبل المواطنين الاثيوبيين الذين أسعدهم الحث بالفرار .

ولن ننسى كيف كانت المعارضة تتصاعد ضد الامبراطور الفريد في نوعه بوكاسا في الوقت الذي كانت فيه الانسانية لا يمكنها أن تتسامح مع الفظائع التي كان يرتكبها . ومع ذلك ، فان المجتمع الدولي مازال حتى الآن يمارس ضد النفس في الوقت الذي يصر فيه منفسه وأتباعه على سياستهم الرسمية المعلنة للرعب الأحمر وتنظيم وممارسة المذابح والفظائع الوحشية التي لا يمكن وصفها على نطاق أوسع .

وبالأمس ، فان المندوب الحبشي في عزمه لخداينا . . .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أنبه السيد مندوب الصومال الى أنه

بعد خصم الوقت المستخدم في مناقشة نقطة النظام ، فانه قد استعمل الدقائق العشر بالكامل . ولذلك ، أرجوه أن يختم الحديث .

السيد آدان (الصومال) (الكلمة بالانكليزية) : شكرا سيادة الرئيس ، سأختتم

كلمتي بسرعة . ان المندوب الحبشي قد تساءل عما اذا كانت بلادى لن تؤيد الصهيونية في يوم من الأيام . وهذا الغرض من قبيل العبث . فانه ليس في بلادى ، تزعم الطبقة الحاكمة بأنها تنحدر من سلالة اثني عشر سبطا ليهودا . وعلى أية حال ، فان موقف الصومال من النضال الطويل ضد الصهيونية أمر معروف ومسجل . ولكنني أود أن أقترح بدورى على النظام العسكري الذى تقدم له الصهيونية المشورة والذى يعمل في صالح استمرار الاستعمار - أن الرعب الأحمر وما يماثله لا يمكن أن يجد صعوبة في ايجاد قضية مشتركة بينه وبين النظام العنصرى في جنوب افريقيا .

السيد بن شيما (المغرب) (الكلمة بالفرنسية) : ان رؤساء وفود كل من الكونغو وزمبابوي وتنزانيا وبوتسوانا في بياناتهم قد وجهوا اتهامات خطيرة للضايه وعلى قدر كبير من العداء ضد بلادي وذلك على نحو لم نتعوده في هذه الجمعية . لقد وصفت بلادي بأنها دولة مستعمرة . وان وفد بلادي اذ يعترض على كلماتهم ، فانه يتساءل عما اذا كان المتحدثون الذين أشرت اليهم قد لجأوا الى براعة بلاغية وفقدوا معنى الكلمات التي استخدموها ! ! وعلى سبيل المثال هل يجوز مثلا أن نشبه استكمال الوحدة الإقليمية للأراضي بتصرف استعماري ؟ ان كل من ينادون هنا وهناك بحق تقرير المصير لشعب لم يكن له أى وجود أبدا ، يعرفون أن سكان الأقاليم الصحراوية التابعة للمغرب قد عبروا من قبل عن رغبتهم في انتمائهم للمغرب .

ان وزير خارجية جمهورية تنزانيا المتحدة الذي يذكر على المغرب حقه في استكمال وحدة أراضيها ، قد نسي أن يقول لنا باسم أى مبدأ وباسم أى شرعية تاريخية ضمت بلاده زنجبار ، كما انه نسي أيضا أن يقول لنا باسم أى مثل أعلى قامت تنزانيا بغزوها وأغندا والتدخل في شؤونها الداخلية .!

والى وزراء الكونغو وزمبابوي وبوتسوانا ، فانني أذكركم بأن نضالهم ضد الاستعمار قد ولد في المغرب ، وفي المغرب أيضا وجدت حركات التحرير الافريقية أكبر تدر من الدعم المتجرد من أى هدف . وفي النهاية فانني أود أن أذكركم بأن المغرب كان من بين البلدان الستة كافتحت دون تحفظ من أجل تحرير وكرامة افريقيا . ولذلك ، فان بلادي لا يمكنها أن توافق على أن يعرض البعض الى شئنا لاعطائها دروسا في الأخلاقيات أو أن يقترحوا عليها كيف تتصرف .

السيد درسا (اثيوبيا) (الكلمة بالانكليزية) : ان السيد الموقر ممثل جمهورية الصومال الديمقراطية قد عاد مرة أخرى الى الإشارة الى بلادي وقد سكب دموع التماسيح على الاثيوبيين ولن آخذ من وقت هذه الجمعية الكثير في هذه المرحلة للدفاع عن اثيوبيا لأن سجل اثيوبيا غني عن البيان .

ان اثيوبيا من الدول المؤسسة للأمم المتحدة ولمنظمة الوحدة الافريقية ، ولحركة عدم الانحياز ، وهي بلد عارض وكانج دائما ضد الاستعمار والامبريالية وحافظت على شعلة الحرية مضيئة في افريقيا بعد أن انترسها الاستعماريون بوحشية .

ان النظام الذى يحكم الصومال الآن ، قد شارك في العدوان الناشي على اثيوبيا خلال الفترة من عام ١٩٣٤ الى عام ١٩٤١ وفي الوقت الذى كانت تعرف فيه اثيوبيا بالعشنة ، وهو الوقت الذى تلقى فيه السيد ممثل الصومال دروسه .

ان اثيوبيا بلد ، سجله حافل باحترام حكم القانون وسيادته . وقد تسامح مع الصومال لمدة عقدين ، وهو الدافل الشقي في افريقيا . ان سجل اثيوبيا معروف تماما كبلد محب للسلام ولا يمكن لأى حراء يقوله ممثل الصومال أن يخبر من الحقيقة . اننا نشجع جميع الشعوب المقهورة في العالم بأسره . ان التاريخ الذى استمر في مسيرته قد ولد ثورة حقيقية للجماهير المضطهدة في اثيوبيا .

وعلى عكس الانتراعات الواهية لممثل الصومال التي يجب أن نتجاهلها تماما ، فان الثورة الاثيوبية تحافنا على الحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية لشعبها . ولذلك فان الامبريالية تحاول أن تحصل على موضع قدم على حدودنا ، ومن أجل ذلك فاننا نجد ما قد تعالفت مع النظام في مقديشيو الذى يعتبر مثل السحلية التي تغرر لونها مع لون المناطق المحيطة بها . انه نظام يمكنه أن يدعي ، عندما يناسب ذلك أهدافه ، انه افريقي أصيل أو عربي أصيل أو انكليزي أصيل أو فرنسي أصيل أو اشتراكي أصيل أو رأسمالي أصيل أو اسلامي أصيل . ومما يدعو الى السخرية من كل ذلك ، ان مقديشيو بفتحها أراضيها لاقامة شبكة من القواعد العسكرية للولايات المتحدة قد خانت مصالح جميع أولئك الذين تدعي انها جزء أصيل منهم .

ان الذين باعوا بريرة في مقابل أسلحة ومعدات حربية ، هم مثال متجسد للخيانة . ان ميرهان رئيس مقديشيو قد باع بريرة من أجل بعض العتاد الحسرى كما فعل أسلانه من قبل عندما خانوا بلادهم من أجل حفنة أرز تجسيدا للخيانة والانتهازية . ان الرئيس ميرهان الذى عين نفسه في مقديشيو ، يمكن أن يجر القوات الامبريالية الى صراع خطير في افريقيا بما يترتب على ذلك من نتائج سيئة على الأمن والسلم الدولي .

ومن جانب آخر فان اثيوبيا تتبع سياسة بناءة للسلام والتعاون وحسن الجوار ، وان اثيوبيا لن تتنازل عن شبر من أراضيها ، ولن تتوصل الى حلول وسلى بشأن سيادتها أو وحدة أراضيها . وحالما تتحقق السلطات في الصومال من سوء مخابراتها ، فان هذا سوف يكون أنضل لصالح شعبها الذى طال أهمله .

وبهذه الكلمات القليلة أود أن أحتفظ بحق وفد بلادى في الكلام بشكل مسهب ممارسة لحقنا في الرد في موعد آخر .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : وآآن فاني أطلب من المتحدثين الذين يرضون في الحديث للمرة الثانية ممارسة لحقهم في الرد ، أن يكون ذلك في حدود خمس دقائق .

السيد أدان (الصومال) (الكلمة بالانكليزية) : لقد تحدثت عن السجل الفذائع لانتهاك حقوق الانسان في اثيوبيا ، وقد أعطيت أمثلة واقعية على انه منذ وصول تلك الشرذمة الى الحكم في اثيوبيا فقد ارتكبت الفظائع ، وعلى ذلك فاني لن أعود الى الحديث عن ذلك . ولكنني أعود الى الاشارة الى ملاحضة أدلى بها السيد ممثل اثيوبيا ، وسأسميه ممثل اثيوبيا .

لقد تحدثت عن قواعد أعطتها الصومال للولايات المتحدة . واني لا أدافع هنا عن الولايات المتحدة ففي امكانها الدفاع عن نفسها ، ولكن كما قال وزير خارجية بلادى بالأمس ، دعوني أؤكد للجمعية العامة ان حكومة وشعب الصومال مازالا يعارضان الامبريالية القديمة والجديدة . وفي هذا الاطار ، ولكي أكون دقيقا أود أن أقول من أجل التسجيل انه مهما قال ممثل اثيوبيا فانه لا يوجد أى اتفاق قديم أو حديث أبرمته حكومة بلادى يسمح باقامة قواعد أجنبية فيها .

ومع ذلك ، فانه مما قد يساعد في هذا الصدد أن نذكر من أجل التسجيل ، القواعد العسكرية الأجنبية القائمة حاليا في شمال شرق افريقيا ، طالما انه قلق بشأن افريقيا . ومما لا جدال فيه أن النظام العسكري في أديس أبابا ، قد قام بتأجير قواعد الى الاتحاد السوفياتي عند الموانئ الارتيرية في مصوع وعصب وأسمرة وفي جزيرة دهلق بقرب نفس الساحل ، وبالإضافة الى ذلك فان تلك الدولة العنلمى قد منحت الاستخدام غير المشروط لجميع مطارات اثيوبيا ، ليست العسكرية وحدها ولكن المدنية أيضا . وبالإضافة الى ذلك أيضا ، فان هناك خمسة وعشرين ألف كوبي وقوات أخرى عميلة في تلك البلاد ملتزمة في محاولة واضحة باحتلال منادق على مشارف هذه الدولة الامبراطورية .

السيد درسا (اثيوبيا) (الكلمة بالانكليزية) : انني سعيد لأن السيد ممثل الصومال قد تعلم أن ينسى الدرس الذي تعلمه من القوى الاستعمارية ، وأرجو أن يمتد هذا الدرس بحيث تتنازل جمهورية الصومال الديمقراطية عن فكرة ما يسمى بالصومال الكبرى ، تلك الاسطورة الاستعمارية .

اننا لا نمانع في أن نشير الى الصومال على انها " الصومال الكبرى " اذا كان ذلك يسعدهم ؛ ولكن في وقت تنازلت فيه بريطانيا العظمى عن لقبها ، فلست أدري لماذا يفهم الصوماليون بهذه التسمية ؟

ولكننا لن نذعن اطلاقا لفكرة " الصومال الكبرى " لأن الاصطلاح له آثار على اثيوبيا وكينيا وجمهورية جيبوتي .

اما وقد قلت ذلك ، فاني أتساءل ما هو لب المشكلة في افريقيا كلها ؟ المشكلة تكمن في الطموح التوسعي الصومالي ، ويجب ان يتم التخلص من هذا الطموح اذا ما كان للسلام ان يستقر في المنطقة .

ان اثيوبيا قد وضعت ثلاثة شروط أساسية للسلم بعد الهزيمة التي حققتها بالصومال عندما حاولت أن تحتل بعض أراضي اثيوبيا في ١٩٧٧ - ١٩٧٨ . هذه الشروط هي أن الصومال يجب أن تدفع التعويضات المناسبة عن استمرار الحرب التي لحقت باثيوبيا ، وانها يجب أن تقبل مبادئ وقرارات منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية التي تحكم العلاقات بين الدول وان تمتنع عن التدخل في الشؤون الداخلية لاثيوبيا .

وبدلا من أن تقبل الصومال هذه الشروط - ربما لتفسيرها الخاطيء ان صبرا اثيوبيا ناتج عن ضعف منها - فانها لا تزال تهدف الى القهر والقمع والارهاب وتستخدم جيوشها النظامية تحقيقا لمراميها التوسعية المعروفة .

وبما أننا نواجه هذا الموقف فليس امام اثيوبيا خيار الا أن تدافع عن نفسها دفاعا شرعيا . ولكن يجب على ان أوضح تماما أنه الى أن تعرف الصومال نتائج اعمالها العدوانية عليها ان تتحمل مسؤوليتها الكاملة عن كل ما تقوم به من أعمال . ولا توجد في اثيوبيا قواعد أجنبية من اي نوع .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٣٥